

الإصدار النهائي

المعيار الدولي للمراجعة (570) (المحدث في
عام 2024) "الاستمرارية"

بما في ذلك التعديلات الاستتباعية ولغرض
الاتساق على المعايير الأخرى

أبريل 2025



IAASB™

International Auditing and Assurance Standards Board
AN IFEA BOARD

Copyright © IFAC



حقوق التأليف والنشر © أبريل 2025 محفوظة للاتحاد الدولي للمحاسبين. جميع الحقوق محفوظة.

يمكن تحميل هذا المنشور، لغرض الاستخدام الشخصي غير التجاري، أو شرائه من الموقع الإلكتروني لمجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد® (IAASB®): www.iaasb.org. ويلزم الحصول على موافقة خطية من الاتحاد لنسخ هذا المستند أو ترجمته أو تخزينه أو إرساله أو إعداد نسخ أخرى مشابهة له، إلا في حال استخدامه للغرض الشخصي غير التجاري فحسب. وتقوم المؤسسة الدولية لأخلاقيات المهنة والمراجعة (IFEATM) بتيسير عمل الهيكل والآليات التي تدعم العمليات التشغيلية الخاصة بمجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد.

للمعلومات المتعلقة بحقوق التأليف والنشر والعلامات التجارية والتصاريح، الرجاء الانتقال إلى [التصاريح](mailto:permissions@ifac.org) أو الاتصال على permissions@ifac.org.

نبذة عن مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد

هذا المستند قام بإعداده واعتماده مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد.

ويتمثل هدف المجلس في خدمة المصلحة العامة عن طريق وضع معايير عالية الجودة للمراجعة والتأكيد وغيرها من معايير الخدمات ذات العلاقة وعن طريق تيسير التقارب بين معايير المراجعة والتأكيد الدولية والمحلية، مما يعزز جودة الممارسة واتساقها في جميع أنحاء العالم ويوطد ثقة العموم في مهنة المراجعة والتأكيد على الصعيد العالمي.

ويقوم المجلس بإعداد معايير وإرشادات للمراجعة والتأكيد وفقاً لألية مشتركة لوضع المعايير يشترك فيها مجلس الإشراف على المصلحة العامة، الذي يشرف على أنشطة المجلس، ومجلس أصحاب المصلحة الاستشاري، الذي يقدم مرئيات تتعلق بالمصلحة العامة أثناء إعداد هذه المعايير والإرشادات.

الفهرس

الصفحة

6 المعيار الدولي للمراجعة (570) (المحدث في عام 2024) "الاستمرارية"
64 التعديلات الاستتباعية ولغرض الاتساق على المعايير الأخرى

المعيار الدولي للمراجعة (570) (المحدث في عام 2024)

"الاستمرارية"

(يسري هذا المعيار على ارتباطات مراجعة القوائم المالية للفترات التي تبدأ في 15 ديسمبر 2026 أو بعد ذلك التاريخ)

الفهرس

الفقرة

مقدمة

- 1..... نطاق هذا المعيار.....
- 2..... أساس الاستمرارية في المحاسبة.....
- 7-3..... المسؤولية عن تقييم قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.....
- 8..... تاريخ السريان.....
- 9..... الأهداف.....
- 10..... تعريف.....

المتطلبات

- 15-11..... إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة المتعلقة بها.....
- 25-16..... تقويم تقييم الإدارة.....
- 28-26..... تقويم خطط الإدارة بشأن التصرفات المستقبلية.....
- 29..... المعلومات التي تصبح معروفة بعد تاريخ تقرير المراجع.....
- 31-30..... تقويم أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها وتكوين الاستنتاج.....
- 33-32..... كفاية الإفصاحات.....
- 38-34..... الآثار المترتبة في تقرير المراجع.....
- 40-39..... الإفادات المكتوبة.....
- 42-41..... الاتصال بالملكفين بالحوكمة.....
- 43..... التقرير إلى سلطة معنية خارج المنشأة.....
- 44..... التوثيق.....

المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

- 2أ-1أ..... نطاق هذا المعيار.....
- 3أ..... أساس الاستمرارية في المحاسبة.....
- 4أ..... المسؤولية عن تقييم قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.....

6١-5١	تعريف
32١-7١	إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة المتعلقة بها
58١-33١	تقويم تقييم الإدارة
65١-59١	تقويم خطط الإدارة بشأن التصرفات المستقبلية
66١	المعلومات التي تصبح معروفة بعد تاريخ تقرير المراجع
72١-67١	تقويم أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها وتكوين الاستنتاج
77١-73١	كفاية الإفصاحات
96١-78١	الأثار المترتبة في تقرير المراجع
97١	الإفادات المكتوبة
101١-98١	الاتصال بالمكلفين بالحوكمة
105١-102١	التقرير إلى سلطة معنية خارج المنشأة

الملحق: أمثلة توضيحية لتقارير المراجع المستقل فيما يتعلق بالاستمرارية

مقدمة

نطاق هذا المعيار

1. يتناول هذا المعيار مسؤوليات المراجع فيما يتعلق بالاستمرارية عند مراجعة القوائم المالية وما يترتب على ذلك من آثار في تقرير المراجع. وبالرغم من انطباق هذا المعيار بغض النظر عن حجم المنشأة أو مدى تعقيدها، فإن ثمة اعتبارات معينة تنطبق عند مراجعة القوائم المالية للمنشآت المدرجة دون غيرها. (راجع: الفقرتين 1١-2١)

أساس الاستمرارية في المحاسبة

2. وفقاً لأساس الاستمرارية في المحاسبة، فإن القوائم المالية يتم إعدادها على افتراض أن المنشأة منشأة مستمرة وأنها ستستمر في عملياتها التشغيلية في المستقبل المنظور. ويتم إعداد القوائم المالية ذات الغرض العام باستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعتمد الإدارة تصفية المنشأة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك. وقد يتم، أو لا يتم، إعداد القوائم المالية ذات الغرض الخاص وفقاً لإطار تقرير مالي يكون أساس الاستمرارية في المحاسبة ملائماً له (على سبيل المثال، لا يُعد أساس الاستمرارية في المحاسبة ملائماً لبعض القوائم المالية المعدة على أساس الضريبة في دول معينة). وعندما يكون من المناسب استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، يتم تسجيل الأصول والالتزامات على أساس أن المنشأة ستكون قادرة على تحقيق أصولها والوفاء بالتزاماتها خلال مسار عملها الطبيعي. (راجع: الفقرة 3١)

المسؤولية عن تقييم قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة

مسؤوليات الإدارة

3. تحتوي بعض أطر التقرير المالي على متطلب صريح يقضي بإجراء الإدارة تقييماً خاصاً لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، وتشتمل على معايير بشأن الأمور التي يجب أخذها في الحسبان والإفصاحات التي سيتم تقديمها بخصوص الاستمرارية. وعلى سبيل المثال، يتطلب

المعيار الدولي للمحاسبة 1 من الإدارة إجراء تقييم لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.¹ وقد تكون المتطلبات التفصيلية المتعلقة بمسؤولية الإدارة عن تقييم قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة وما يتعلق بذلك من إفصاحات في القوائم المالية منصوصاً عليها أيضاً في نظام أو لائحة. (راجع: الفقرة 4)

4. قد لا يوجد في أطر التقرير المالي الأخرى متطلب صريح يقضي بإجراء الإدارة تقييماً خاصاً لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. ومع ذلك، فعندما يكون أساس الاستمرارية في المحاسبة مبدأ أساسياً في إعداد القوائم المالية كما هو موضح في الفقرة 2، فإن إعداد القوائم المالية يتطلب من الإدارة تقييم قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، حتى وإن لم يتضمن إطار التقرير المالي متطلباً صريحاً يقضي بذلك.

5. ينطوي تقييم الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة على الاجتهاد، في لحظة زمنية معينة، بشأن النتائج المستقبلية غير المؤكدة بطبيعتها للأحداث أو الظروف. وفيما يلي العوامل ذات الصلة بذلك الاجتهاد:

- تزداد درجة عدم التأكد التي ترتبط بنتيجة حدث أو ظرف معين، بشكل كبير، كلما تأخر وقوع الحدث أو الظرف أو النتيجة. ولذلك السبب، تحدد معظم أطر التقرير المالي، التي تتطلب تقييماً صريحاً من الإدارة، الحد الأدنى للفترة التي تكون الإدارة مطالبة خلالها بمراجعة جميع المعلومات المتاحة.
- يؤثر حجم المنشأة ومدى تعقيدها، وطبيعة وحالة أعمالها، ودرجة تأثرها بالعوامل الخارجية، على الاجتهاد المتعلق بنتيجة الأحداث أو الظروف.
- يستند أي اجتهاد بشأن المستقبل إلى المعلومات المتاحة في وقت إجراء هذا الاجتهاد. وقد تفضي الأحداث اللاحقة إلى نتائج لا تتسق مع الاجتهادات التي كانت معقولة في وقت إجرائها.

مسؤوليات المراجع

6. تتمثل مسؤوليات المراجع في الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة، والتوصل إلى استنتاج، بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، واستنتاج ما إذا كان يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وتوجد هذه المسؤوليات حتى وإن كان إطار التقرير المالي المستخدم في إعداد القوائم المالية لا يتضمن متطلباً صريحاً يقضي بإجراء الإدارة تقييماً خاصاً لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

7. ومع ذلك، وكما هو موضح في معيار المراجعة (200)،² فإن التأثيرات المحتملة للقيود الملازمة لقدرة المراجع على اكتشاف التحريفات الجوهرية تكون أكبر فيما يخص الأحداث أو الظروف المستقبلية التي قد تتسبب في توقف المنشأة عن البقاء كمنشأة مستمرة. ولا يستطيع المراجع أن يتنبأ بهذه الأحداث أو الظروف المستقبلية. وبناءً عليه، فإنه لا يمكن النظر إلى خلو تقرير المراجع من الإشارة إلى وجود عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة على أنه ضمان لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

تاريخ السريان

8. يسري هذا المعيار على ارتباطات مراجعة القوائم المالية للفترات التي تبدأ في 15 ديسمبر 2026 أو بعد ذلك التاريخ.

الأهداف

9. تتمثل أهداف المراجع فيما يلي:

¹ المعيار الدولي للمحاسبة 1 "عرض القوائم المالية"، الفقرتان 25 و26

² معيار المراجعة (200) "الأهداف العامة للمراجع المستقل والقيام بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة"، الفقرتان 56 و57

- (أ) الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة، والتوصل إلى استنتاج، بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية؛
- (ب) القيام، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، باستنتاج ما إذا كان يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة؛
- (ج) إعداد التقرير وفقاً لهذا المعيار.

تعريف

10. لأغراض معايير المراجعة، يكون للمصطلح الآتي المعنى المبين أدناه:

عدم التأكد الجوهري (فيما يتعلق بالاستمرارية) — عدم تأكد فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير، كل منها على حدة أو مجتمعة، شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. ويُستخدم التعبير "قد تثير شكوكاً كبيرة" للإشارة إلى الحالات التي يبلغ فيها حجم الأثر المحتمل للأحداث أو الظروف المحددة، واحتمالية وقوعها، درجة قد تكون المنشأة عندها غير قادرة على تحقيق أصولها والوفاء بالتزاماتها خلال مسار عملها الطبيعي ومواصلة عملياتها التشغيلية في المستقبل المنظور ما لم تخفف خطط الإدارة بشأن تصرفاتها المستقبلية من تأثيرات تلك الأحداث أو الظروف. (راجع: الفقرتين 5-6)

المتطلبات

إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة المتعلقة بها

11. عند تطبيق معيار المراجعة (315) (المحدث في عام 2019)،³ يجب على المراجع تصميم وتنفيذ إجراءات لتقييم المخاطر، بما فيها تلك التي تتطلبها الفقرة 12، للحصول على أدلة مراجعة توفر أساساً مناسباً لمعرفة ما إذا كان قد تم تحديد أحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. ويتم تحديد تلك الأحداث أو الظروف قبل النظر في أي عوامل مخففة تكون مشمولة في خطط الإدارة بشأن التصرفات المستقبلية. (راجع: الفقرات 7-15)

التوصل إلى فهم للمنشأة وبيئتها وإطار التقرير المالي المنطبق ونظام الرقابة الداخلية للمنشأة

12. عند تطبيق معيار المراجعة (315) (المحدث في عام 2019)،⁴ يجب على المراجع أن ينفذ إجراءات تقييم المخاطر للتوصل إلى فهم لما يلي: (راجع: الفقرات 9-15)

المنشأة وبيئتها

- (أ) نموذج أعمال المنشأة، وأهدافها واستراتيجياتها ومخاطر أعمالها ذات العلاقة، ذات الصلة بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. (راجع: الفقرة 16)
- (ب) ظروف الصناعة، بما في ذلك البيئة التنافسية والتطورات التقنية والعوامل الخارجية الأخرى التي تؤثر على تمويل المنشأة.
- (ج) المقاييس المستخدمة، داخلياً وخارجياً، لتقييم الأداء المالي للمنشأة، بما في ذلك التنبؤات والتدفقات النقدية المستقبلية وآليات الإدارة لوضع الميزانيات. (راجع: الفقرة 17)

إطار التقرير المالي المنطبق

³ معيار المراجعة (315) (المحدث في عام 2019) "التعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها"، الفقرتان 13 و14

⁴ معيار المراجعة (315) (المحدث في عام 2019)، الفقرات 19-27

(د) متطلبات إطار التقرير المالي المنطبق فيما يتعلق بالاستمرارية، والإفصاحات ذات العلاقة التي يتعين تضمينها في القوائم المالية للمنشأة. (راجع: الفقرتين 18، 20)

(هـ) الأساس الذي تستند إليه الإدارة في عزمها على استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة. (راجع: الفقرتين 19–20)

نظام الرقابة الداخلية للمنشأة

(و) كيفية ممارسة المكلفين بالحوكمة الإشراف على تقييم الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة ما لم يكن جميع المكلفين بالحوكمة مشاركين في إدارة المنشأة.⁵ (راجع: الفقرتين 21–22)

(ز) آلية تقييم المخاطر الخاصة بالمنشأة للتعرف على مخاطر الأعمال، وتقييمها ومواجهتها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

(ح) كيفية تحديد الإدارة للطريقة، والافتراضات المهمة والبيانات، الملائمة التي تناسب تقييم قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. (راجع: الفقرتين 23–24)

(ط) كيفية تناول آلية إعداد التقرير المالي الخاصة بالمنشأة للإفصاحات التي تتعلق بقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. (راجع: الفقرة 25).

الانتباه الدائم طوال المراجعة للمعلومات التي تتعلق بالأحداث أو الظروف

13. يجب على المراجع أن يظل منتبهاً طوال المراجعة للمعلومات التي تتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. (راجع: الفقرات 26–29)

الأحداث أو الظروف التي لم تحدها أو تفصح عنها الإدارة في السابق

14. عند تطبيق معيار المراجعة (315) (المحدث في عام 2019)،⁶ يجب على المراجع تحديد ما إذا كانت أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها من إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة المتعلقة بها تشير إلى وجود أحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة وهذه الأحداث أو الظروف لم تكن الإدارة قد حددتها أو أفصحت عنها في السابق للمراجع. (راجع: الفقرتين 30–31)

أوجه القصور في الرقابة داخل نظام الرقابة الداخلية للمنشأة

15. عند تطبيق معيار المراجعة (315) (المحدث في عام 2019)،⁷ وبناءً على تقييم المراجع لكل مكون من مكونات نظام الرقابة الداخلية للمنشأة، يجب على المراجع تحديد ما إذا كان قد تم التعرف على واحد أو أكثر من أوجه القصور في الرقابة فيما يتعلق بتقييم الإدارة لاستمرارية المنشأة. (راجع: الفقرة 32)

تقويم تقييم الإدارة

16. إذا لم تكن الإدارة قد نفذت بعد تقييماً لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، فيجب على المراجع مطالبتها بإجراء ذلك التقييم. وفي حال عدم استعداد الإدارة لإجراء هذا التقييم، يجب على المراجع النظر فيما يترتب على ذلك من آثار على المراجعة. (راجع: الفقرة 33)

17. يجب على المراجع تصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لتقويم التقييم الذي نفذته الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، بما في ذلك الاجتهادات المهمة التي استند إليها تقييم الإدارة. (راجع: الفقرات 34–36)

⁵ معيار المراجعة (260) "الاتصال بالمكلفين بالحوكمة"، الفقرة 13

⁶ معيار المراجعة (315) (المحدث في عام 2019)، الفقرة 35

⁷ معيار المراجعة (315) (المحدث في عام 2019)، الفقرة 27

18. عند تصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة التي تتطلبها الفقرة 17، يجب على المراجع القيام بذلك بطريقة لا تنحاز إلى الحصول على أدلة المراجعة التي قد تكون مؤيدة ولا إلى استبعاد أدلة المراجعة التي قد تكون مناقضة. (راجع: الفقرة 37أ)

الطريقة والافتراضات المهمة والبيانات المستخدمة في تقييم الإدارة

19. يجب أن تشمل إجراءات المراجعة التي تتطلبها الفقرة 17 على تقييم الطريقة والافتراضات المهمة والبيانات التي استخدمتها الإدارة في تقييم قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. وعند تحديد طبيعة ومدى إجراءات المراجعة تلك، يجب على المراجع أن يأخذ في الحسبان نتائج إجراءات تقييم المخاطر التي تم تنفيذها. ويجب أن تتناول إجراءات المراجعة تلك: (راجع: الفقرات 35أ، 38أ، 46أ)

(أ) الطريقة التي استخدمتها الإدارة لتقييم قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، بما في ذلك ما إذا كانت: (راجع: الفقرة 39أ)

(1) الطريقة المختارة تُعد مناسبة في سياق إطار التقرير المالي المنطبق، والتغييرات عن الطريقة المستخدمة في الفترات السابقة، إن وجدت، تُعد مناسبة؛ (راجع: الفقرة 40أ)

(2) العمليات الحسابية، إن وجدت، مطبقة وفقاً لتلك الطريقة ودقيقة حسابياً. (راجع: الفقرة 41أ)

(ب) ما إذا كانت الافتراضات المهمة التي يستند إليها تقييم الإدارة: (راجع: الفقرة 42أ).

(1) مناسبة في سياق إطار التقرير المالي المنطبق، والتغييرات عن الفترات السابقة، إن وجدت، مناسبة؛

(2) متسقة مع بعضها ومع ما يتعلق بها من افتراضات مستخدمة في المجالات الأخرى لأنشطة عمل المنشأة، وذلك بناءً على المعرفة التي اكتسبها المراجع أثناء المراجعة.

(ج) ما إذا كانت البيانات:

(1) ملائمة ويمكن الاعتماد عليها؛ (راجع: الفقرتين 43أ-44أ)

(2) مناسبة في سياق إطار التقرير المالي المنطبق، والتغييرات عن الفترات السابقة، إن وجدت، تُعد مناسبة. (راجع: الفقرة 45أ)

فترة ما بعد تقييم الإدارة

20. يجب على المراجع أن يستفسر من الإدارة عن معرفتها بوجود أحداث أو ظروف بعد فترة التقييم، قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا حددت الإدارة أو المراجع مثل هذه الأحداث أو الظروف، فيجب على المراجع مطالبة الإدارة بتقويم الأهمية المحتملة لهذه الأحداث أو الظروف على تقييمها لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. (راجع: الفقرات 47أ-49أ)

مطالبة الإدارة بمد فترة تقييمها

21. إذا كان تقييم الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة يغطي فترة أقل من اثني عشر شهراً من تاريخ اعتماد القوائم المالية حسب تعريف ذلك التاريخ في معيار المراجعة (560)،⁸ فإن المراجع يجب عليه مطالبة الإدارة بمد فترة تقييمها لاثني عشر شهراً على الأقل من ذلك التاريخ. (راجع: الفقرات 50أ-53أ)

عدم استعداد الإدارة لمد فترة تقييمها

22. إذا لم تكن الإدارة على استعداد لمد فترة تقييمها عند مطالبة المراجع لها بذلك، فيجب على المراجع مناقشة الأمر مع الإدارة والمكلفين بالحوكمة، حسب مقتضى الحال. (راجع: الفقرات 54أ-56أ)

⁸ معيار المراجعة (560) "الأحداث اللاحقة"، الفقرة 5(ب)

23. إذا كان من الضروري، حسب الحكم المهني للمراجع، وبعد إجراء النقاش الذي تتطلبه الفقرة 22، أن تقوم الإدارة بمد فترة تقييمها وظلت الإدارة على عدم استعدادها للقيام بذلك، فإن المراجع يجب عليه تحديد ما يترتب على ذلك من آثار على المراجعة. (راجع: الفقرة 57أ)

المعلومات المستخدمة في تقييم الإدارة

24. عند تقييم التقييم الذي نفذته الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، يجب على المراجع النظر فيما إذا كان تقييم الإدارة يتضمن جميع المعلومات ذات الصلة التي يكون المراجع على علم بها.

25. إذا حدد المراجع أحداثاً أو ظروفًا قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة وهذه الأحداث أو الظروف لم تكن الإدارة قد حددتها أو أفصحت عنها في السابق للمراجع، فيجب على المراجع:

- (أ) مناقشة الأمر مع الإدارة لفهم تأثيرات تلك الأحداث أو الظروف على تقييم الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة ومطالبة الإدارة بتقييم أهميتها المحتملة؛
- (ب) تحديد ما إذا كان من الضروري مطالبة الإدارة بإعادة النظر في تقييمها الخاص باستمرارية المنشأة لمواجهة تأثير تلك الأحداث أو الظروف: (راجع: الفقرة 58أ)
- (ج) في حال الاقتضاء، تصميم وتنفيذ المزيد من إجراءات المراجعة لتقييم التقييم الذي نفذته الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة وفقاً للفقرات 17-19.

تقييم خطط الإدارة بشأن التصرفات المستقبلية

26. في حال تحديد أحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، يجب على المراجع تقييم خطط الإدارة بشأن التصرفات المستقبلية فيما يتعلق بتقييمها للاستمرارية، بما في ذلك ما إذا كانت: (راجع: الفقرات 59أ-62أ)

- (أ) نتيجة هذه الخطط من المرجح أن تكون كافية لتخفيف تأثيرات الأحداث أو الظروف المحددة؛
 - (ب) خطط الإدارة مجددة في ظل الظروف القائمة؛
 - (ج) الإدارة لديها النية والقدرة على اتخاذ تصرفات معينة.
27. إذا كانت خطط الإدارة بشأن التصرفات المستقبلية تشتمل على استخدام افتراضات أو بيانات مهمة، فيجب على المراجع تنفيذ إجراءات المراجعة التي تتطلبها الفقرة 19(ب)-(ج).

الدعم المالي من الأطراف الثالثة أو الأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك المدير المالك للمنشأة

28. إذا كانت خطط الإدارة بشأن التصرفات المستقبلية تشتمل على الحصول على دعم مالي من أطراف ثالثة أو أطراف ذات علاقة، بما في ذلك المدير المالك للمنشأة، فيجب على المراجع الحصول على أدلة مراجعة بشأن نية وقدرة تلك الأطراف على تقديم أو الحفاظ على ذلك الدعم المالي الضروري. (راجع: الفقرات 63أ-65أ)

المعلومات التي تصبح معروفة بعد تاريخ تقرير المراجع

29. إذا أصبح معروفاً لدى المراجع بعد تاريخ تقرير المراجع ولكن قبل تاريخ إصدار القوائم المالية معلومات إضافية تتعلق بتقييم الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، فيجب على المراجع تنفيذ إجراءات وفقاً لمعيار المراجعة (560). (راجع: الفقرة 66أ)

تقييم أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها وتكوين الاستنتاج

30. يجب على المراجع تقييم ما إذا كان قد تم الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة، والتوصل إلى استنتاج، بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية. وعند القيام بذلك، يجب على المراجع: (راجع: الفقرة 67أ)

(أ) تقويم ما إذا كانت الاجتهادات والقرارات التي اتخذتها الإدارة عند إجراء تقييمها لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، حتى وإن كانت كل منها على حدة معقولة، تُعد مؤشرات على احتمال تحيز الإدارة. وعند تحديد وجود مؤشرات على احتمال تحيز الإدارة، يجب على المراجع تقويم ما يترتب على ذلك من آثار على المراجعة. (راجع: الفقرات 68أ-71أ)

(ب) النظر في جميع أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، بما في ذلك أدلة المراجعة التي تتسق أو تتعارض مع غيرها، وبغض النظر عما إذا كانت تلك الأدلة تؤيد أو تتناقض فيما يبدو مع الإقرارات في القوائم المالية.

31. استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، يجب على المراجع أن يستنتج، وفقاً لحكمه المهني، ما إذا كان يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. (راجع: الفقرة 72أ)

كفاية الإفصاحات

كفاية الإفصاحات عند عدم وجود حالة عدم تأكد جوهري

32. في حال تحديد أحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، ولكن استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها استنتج المراجع أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري، فيجب على المراجع تقويم ما إذا كانت القوائم المالية تقدم إفصاحات كافية عن هذه الأحداث أو الظروف في ضوء متطلبات إطار التقرير المالي المنطبق، بما في ذلك حسب الاقتضاء، عندما تمارس الإدارة اجتهادات مهمة أثناء توصلها إلى الاستنتاج المتعلق بعدم وجود حالة عدم التأكد الجوهري. (راجع: الفقرات 73أ-76أ)

كفاية الإفصاحات عند وجود عدم تأكد جوهري

33. إذا استنتج المراجع أن استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة يعد مناسباً في ظل الظروف القائمة، ولكنه يوجد عدم تأكد جوهري، فيجب على المراجع تحديد ما إذا كانت القوائم المالية: (راجع: الفقرة 77أ)

(أ) تفصح بصورة كافية عن الأحداث أو الظروف الرئيسية التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، وخطط الإدارة بشأن التصرفات المستقبلية لمواجهة هذه الأحداث أو الظروف؛

(ب) تفصح بصورة واضحة عن أن هناك عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، وعليه، فإن المنشأة قد لا تستطيع تحقيق أصولها والوفاء بالتزاماتها خلال مسار عملها الطبيعي ومواصلة عملياتها التشغيلية في المستقبل المنظور.

وعند وجود عدم تأكد جوهري، فإنه من الضروري الإفصاح بصورة كافية عن طبيعة عدم التأكد والآثار المترتبة عليه لأجل تحقيق ما يلي:

(1) العرض العادل للقوائم المالية، في حالة إطار التقرير المالي ذي العرض العادل، أو

(2) خلو القوائم المالية من التضليل، في حالة إطار الالتزام.

الآثار المترتبة في تقرير المراجع

مناسبة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة - لا يوجد عدم تأكد جوهري

34. إذا استنتج المراجع أنه من المناسب استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة وأنه لا يوجد عدم تأكد جوهري، فيجب عليه تضمين قسم منفصل في تقرير المراجع بعنوان "الاستمرارية"، يشتمل على ما يلي: (راجع: الفقرتين 78أ-79أ)

(أ) النص على ما يلي: (راجع: الفقرتين 80أ-81أ)

(1) في سياق مراجعة القوائم المالية ككل، وأثناء تكوين رأي المراجع بشأنها، أن المراجع قد استنتج أنه من المناسب للإدارة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية؛

- (2) استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، أن المراجع لم يحدد وجود عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة؛
- (3) أن استنتاجات المراجع تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريره وأنها ليست ضماناً لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.
- (ب) فيما يخص مراجعة القوائم المالية للمنشآت المدرجة، وعند ممارسة الإدارة لاجتهادات مهمة أثناء التوصل إلى الاستنتاج المتعلق بعدم وجود حالة عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة: (راجع: الفقرات 82أ-83أ، 89أ)
- (1) تضمين إشارة إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية، إن وجدت؛ (راجع: الفقرات 73أ-76أ)
- (2) وصف كيفية تقويم المراجع للتقييم الذي نفذته الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. (راجع: الفقرات 84أ-88أ)

مناسبة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة - يوجد عدم تأكد جوهري

تقديم إفصاح كافٍ في القوائم المالية عن وجود عدم التأكد الجوهري

35. في حال تقديم إفصاح كافٍ في القوائم المالية عن عدم التأكد الجوهري، فيجب على المراجع إبداء رأي غير معدل، ويجب أن يتضمن تقرير المراجع قسماً منفصلاً بعنوان "عدم التأكد الجوهري المتعلق بالاستمرارية" يشتمل على ما يلي: (راجع: الفقرات 78أ-79أ، 90أ-91أ)
- (أ) تضمين إشارة إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية؛ (راجع: الفقرتين 73أ، 77أ)
- (ب) فيما يخص مراجعة القوائم المالية للمنشآت المدرجة، وصف كيفية تقويم المراجع للتقييم الذي نفذته الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة؛ (راجع: الفقرات 84أ-88أ)
- (ج) النص على أن هذه الأحداث أو الظروف تشير إلى وجود عدم تأكد جوهري قد يثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة؛
- (د) النص على ما يلي:
- (1) أن رأي المراجع لم يتم تعديله فيما يخص هذا الأمر؛
- (2) في سياق مراجعة القوائم المالية ككل، وأثناء تكوين رأي المراجع بشأنها، أن المراجع قد استنتج أنه من المناسب للإدارة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية؛
- (3) أن استنتاجات المراجع تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريره وأنها ليست ضماناً لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

عدم تقديم إفصاح كافٍ في القوائم المالية عن وجود عدم التأكد الجوهري

36. في حال عدم تقديم إفصاح كافٍ في القوائم المالية عن عدم التأكد الجوهري، فيجب على المراجع: (راجع: الفقرات 78أ-79أ، 90أ، 92أ)
- (أ) إبداء رأي متحفظ أو رأي معارض، حسب مقتضى الحال، وفقاً لمعيار المراجعة (705):⁹
- (ب) النص في قسم أساس الرأي المتحفظ (المعارض) في تقرير المراجع على وجود عدم تأكد جوهري وأن القوائم المالية لا تفصح بصورة كافية عن هذا الأمر؛

⁹ معيار المراجعة (705) "التعديلات على الرأي في تقرير المراجع المستقل"

(ج) تضمين قسم منفصل في تقرير المراجع بعنوان "عدم التأكد الجوهرى المتعلق بالاستمرارية" يشتمل على ما يلي:

(1) لفت الانتباه إلى قسم أساس الرأي المتحفظ (المعارض) ضمن تقرير المراجع الذي ينص على وجود عدم تأكد جوهرى لم يتم الإفصاح عنه بصورة كافية في القوائم المالية؛

(2) النص على ما يلي:

أ. في سياق مراجعة القوائم المالية ككل، وأثناء تكوين رأي المراجع بشأنها، أن المراجع قد استنتج أنه من المناسب للإدارة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية؛

ب. أن استنتاجات المراجع تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريره وأنها ليست ضماناً لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

الاعتبارات عندما يمتنع المراجع عن إبداء رأي في القوائم المالية

37. عندما يمتنع المراجع عن إبداء رأي في القوائم المالية، وما لم يكن مطالباً بذلك بموجب الأنظمة أو اللوائح، فإنه لا يجوز له تضمين أقسام منفصلة بشأن الاستمرارية أو عدم التأكد الجوهرى المتعلق بالاستمرارية في تقريره.¹⁰ (راجع: الفقرتين 93-94)

عدم مناسبة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة

38. إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها باستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ولكن بحسب الحكم المبنى للمراجع فإن استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة غير مناسب في إعداد القوائم المالية: (راجع: الفقرتين 95-96)

(أ) فيجب على المراجع إبداء رأي معارض؛

(ب) ولا يجوز له تضمين أقسام منفصلة بشأن الاستمرارية أو عدم التأكد الجوهرى المتعلق بالاستمرارية في تقريره ما لم يكن مطالباً بذلك بموجب الأنظمة أو اللوائح.

الإفادات المكتوبة

39. يجب على المراجع أن يطلب الحصول على إفادات مكتوبة تتناول ما يلي من الإدارة¹¹ والمكلفين بالحوكمة، حسب مقتضى الحال: (راجع: الفقرة 97)

(أ) ما إذا كان استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة مناسباً في إعداد القوائم المالية؛

(ب) ما إذا كانت الطريقة والافتراضات المهمة والبيانات المستخدمة في تقييم الإدارة للاستمرارية وأي إفصاحات ذات علاقة مناسبة في سياق إطار التقرير المالى المنطبق؛

(ج) أن تقييم الإدارة للاستمرارية يعكس جميع الأحداث أو الظروف المعروفة لدى الإدارة والتي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، وأن جميع تلك الأحداث أو الظروف، إن وجدت، قد تم الإفصاح عنها للمراجع؛

(د) أن الأمور ذات الصلة بالاستمرارية قد تم الإفصاح عنها بصورة كافية في القوائم المالية، بما في ذلك عند الاقتضاء، الاجتهادات المهمة التي مارسها الإدارة أثناء التوصل إلى الاستنتاج المتعلق بعدم وجود حالة عدم التأكد الجوهرى.

40. في حال تحديد أحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، فإن الإفادات المكتوبة التي تتطلبها الفقرة 39 يجب أن تتناول أيضاً: (راجع: الفقرة 97)

¹⁰ معيار المراجعة (705)، الفقرة 29

¹¹ معيار المراجعة (580) "الإفادات المكتوبة"

- (أ) خطط الإدارة بشأن التصرفات المستقبلية وما إذا كانت تلك الخطط تخفف من تأثيرات الأحداث أو الظروف المحددة؛
- (ب) مدى جدوى هذه الخطط؛
- (ج) ما إذا كانت الإدارة تنوي اتخاذ تصرفات معينة ولديها القدرة على القيام بذلك.

الاتصال بالملكفين بالحوكمة

41. ما لم يكن جميع الملكفين بالحوكمة مشاركين في إدارة المنشأة،¹² فيجب على المراجع إبلاغهم في الوقت المناسب بالأحداث أو الظروف المحددة التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. (راجع: الفقرتين 98-99)
42. في حال تحديد أحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، يجب على المراجع إبلاغ الملكفين بالحوكمة بما يلي: (راجع: الفقرة 100أ)
- (أ) ما إذا كانت الأحداث أو الظروف تشكل عدم تأكد جوهري؛
- (ب) ما إذا كان استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة مناسباً في إعداد القوائم المالية؛
- (ج) نظرة عامة على إجراءات المراجعة التي تم تنفيذها وأساس استنتاجات المراجع، بما في ذلك تقويم المراجع لخطط الإدارة بشأن التصرفات المستقبلية؛
- (د) مدى كفاية الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات التي توضح الاجتهادات المهمة التي مارسها الإدارة والعوامل المخففة في خطط الإدارة التي تُعد ذات أهمية في التغلب على التأثيرات السلبية للأحداث أو الظروف؛
- (هـ) عند الاقتضاء، عدم استعداد الإدارة لإجراء تقييمها لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، أو مد فترة هذا التقييم، عند مطالبتها بذلك؛
- (و) ما يترتب على ذلك من آثار على المراجعة أو تقرير المراجع. (راجع: الفقرة 101أ)

التقرير إلى سلطة معنية خارج المنشأة

43. يجب على المراجع، عند النظر في تضمين قسم منفصل بعنوان "عدم التأكد الجوهري المتعلق بالاستمرارية" في تقريره أو إصدار رأي معدل بخصوص الأمور التي تتعلق بالاستمرارية، تحديد ما إذا كانت الأنظمة أو اللوائح أو المتطلبات المسلكية ذات الصلة: (راجع: الفقرات 102-105أ)
- (أ) تتطلب من المراجع أن يقرر عن ذلك لسلطة معنية خارج المنشأة.
- (ب) تفرض مسؤوليات أو حقوقاً قد يكون من المناسب بموجها، في ظل الظروف القائمة، التقرير عن ذلك لسلطة معنية خارج المنشأة.

التوثيق

44. عند تطبيق معيار المراجعة (230)،¹³ يجب على المراجع أن يُضَمِّن في توثيقه لأعمال المراجعة الأحكام المهنية المهمة التي تم اتخاذها فيما يتعلق بما يلي:
- (أ) استنتاجاته بشأن:
- (1) مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية؛

¹² معيار المراجعة (260)، الفقرة 13

¹³ معيار المراجعة (230) "توثيق أعمال المراجعة"، الفقرات 8-11 و6أ-7 والمُلحق

(2) ما إذا كان يوجد، أو لا يوجد، عدم تأكد جوهري؛

(ب) تحديده بشأن مدى كفاية إفصاحات الإدارة في القوائم المالية فيما يتعلق بالاستمرارية.

المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

نطاق هذا المعيار (راجع: الفقرة 1)

أ1. بالإضافة إلى الأمور التي يتناولها هذا المعيار، يتناول معيار المراجعة (701)¹⁴ مسؤولية المراجع عن الإبلاغ بالأمور الرئيسة للمراجعة في تقرير المراجع. ويقر ذلك المعيار أنه عند انطباق معيار المراجعة (701) فإن ما يلي يُعد بطبيعته من الأمور الرئيسة للمراجعة:¹⁵

- حالات عدم التأكد الجوهري التي تتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة؛ أو
 - الحالات التي تكون الإدارة قد مارست فيها اجتهادات مهمة أثناء التوصل إلى الاستنتاج المتعلق بعدم وجود حالة عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.
- ومع ذلك، فإنه في مثل هذه الظروف، يتم تحديد الآثار المترتبة في تقرير المراجع وفقاً لهذا المعيار.

أ2. فيما يخص مراجعة القوائم المالية للمنشآت المدرجة، فإنه عندما يتوصل المراجع، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، إلى استنتاج بعدم وجود حالة عدم تأكد جوهري، وتكون الإدارة قد مارست اجتهادات مهمة أثناء التوصل إلى الاستنتاج المتعلق بعدم وجود حالة عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، فإن هذا المعيار يتطلب من المراجع أن يفصح أسفل عنوان "الاستمرارية" في تقرير المراجع عن كيفية تقويم المراجع للتقييم الذي نفذته الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

أساس الاستمرارية في المحاسبة

اعتبارات خاصة بمنشآت القطاع العام (راجع: الفقرة 2)

أ3. يعد استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة ذا صلة أيضاً بمنشآت القطاع العام. وعلى سبيل المثال، يتناول المعيار الدولي للمحاسبة في القطاع العام (1) قضية قدرة منشآت القطاع العام على البقاء كمنشآت مستمرة.¹⁶ وقد تنشأ مخاطر الاستمرارية، على سبيل المثال لا الحصر، في المواقف التي تعمل فيها منشآت القطاع العام على أساس الربحية، أو عندما يكون من المحتمل تخفيض دعم الحكومة أو سحبه، أو في حالة الخصخصة. وقد تتضمن الأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة في القطاع العام، المواقف التي تفتقر فيها منشآت القطاع العام إلى التمويل من أجل استمرار وجودها، أو عند اتخاذ قرارات سياسية تؤثر على الخدمات التي تقدمها منشأة القطاع العام.

المسؤولية عن تقييم قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة

مسؤوليات الإدارة (راجع: الفقرة 3)

أ4. قد تختلف الظروف التي تقوم المنشأة فيها بإعداد القوائم المالية على أساس الاستمرارية في المحاسبة. وعلى سبيل المثال، يوضح المعيار

¹⁴ معيار المراجعة (701) "الإبلاغ عن الأمور الرئيسة للمراجعة في تقرير المراجع المستقل"

¹⁵ معيار المراجعة (701)، الفقرة 15

¹⁶ المعيار الدولي للمحاسبة في القطاع العام (1) "عرض القوائم المالية"، الفقرات 38-41

الدولي للمحاسبة 1 أن تلك الظروف قد تتراوح بين حالة وجود تاريخ من العمليات المربحة للمنشأة وسهولة الوصول إلى الموارد المالية، إلى الحالات التي قد تحتاج المنشأة فيها إلى مراعاة مجموعة واسعة من العوامل فيما يتعلق بالربحية الحالية والمتوقعة والجداول الزمنية لسداد الديون والمصادر المحتملة للتمويل البديل قبل أن تتمكن من التوصل إلى قناعة بمناسبة أساس الاستمرارية.¹⁷

تعريف (راجع: الفقرة 10)

5أ. قد يستخدم، أو لا يستخدم، إطار التقرير المالي المنطبق صراحةً مصطلح "عدم التأكد الجوهرية" عند وصف حالات عدم التأكد التي يتعين الإفصاح عنها في القوائم المالية فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. وعلى سبيل المثال، مصطلح "عدم التأكد الجوهرية" مستخدم في المعيار الدولي للمحاسبة 1 والمعييار الدولي للمحاسبة في القطاع العام 1. وفي بعض أطر التقرير المالي الأخرى، يُستخدم مصطلح "عدم التأكد الكبير" في ظروف مشابهة. وتتطلب الفقرة 31 من المراجع استنتاج ما إذا كانت توجد حالة عدم تأكد جوهرية بغض النظر عما إذا كان إطار التقرير المالي المنطبق يُعرّف حالة "عدم التأكد الجوهرية"، أو كيفية تعريفه لها. وقد لا يعرف إطار التقرير المالي المنطبق، أو قد لا يوضح، أيضاً عبارة "قد تثير شكوكاً كبيرة" أو قد يستخدم مصطلحات أو عبارات أخرى.

6أ. قد تشمل خطط التصرفات المستقبلية، على سبيل المثال، على تحقيق الإدارة للأصول في وقت أقرب مما كان مستهدفاً في البداية أو حصولها على مصادر سيولة بديلة أو إضافية لدعم قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة (انظر أيضاً الفقرات 26-28). وفي هذه الظروف، قد يكون توقيت الأحداث أو الظروف الناشئ عنها عدم التأكد عاملاً ذا صلة أيضاً. وعلى سبيل المثال، فإنه كلما كانت المدة الزمنية التي يجب على الإدارة التصرف خلالها أقصر، كان احتمال حالة عدم التأكد أكبر بشأن قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة المتعلقة بها

الأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة (راجع: الفقرة 11)

7أ. قد لا تثير بعض الأحداث أو الظروف شكوكاً كبيرة عند النظر إلى كل منها على حدة، ولكن عند النظر إليها مجتمعة مع أحداث أو ظروف أخرى فإنها قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

أمثلة:
فيما يلي أمثلة لأحداث أو ظروف محددة يمكن أن تثير، كل منها على حدة أو مجتمعة، شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. وهذه الأمثلة ليست شاملة.
مالية
<ul style="list-style-type: none"> ● وجود مركز صافي بالالتزامات أو الالتزامات المتداولة. ● اقتراب القروض محددة الأجل من موعد استحقاقها دون وجود فرص واقعية للتجديد أو للسداد؛ أو الاعتماد المفرط على الاقتراض قصير الأجل لتمويل الأصول طويلة الأجل. ● المؤشرات على سحب الدعم المالي من قبل الدائنين. ● تكرار التدفقات النقدية السالبة من العمليات التشغيلية أو عدم القدرة على توليد تدفقات نقدية من العمليات التشغيلية وفقاً لما تشير إليه القوائم المالية التاريخية أو المتوقعة. ● المعدلات المالية الرئيسية السلبية.

- الخسائر التشغيلية الجوهرية أو التدهور الكبير في قيمة الأصول المستخدمة لتوليد التدفقات النقدية.
 - التأخر في توزيعات الأرباح أو توقفها.
 - عدم القدرة على السداد للدائنين في تواريخ الاستحقاق.
 - عدم الامتثال أو ضعف القدرة على الوفاء بمتطلبات سداد الديون أو غيرها من متطلبات شروط الديون أو شروط اتفاقيات القروض.
 - التحول من نظام الائتمان إلى نظام الدفع عند الاستلام في المعاملات مع الموردين.
 - العجز عن توفير تمويل إضافي بأدوات الدين أو حقوق الملكية للحفاظ على التنافسية، بما في ذلك لتمويل مشاريع البحث والتطوير الرئيسية والنفقات الرأسمالية وتطوير المنتجات الجديدة الحيوية وغيرها من الاستثمارات الضرورية.
 - التعرض لخطر السيولة نتيجة لعدم تطابق آجال استحقاق الأصول والالتزامات المالية.
- تشغيلية
- عزم الإدارة على تصفية المنشأة أو إيقاف العمليات التشغيلية.
 - خلو المناصب الإدارية العليا مع عدم توفر البديل.
 - التراجع الكبير في الطلب من جانب العملاء.
 - خسارة سوق كبيرة، أو عميل مهم، أو حق امتياز، أو رخصة، أو مورد رئيسي.
 - المشكلات العمالية.
 - النقص في الإمدادات المهمة.
 - ظهور منافس ناجح بشكل كبير.
- أخرى
- الانقطاع الكبير أو المستمر في الأعمال بسبب الهجمات السيبرانية (على سبيل المثال، رفض الوصول إلى المعلومات أو العجز عن تقديم الخدمة).
 - عدم الامتثال أو ضعف القدرة على الوفاء بمتطلبات رأس المال أو المتطلبات النظامية أو التنظيمية الأخرى، مثل متطلبات الملاءة أو السيولة للمؤسسات المالية أو متطلبات الإدراج في سوق المال.
 - الدعاوى القضائية المنظورة والالتزامات المحتملة الناشئة عن أمور مثل ضمانات المبيعات والضمانات المالية والإصلاحات البيئية أو الإجراءات التنظيمية ضد المنشأة التي قد تؤدي، في حال نجاحها، إلى مطالبات من غير المرجح أن تكون لدى المنشأة القدرة على الوفاء بها.
 - التغييرات في الأنظمة أو اللوائح أو في سياسة الحكومة، التي من المتوقع أن تؤثر سلباً على المنشأة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالاستدامة.
 - الهبوط الكبير في سعر السهم.
 - التعرض الكبير لمخاطر الأسواق المتقلبة، مثل أسعار الصرف أو السلع (مثل أسعار النفط الخام) أو الأسهم أو معدلات

الفائدة.
<ul style="list-style-type: none"> • الكوارث غير المؤمن ضدها أو المؤمن ضدها بأقل مما يجب أو الخسائر الناجمة عن انقطاع الأعمال عند حدوثها (على سبيل المثال، الزلازل). • التغيرات في البيئة مثل الحروب أو الاضطرابات المدنية أو تفشي الأمراض المتوقع أن تؤثر بشكل سلبي على المنشأة أو المخاطر المادية المتعلقة بتغير المناخ (مثل الفيضانات العارمة).

8أ. في ظروف معينة، قد يتعرف المراجع على عوامل لخطر الغش ناشئة عن أحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة فيما يتصل بالتعرف على مخاطر التحريف الجوهري التي بسبب الغش، وتقييمها، وفقاً لمعيار المراجعة (240).¹⁸

أمثلة:
<ul style="list-style-type: none"> • قد يخلق تكرار التدفقات النقدية السالبة من العمليات التشغيلية، أو عدم القدرة على توليد تدفقات نقدية من العمليات التشغيلية، تهديدات بالإفلاس أو نزح الملكية أو الاستحواذ العدائي مما قد يشير إلى وجود دوافع أو ضغوط لارتكاب الغش. • قد يهدد عدم الامتثال أو ضعف القدرة على الوفاء بمتطلبات شروط الديون القدرة على تجديد القروض وقد يشير ذلك إلى وجود دوافع أو ضغوط لتحسين أداء العمل أو التحريف المتعمد للقوائم المالية.

إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة المتعلقة بها (راجع: الفقرتين 11-12)

9أ. ينص معيار المراجعة (315) (المحدث في عام 2019) على متطلبات وإرشادات بشأن مسؤولية المراجع عن التوصل إلى فهم للمنشأة وبيئتها وإطار التقرير المالي المنطبق ونظام الرقابة الداخلية للمنشأة والتعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها، سواء كانت بسبب غش أو خطأ. وتشير المتطلبات والإرشادات الواردة في هذا المعيار إلى، أو تتوسع في، متطلبات معيار المراجعة (315) (المحدث في عام 2019) ذات الصلة بتحديد الأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

10أ. تساعد إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة المتعلقة بها المراجع في تحديد ما إذا كان من المرجح أن يمثل استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة قضية مهمة وأثر ذلك على التخطيط للمراجعة. وعلى وجه الخصوص، عند تنفيذ إجراءات تقييم المخاطر، كتلك التي تتطلبها الفقرتان 11-12، قد يتعرف المراجع على معلومات بشأن أحداث أو ظروف معينة قد تشير، عند النظر إلى كل منها على حدة أو مجتمعة، إلى وجود أحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. وتتيح هذه الإجراءات أيضاً عقد نقاشات في أقرب وقت مع الإدارة، بما في ذلك مناقشة خطط الإدارة بشأن التصرفات المستقبلية وحل أية قضايا محددة تتعلق بالاستمرارية عند تحديد أحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. ويستخدم المراجع الحكم المهني لتحديد طبيعة ومدى إجراءات تقييم المخاطر التي سيتم تنفيذها للوفاء بمتطلبات هذا المعيار.

11أ. يتطلب معيار المراجعة (315) (المحدث في عام 2019)¹⁹ من المراجع تصميم وتنفيذ إجراءات تقييم المخاطر بطريقة لا تنحاز إلى الحصول على أدلة المراجعة التي قد تكون مؤيدة ولا إلى استبعاد أدلة المراجعة التي قد تكون مناقضة. وقد يساعد تصميم وتنفيذ إجراءات تقييم المخاطر بطريقة غير منحازة المراجع في التعرف على المعلومات التي من المحتمل أن تكون مناقضة. وهذا قد يساعد المراجع في الحفاظ على نزعة الشك المهني عند تحديد ما إذا كانت الأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة تنشأ عنها مخاطر لتحيز الإدارة عند إعداد القوائم المالية (انظر أيضاً الفقرات 68-71).

12أ. فيما يلي أمثلة لإجراءات تقييم المخاطر التي قد تكون ذات صلة:

¹⁸ معيار المراجعة (240) "مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية"، الفقرة 24

¹⁹ معيار المراجعة (315) (المحدث في عام 2019)، الفقرة 13

أمثلة:

المنشأة وبيئتها

- الاستفسار من موظفي التخطيط والتحليل المالي عن التنبؤات المتعلقة بالتدفقات النقدية والأرباح وغيرها من التنبؤات ذات الصلة لفهم تحليل الحساسية المتعلق بالأرباح المستقبلية المشمولة في تقييم الإدارة للاستمرارية.
- الاستفسار من المستشار القانوني للمنشأة بشأن وجود القضايا والمطالبات، ومدى معقولية تقييمات الإدارة لنتائجها المتوقعة، وكذلك تقدير الآثار المالية المترتبة عليها.
- فحص التنبؤات السابقة (الفحص بأثر رجعي) لمعرفة مدى فاعلية الآلية التي تتبعها الإدارة لتقييم الاستمرارية.
- الفحص المادي لشروط سندات الدين غير المغطاة برهن واتفقيات القروض، وتحديد أي انتهاكات بشأنها.

إطار التقرير المالي المنطبق

- فحص الإفصاحات بشأن الاجتهادات والافتراضات المهمة التي وضعها الإدارة بشأن المستقبل في أحدث قوائم مالية متاحة للمنشأة والتي قد تكون مؤشراً على الأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.
- نظام الرقابة الداخلية للمنشأة
- الفحص المادي لمحاضر اجتماعات المساهمين والمكلفين بالحوكمة وأي لجان ذات صلة للوقوف على أي مشاكل تمويلية.

13أ. قد يستخدم المراجع أيضاً الأدوات والأساليب الآلية عند تصميم وتنفيذ إجراءات تقييم المخاطر التي تتطلبها الفقرة 11.

أمثلة:

قد يستخدم المراجع الأدوات والأساليب الآلية عند:

- تنفيذ الإجراءات التحليلية لفهم الاتجاهات السائدة في النسب المالية الرئيسية (مثل المصادر الرئيسية لأرباح المنشأة وعلاقتها بتوليد النقد) أو التعرف على أوجه عدم الاتساق أو الأحداث غير المعتادة.
- تطبيق النماذج التنبؤية لتقييم الوضع المالي للمنشأة أو فهم أثر الأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة (على سبيل المثال، نماذج التنبؤ بالإفلاس أو الإعسار).

التدرج (راجع: الفقرتين 11-12)

14أ. قد تتباين طبيعة ومدى إجراءات المراجع لتقييم المخاطر بناءً على طبيعة المنشأة وظروفها.

أمثلة:

المنشأة وبيئتها

- من المرجح أن تكون طبيعة ومدى إجراءات المراجع لتقييم المخاطر أكثر شمولية في المنشآت ذات الهياكل وأنشطة العمل المعقدة عند توصله إلى فهم للمقاييس المستخدمة، داخلياً وخارجياً، لتقييم الأداء المالي للمنشأة. وقد يوجد لدى هذه المنشآت أيضاً تدابير اقتراض معقدة مع المقرضين أو الموردين أو منشآت المجموعة. وفي المقابل، في المنشآت الأصغر أو الأقل تعقيداً

ذات أنشطة العمل البسيطة وخطوط العمل المعدودة والتي لا توجد لديها ترتيبات اقتراض معقدة، من المرجح أن تكون إجراءات المراجع لتقييم المخاطر أقل شمولية.

إطار التقرير المالي المنطبق

• عندما تتأثر أنشطة عمل المنشأة بدرجة أقل بحالات عدم التأكد التي تتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، فإن الإفصاحات المتعلقة بذلك في القوائم المالية للمنشأة قد تكون مباشرة ومتطلبات إطار التقرير المالي المنطبق قد تكون أبسط في التطبيق. وفي هذه الظروف، من المرجح أن تكون إجراءات المراجع أقل شمولية عند التوصل إلى فهم للأساس الذي تستند إليه الإدارة في عزمها على استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة.

نظام الرقابة الداخلية للمنشأة

• قد تعتمد أيضاً طبيعة ومدى إجراءات المراجع لتقييم المخاطر على مدى انطباق أمور معينة في ظل الظروف القائمة. وعلى سبيل المثال، قد لا يكون من بين المكلفين بالحوكمة في المنشآت الأصغر أو الأقل تعقيداً أعضاء مستقلون أو خارجيون يتولون الإشراف على تقييم الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. وإضافة إلى ذلك، قد يتم تنفيذ آلية المنشأة لتقييم المخاطر من خلال المشاركة المباشرة من المدير المالك.

15أ. قد تكون الاعتبارات الآتية ذات صلة فيما يخص المنشآت الأصغر أو الأقل تعقيداً:

- قد يؤثر حجم المنشأة على قدرتها على تحمل الظروف المعاكسة. وقد تكون المنشآت الأصغر قادرة على الاستجابة بسرعة لاستغلال الفرص، ولكنها قد تفتقر إلى الاحتياطات اللازمة لاستمرار العمليات التشغيلية.
- من الظروف التي لها صلة خاصة بالمنشآت الأصغر، خطر توقف البنوك والمقرضين الآخرين عن دعم المنشأة، إضافة إلى فقدان المحتمل لمورد رئيسي أو عميل رئيسي أو موظف كبير، أو الحق في العمل بموجب ترخيص أو حق امتياز أو اتفاق قانوني آخر.

التوصل إلى فهم للمنشأة وبيئتها وإطار التقرير المالي المنطبق ونظام الرقابة الداخلية للمنشأة

المنشأة وبيئتها (راجع الفقرتين 12(أ)، 12(ج))

16أ. قد ينشأ عن نموذج أعمال المنشأة، وأهدافها واستراتيجياتها ومخاطر أعمالها ذات العلاقة أحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. وقد تكون بعض مخاطر الأعمال مهمة لدرجة أنه يترتب عليها آثار على الاستنتاج المتعلق بمناسبة استخدام المنشأة لأساس الاستمرارية في المحاسبة وما إذا كان يوجد عدم تأكد جوهري.

أمثلة:

- تطورات الصناعة، مثل عدم القدرة على الوصول إلى الأفراد أو الخبرات المناسبة للتعامل مع التغيرات في الصناعة أو خسارة عملاء مهمين أو حصة سوقية كبيرة.
- المنتجات والخدمات الجديدة التي قد تؤدي إلى زيادة الالتزامات المرتبطة بالمنتجات.
- التوسع في حجم العمل، مع عدم الدقة في تقدير حجم الطلب.
- المتطلبات التنظيمية التي تؤدي إلى زيادة التعرض للمخاطر النظامية أو الآثار أو القيود المالية على أنشطة العمل، بما فيها تلك التي تنشأ عن المسائل المتعلقة بالاستدامة.
- متطلبات التمويل الحالية والمرتقبة، مثل فقدان التمويل بسبب عدم قدرة المنشأة على الوفاء بمؤشرات معينة للإيرادات محددة مسبقاً.
- الدوافع والضغوط على الإدارة، التي قد تؤدي إلى تحيز الإدارة، مما يؤثر على مدى معقولية الافتراضات المستخدمة في تقييم

الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

17أ. من المرجح أن تستخدم الإدارة المعلومات المتاحة بشأن المستقبل، وكذلك المعلومات التاريخية، من المصادر الداخلية والخارجية عند تحديد الأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. وقد يكشف التوصل إلى فهم للمقاييس المستخدمة، داخلياً أو خارجياً، عن نتائج أو اتجاهات سائدة غير متوقعة قد تكون مؤشراً على وجود أحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

أمثلة:

- قد تشير مقاييس الأداء الداخلية إلى حدوث تدهور غير معتاد في حجم المبيعات بالمقارنة مع مبيعات المنشآت الأخرى في نفس الصناعة، وهو ما قد يكون مؤشراً على حدوث انخفاض كبير في الحصة السوقية أو خسارة العملاء.
- قد تشير المصادر الخارجية للمعلومات، مثل بيانات التسعير أو البيانات المقارنة عن المنافسين (بيانات المقارنات المعيارية) أو بيانات الاقتصاد الكلي، إلى عوامل تنافسية وصناعية واقتصادية وغيرها مما يُستخدم في توقعات المنشأة وتدقيقاتها النقدية المستقبلية وآلياتها لوضع الميزانيات.
- قد يكشف تحليل الأداء المالي للمنشأة بواسطة الأطراف الخارجية، مثل المحللين أو وكالات التصنيف الائتماني أو المؤسسات الاستثمارية، عن أوجه عدم اتساق مع مقاييس أداء الإدارة.

إطار التقرير المالي المنطبق (راجع: الفقرة 12(د)، 12(هـ))

18أ. يوفر فهم متطلبات إطار التقرير المالي المنطبق للمراجع معلومات بشأن ضوابط الإثبات والقياس والعرض في إطار التقرير المالي المنطبق، وكيفية تطبيقها عند إعداد القوائم المالية بموجب أساس الاستمرارية في المحاسبة. وقد يشمل إطار التقرير المالي المنطبق أيضاً على متطلبات للإفصاح عن الاجتهادات والافتراضات المهمة التي تضعها الإدارة أثناء توصلها إلى الاستنتاج بشأن ما إذا كان يوجد عدم تأكيد جوهري فيما يتعلق بالاستمرارية. وقد تشمل الأنظمة أو اللوائح أيضاً على متطلبات للإفصاح وغيرها من المتطلبات التفصيلية عند إعداد القوائم المالية على أساس الاستمرارية في المحاسبة.

19أ. قد يتباين التقييم التي تنفذه الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، من حيث طبيعته ومداه وتوقيته ومعدل تكراره، من منشأة لأخرى. وفي بعض المنشآت، قد تنفذ الإدارة التقييمات المتعلقة بقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة بشكل أكثر تكراراً كجزء من المتابعة الدائمة، بينما في منشآت أخرى قد يتم تنفيذ هذا التقييم على أساس سنوي. وإذا لم يكن هذا التقييم قد تم تنفيذه بعد، فإن المراجع قد يتوصل إلى فهم لأساس العزم على استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة من خلال النقاش مع الإدارة والاستفسار منها عما إذا كان قد تم تحديد أحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

اعتبارات خاصة بمنشآت القطاع العام (راجع: الفقرة 12(د)، 12(هـ))

20أ. في بعض الدول، قد يشمل إطار التقرير المالي المنطبق على إرشادات خاصة لمنشآت القطاع العام بشأن الاستمرارية، ذات صلة بتقييم الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. وعلى سبيل المثال، قد تقرر هذه الإرشادات بأهمية مراعاة الطبيعة المستمرة للبرامج الحكومية فيما يخص بعض منشآت القطاع العام والافتراض المسبق باستمرارية الخدمات العامة والتمويل الحكومي المرتبط بها لتنفيذ هذه البرامج.

نظام الرقابة الداخلية للمنشأة (راجع: الفقرة 12(و)، 12(ح)، 12(ط))

21أ. قد يكون التوصل إلى فهم للإشراف الذي يمارسه المكلفون بالحوكمة ذا أهمية خاصة عندما يكون تقييم قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة:

- يتطلب جهداً مهماً من جانب الإدارة لتقييم ما إذا كان يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة؛ أو
- ينطوي على تعقيدات في إجراءاته، على سبيل المثال، بسبب استخدام مصادر بيانات أو افتراضات متعددة ذات علاقات متداخلة معقدة فيما بينها.

22أ. قد يتأثر تقييم الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة بالإشراف الذي يمارسه المكلفون بالحوكمة. وقد يتوصل المراجع إلى فهم لما إذا كان المكلفون بالحوكمة:

- يتمتعون بالمهارات أو المعرفة اللازمة لفهم مدى مناسبة الطريقة التي استخدمتها الإدارة في تقييم قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.
- يتمتعون بالمهارات أو المعرفة اللازمة لفهم ما إذا كان تقييم الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة قد تم تنفيذه وفقاً لمتطلبات إطار التقرير المالي المنطبق.
- يُعدون مستقلين عن الإدارة، وتتوفر لديهم المعلومات اللازمة ليقوموا في الوقت المناسب بتقييم كيفية تنفيذ الإدارة للتقييم المتعلق بقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، ويتمتعون بسلطة التحقيق في تصرفات الإدارة عندما تبدو تلك التصرفات غير كافية أو غير مناسبة.
- يشرفون على آلية الإدارة لتقييم قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

23أ. من الجوانب التي قد تكون ذات صلة بفهم المراجع لكيفية تحديد الإدارة للطريقة، والافتراضات المهمة والبيانات، الملائمة:

- الأساس الذي استندت إليه الإدارة في اختيار الطريقة والافتراضات والبيانات التي تم استخدامها في تقييم قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة؛
- إذا كانت الإدارة قد أخذت بعين الاعتبار الطرق أو الافتراضات أو البيانات البديلة، بما في ذلك:
 - كيفية تحديد الإدارة أن الافتراضات ملائمة ومكتملة.
 - كيفية تحديد الإدارة مدى ملاءمة ودقة واكتمال البيانات المستخدمة في التقييم.

24أ. إذا كانت الإدارة قد غيرت طريقته لتقييم قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة عن الفترة السابقة، فإن الاعتبارات ذات الصلة قد تشمل ما إذا كانت الطريقة الجديدة أنسب، على سبيل المثال، أو هي في حد ذاتها استجابة لتغيرات في البيئة أو الظروف التي تؤثر على المنشأة، أو استجابة لتغيرات في متطلبات إطار التقرير المالي المنطبق أو البيئة التنظيمية، أو ما إذا كانت الإدارة لديها أسباب أخرى وجيهة. وإذا لم تكن الإدارة قد غيرت طريقته لتقييم قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، فإن الاعتبارات ذات الصلة قد تشمل ما إذا كان الاستمرار في استخدام الطريقة، والافتراضات المهمة والبيانات، السابقة هو أمر مناسب في ضوء البيئة أو الظروف الحالية.

25أ. قد تشمل الإفصاحات المتعلقة بقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة على معلومات يتم الحصول عليها من سجلات داعمة أخرى ومعلومات من خارج دفتر الأستاذ العام ودفاتر الأستاذ المساعدة (على سبيل المثال، المعلومات الناتجة عن نظام إدارة المخاطر الخاص بالمنشأة بشأن استراتيجيات التحوط أو تحليل الحساسية المشتق من النماذج المالية التي توضح أن الإدارة قد أخذت بعين الاعتبار الافتراضات البديلة). وأثناء التوصل إلى فهم لنظام الرقابة الداخلية للمنشأة، قد ينظر المراجع في كيفية تحديد الإدارة لمدى مناسبة تلك المعلومات المستخدمة في إعداد الإفصاحات التي تتعلق بقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

الانتباه الدائم طوال المراجعة للمعلومات التي تتعلق بالأحداث أو الظروف (راجع: الفقرة 13)

26أ. كما هو موضح في معيار المراجعة (315) (المحدث في عام 2019)،²⁰ فإن التوصل إلى فهم للمنشأة وبيئتها وإطار التقرير المالي المنطبق ونظام الرقابة الداخلية لديها هو عملية متجددة ومستمرة تتألف من جمع المعلومات وتحديثها وتحليلها، ويستمر ذلك طوال المراجعة. ولذلك، فإن قرار المراجع فيما إذا كان قد تم تحديد أحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة قد يتغير عند الحصول على معلومات جديدة.

مثال:

قد يتعرف المراجع على خطر تحريف جوهري مرتبط بإقرار التقويم لمقرض يقدم قروضاً متوسطة الأجل بضمانات عقارية بسبب هبوط في القيم السوقية للعقارات. وقد يكون للحدث نفسه، عند اقترانه بانكماش اقتصادي حاد، تبعات طويلة الأمد وأثر أكبر على تقييم خطر التحريف الجوهري مما قد يشير أيضاً إلى وجود أحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

27أ. يتطلب معيار المراجعة (315) (المحدث في عام 2019) من المراجع إعادة النظر في تعريفه على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها في حال حصوله على معلومات جديدة لا تتسق مع أدلة المراجعة التي استند إليها أولاً في التعرف على المخاطر أو تقييمها.²¹ وفي حال تحديد أحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة بعد قيام المراجع بالتعرف على المخاطر أو تقييمها، فإنه بجانب تنفيذ الإجراءات الواردة في هذا المعيار، قد يلزم إعادة النظر في تعريف المراجع على مخاطر التحريف الجوهري أو تقييمها.

28أ. قد يصبح المراجع على علم أيضاً بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة من:

- مصادر خارجية للمعلومات (على سبيل المثال، المعلومات المتاحة للعموم من الأطراف الخارجية عن الأداء المالي للمنشأة، مثل المعلومات المتعلقة ببيع الأسهم على المكشوف، ومعلومات الصناعة أو الاقتصاد الكلي المستشرقة للمستقبل، مثل التنبؤات الاقتصادية أو التنبؤ بالأرباح).
- الارتباطات الأخرى التي يتم تنفيذها للمنشأة (على سبيل المثال، ارتباطات الإجراءات المتفق عليها).*
- نظر المراجع في المعلومات الأخرى وفقاً لمعيار المراجعة (720).²²

اعتبارات خاصة بمنشآت القطاع العام (راجع: الفقرة 13)

29أ. في القطاع العام، قد تتحمل بعض المنشآت مسؤوليات أوسع فيما يتعلق بالتقارير العامة تتجاوز إعداد القوائم المالية مما قد يوفر للمراجع معلومات عن الأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. وعلى سبيل المثال، قد يتعين على منشآت القطاع العام في دول معينة التقرير عن الاستدامة المالية طويلة الأمد لأوضاعها المالية، وقد يتحمل المراجع مسؤوليات إضافية تحددها الأنظمة أو اللوائح فيما يتعلق بهذه المعلومات. وفي هذه الحالات، قد يصبح المراجع على دراية بمخاوف تتعلق بالاستدامة المالية طويلة الأمد قد تكون مؤشراً على أحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

الأحداث أو الظروف التي لم تحدها أو تفصح عنها الإدارة في السابق (راجع: الفقرة 14)

30أ. إذا حدد المراجع أحداثاً أو ظروفاً قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة وهذه الأحداث أو الظروف أخفقت

²⁰ معيار المراجعة (315) (المحدث في عام 2019)، الفقرة 48أ

²¹ معيار المراجعة (315) (المحدث في عام 2019)، الفقرة 37

* لأغراض التطبيق في المملكة، يجب مراعاة متطلبات الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة المعتمد للتطبيق في المملكة فيما يتعلق بتقدير ارتباطات الخدمات الأخرى إلى عميل المراجعة

²² معيار المراجعة (720) "مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالمعلومات الأخرى"

الإدارة في تحديدها أو الإفصاح عنها للمراجع، فإن هذا قد يشكل قصوراً في الرقابة الداخلية. ويتناول معيار المراجعة (265)²³ مسؤولية المراجع عن إبلاغ المكلفين بالحوكمة والإدارة بشكل مناسب بأوجه القصور التي تعرف عليها في الرقابة الداخلية أثناء مراجعة القوائم المالية. 31أ. عندما تكون الإدارة قد أخفقت عن عمد في أن تحدد أو تفصح للمراجع عن الأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، فإن هذا قد يثير شكوكاً حول نزاهة الإدارة وصدقها، كالحالات التي يشتبه فيها المراجع في وجود نية للتضليل. ويحدد معيار المراجعة (240) المزيد من المتطلبات ويقدم المزيد من الإرشادات فيما يتعلق بالتعرف على مخاطر التحريف الجوهري التي بسبب الغش وتقييمها.²⁴

أوجه القصور في الرقابة داخل نظام الرقابة الداخلية للمنشأة (راجع: الفقرة 15)

- 32أ. عندما يتعرف المراجع على واحد أو أكثر من أوجه القصور في الرقابة فيما يتعلق بتقييم الإدارة للاستمرارية، فإن معيار المراجعة (265) يتطلب من المراجع أن يحدد ما إذا كانت أوجه القصور في الرقابة الداخلية تشكل، كل منها على حدة أو مع بعضها، قصوراً مهماً. ومن الأمور التي قد ينظر فيها المراجع عند تحديد ما إذا كان يوجد قصور مهم في الرقابة الداخلية فيما يتعلق بتقييم الإدارة للاستمرارية:
- عدم وجود آلية وضعها المنشأة للتعرف على الأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، وتقييمها ومواجهتها.
 - عدم فاعلية إشراف المكلفين بالحوكمة على تقييم الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.
 - الأدلة على أن الإدارة قد أخفقت في تحديد أو الإفصاح عن الأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

تقييم تقييم الإدارة

مطالبة الإدارة بإجراء التقييم (راجع: الفقرة 16)

33أ. عندما لا تكون الإدارة على استعداد لتقييم قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. حتى في الحالات التي لا يتضمن فيها إطار التقرير المالي متطلباً صريحاً للقيام بذلك، فقد يعتبر المراجع عدم قيام الإدارة بهذا التقييم بمثابة قيد على أدلة المراجعة التي حصل عليها. ووفقاً لمعيار المراجعة (705)، فإنه عند انتشار التأثيرات المحتملة على القوائم المالية بسبب عدم القدرة على الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة، يمتنع المراجع عن إبداء الرأي.

تقييم الإدارة والتحليل الداعم وتقييم المراجع (راجع: الفقرة 17)

- 34أ. يُعد تقييم الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة جزءاً أساسياً من تقييم المراجع لما يلي:
- ما إذا كان من المناسب للإدارة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية؛
 - ما إذا كان يوجد عدم تأكيد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

35أ. ليس من مسؤولية المراجع تصحيح أي نقص في تحليل الإدارة. ومع ذلك، فإنه في بعض الظروف، قد لا يؤدي عدم شمولية التحليل الذي تنفذه الإدارة لدعم تقييمها إلى منع المراجع من استنتاج ما إذا كان استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة يُعد مناسباً في ظل الظروف القائمة. وعلى سبيل المثال، عندما تكون للمنشأة عمليات تشغيلية مربحة ولا توجد مخاوف بشأن السيولة، ولا تكون آلية المنشأة لتقييم المخاطر قد حددت أحداثاً أو ظروفًا قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، فإن الطريقة والافتراضات

²³ معيار المراجعة (265) "إبلاغ أوجه القصور في الرقابة الداخلية للمكلفين بالحوكمة والإدارة"

²⁴ معيار المراجعة (240)، الفقرات 26-28

والبيانات التي تستخدمها الإدارة لإجراء تقييمها قد تكون أقل شمولية. ومع ذلك، ففي الحالات التي لا تكون الإدارة، بحسب الحكم المهني للمراجع، قد نفذت تقييماً مناسباً بناءً على طبيعة المنشأة وظروفها، فإن هذا قد يكون مؤشراً على وجود قصور في الرقابة الداخلية وفقاً لمعيار المراجعة (265).

اعتبارات خاصة بمنشآت القطاع العام (راجع: الفقرة 17)

36. فيما يخص منشآت معينة من منشآت القطاع العام التي تستطيع الاعتماد على الدعم الحكومي، قد لا يعتمد تقييم الإدارة للاستمرارية بشكل دائم على اختبارات الملاءة أو السيولة وقد توجد عوامل أخرى أكثر صلة عندما يقوم المراجع بتقويم التقييم الذي نفذته الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. وعلى سبيل المثال، قد يكون التحقق من غياب التغيير في سياسة الحكومة خلال فترة التقييم أكثر صلة عند تحديد ما إذا كان من المرجح ضمان استمرار التمويل لتمكين المنشأة من تحقيق أصولها والوفاء بالتزاماتها خلال مسار عملها الطبيعي ومواصلة عملياتها التشغيلية في المستقبل المنظور.

الحصول على أدلة المراجعة بطريقة غير منحازة (راجع: الفقرة 18)

37. قد يستلزم الحصول على أدلة المراجعة بطريقة غير منحازة الحصول على الأدلة من مصادر متعددة من داخل المنشأة وخارجها. ومع ذلك، لا يتعين على المراجع تنفيذ بحث شامل لتحديد جميع المصادر الممكنة للمعلومات التي سيتم استخدامها كأدلة مراجعة.

أمثلة:

قد تشمل المعلومات المناقضة ما يلي:

- قد تكشف نتائج الإجراءات التي ينفذها المراجع لتقويم الافتراضات التي استخدمتها الإدارة في التنبؤ بالتدفقات النقدية عن أوجه عدم اتساق مع الافتراضات المستخدمة لأغراض أخرى، مثل التنبؤات المستخدمة لتقويم إمكانية استرداد أصول الضريبة المؤجلة أو الهبوط في قيمة الأصول.
- قد تشير المعلومات التاريخية التي يتم الحصول عليها من المصادر الخارجية بشأن الحالة الائتمانية إلى وجود ضوابط مالية يمر بها عملاء مهمون لم تراعيها الإدارة عند تقييم إمكانية استرداد أرصدة المبالغ المستحقة التحصيل.
- قد تشير نتيجة التحليل الذي تم تنفيذه لأرصدة الحسابات الأخرى إلى حدوث تدهور في الأداء المالي (على سبيل المثال، ارتفاع في تقادم المخزون، أو تأخير في الدفع من جانب العملاء، أو تغييرات في قاعدة العملاء، أو زيادة في الاقتراض، أو تأخير في الدفع إلى الدائنين) لم توليه الإدارة الاعتبار الكافي أثناء تقييم الاستمرارية.

وقد تشمل المعلومات المؤيدة ما يلي:

- المعلومات المتاحة للعموم من المصادر الخارجية، مثل توقعات المحللين أو بيانات الصناعة التي تتسق مع التنبؤات والافتراضات التي استخدمتها الإدارة في تقييمها للاستمرارية.

الطريقة والافتراضات المهمة والبيانات المستخدمة في تقييم الإدارة (راجع: الفقرة 19)

38. تدعم الطريقة والافتراضات المهمة والبيانات التي تستخدمها الإدارة في تقييمها لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة الاجتهادات التي مارسها الإدارة بشأن مدى مناسبة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية وما إذا كان يوجد عدم تأكيد جوهري.

الطريقة (راجع: الفقرة 19(أ))

39. تشير "الطريقة" إلى المنهج الذي تتبعه الإدارة لتقييم قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. وقد تستند الطريقة إلى استخدام معلومات نوعية أو كمية، وهي تنطوي على تطبيق افتراضات وبيانات، مع مراعاة مجموعة العلاقات فيما بينها.

أمثلة:

- عندما تكون أنشطة عمل المنشأة أكثر تعقيداً أو أكثر عرضة لدرجة أعلى من حالات عدم التأكد التي تتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، فإن طريقة الإدارة قد تتطلب مدخلات من مصادر بيانات تاريخية ومستشرفة للمستقبل متعددة. وقد تشمل الطريقة أيضاً على اجتهادات وافتراضات مهمة ذات علاقات متداخلة متعددة فيما بينها أو مستندة إلى مصادر بيانات من خارج المنشأة. وقد يشمل التحليل الداعم على تأثيرات السيناريوهات السلبية، أو قد يستخدم تحليل الحساسية والسيناريوهات للنظر في النتائج البديلة التي تتعلق بالربحية الحالية والمتوقعة للمنشأة، ومصادر سيولتها، وواجباتها المالية، والأموال اللازمة للحفاظ على استمرار عملياتها التشغيلية في المستقبل المنظور. وقد يعكس التحليل الداعم أيضاً أوجه الاعتماد المتبادل بين متغيرات المخاطر التي تؤثر على مخاطر السيولة والسوق والائتمان.
- عندما تكون أنشطة عمل المنشأة بسيطة أو عندما يتأثر العمل بدرجة أقل بحالات عدم التأكد التي تتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، فإن الإدارة قد تحدد أن أنسب طريقة هي إعداد تنبؤات بسيطة للتدفقات النقدية وميزانيات بسيطة أو ما يعادل ذلك من التحليلات الأخرى التي تغطي فترة التقييم المناسبة.

40أ. قد تشمل الأمور التي قد تكون ذات صلة بتقويم المراجع لما إذا كانت الطريقة المختارة مناسبة في سياق إطار التقرير المالي المنطبق، ومدى مناسبة التغييرات، إن وجدت، عن الفترة السابقة، ما يلي:

- ما إذا كان مبرر الإدارة للطريقة المختارة مناسباً؛
- عندما تكون الإدارة قد حددت أن الطرق المختلفة تؤدي إلى نتائج مختلفة إلى حد كبير، كيفية دراسة الإدارة لأسباب هذه الاختلافات؛
- ما إذا كانت التغييرات تستند إلى ظروف جديدة أو معلومات جديدة. وعند عدم تحقق ذلك، فإن التغيير قد لا يكون معقولاً أو قد يكون مؤشراً على تحيز محتمل من جانب الإدارة (انظر أيضاً الفقرات 68أ-71أ).

41أ. قد تشمل الأمور التي قد تكون ذات صلة بتقويم المراجع لما إذا كانت العمليات الحسابية دقيقة حسابياً، ما إذا كانت الإدارة قد قدمت توضيحات كافية للعمليات الحسابية أو خطوات المعالجة المتقدمة أو المعقدة (على سبيل المثال، الصيغ الرياضية المتعددة أو الأوامر البرمجية التلقائية).

الافتراضات المهمة (راجع: الفقرة 19(ب))

42أ. قد تشمل اعتبارات المراجع عند تقويم الافتراضات المهمة التي يستند إليها تقييم الإدارة ما يلي:

- مبررات الإدارة لاختيار الافتراضات؛
- ما إذا كانت الافتراضات المستخدمة تتسق مع تلك المستخدمة في المجالات الأخرى لأنشطة عمل المنشأة، على سبيل المثال، الفرص المستقبلية للمنشأة والافتراضات في وثائق الاستراتيجيات والافتراضات المستخدمة في وضع التقديرات المحاسبية؛
- ما إذا كانت الافتراضات التي استخدمتها الإدارة في الفترة السابقة مناسبة، على سبيل المثال، بمقارنة افتراضات السنة السابقة بالنتائج الفعلية في السنة الحالية.
- ما إذا كانت الإدارة قد أخذت بعين الاعتبار الافتراضات البديلة لتحديد تأثير التغييرات في الافتراضات على البيانات المستخدمة في إجراء التقييم، على سبيل المثال، إجراء تحليل حساسية يشمل السيناريوهات "المتشائمة" و"المتفائلة"؛

- ما إذا كان التغيير عن الفترات السابقة في اختيار الافتراضات يستند إلى ظروف جديدة أو معلومات جديدة. وعند عدم تحقق ذلك، فإن التغييرات قد لا تكون معقولة أو قد تكون مؤشراً على تحيز محتمل من جانب الإدارة (انظر أيضاً الفقرات 68أ-71أ).

مثال:

قد يساعد استخدام الأدوات والأساليب الآلية المراجع عند تطبيق تحليل الحساسية على تقييم الإدارة للاستمرارية لفهم كيفية تأثر النتائج بتغير المتغيرات المدخلة مثل معدلات الحسم أو النمو.

البيانات (راجع: الفقرة 19(ج))

- 43أ. قد يكون من بين الأمور التي قد تكون ذات صلة بتقويم المراجع لما إذا كانت البيانات ملائمة ويمكن الاعتماد عليها، على سبيل المثال، مبررات الإدارة لاختيار البيانات، أو كيفية تقويم الإدارة لما إذا كانت البيانات مناسبة، أو مصدر البيانات، أو ما إذا كانت البيانات قد تم الحفاظ على سلامتها خلال جميع مراحل معالجة المعلومات وكيفية القيام بذلك.
- 44أ. عند استخدام معلومات من إعداد المنشأة، يتطلب معيار المراجعة (500)²⁵ أن يقوم المراجع بتقويم ما إذا كانت المعلومات يمكن الاعتماد عليها بدرجة كافية لتحقيق أغراض المراجع، بما في ذلك وبحسب الحاجة في ظل الظروف القائمة، الحصول على أدلة مراجعة بشأن دقة واكتمال المعلومات وتقويم ما إذا كانت المعلومات دقيقة ومفصلة بما فيه الكفاية لأغراض المراجع.
- 45أ. قد تشمل الاعتبارات الخاصة بتقويم المراجع لما إذا كانت البيانات مناسبة في سياق إطار التقرير المالي المنطبق، ومدى مناسبة التغييرات، إن وجدت، عن الفترة السابقة، ما يلي:

- ما إذا كانت البيانات المستخدمة تتسق مع البيانات التي استخدمتها الإدارة في المواضيع الأخرى أثناء إعداد القوائم المالية؛
- ما إذا كانت التعديلات التي تمت على البيانات مناسبة وتدعمها مبررات الإدارة؛
- ما إذا كان التغيير عن الفترات السابقة في مصادر أو بنود البيانات المختارة يستند إلى ظروف جديدة أو معلومات جديدة. وعند عدم تحقق ذلك، فإن التغييرات قد لا تكون معقولة أو قد تكون مؤشراً على تحيز محتمل من جانب الإدارة (انظر أيضاً الفقرات 68أ-71أ).

التدرج (راجع: الفقرة 19)

- 46أ. قد تتباين طبيعة ومدى إجراءات المراجع بناءً على الطريقة والافتراضات المهمة والبيانات التي استخدمتها الإدارة لتقييم قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة إضافة إلى طبيعة وملابسات الأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

أمثلة:

الطريقة

- كلما زادت درجة التعقيد في الطريقة التي تستخدمها الإدارة لتقييم قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، زادت احتمالية حاجة الإدارة إلى تطبيق مهارات أو معرفة متخصصة عند إجراء هذا التقييم. ومن المرجح أيضاً أن تكون إجراءات المراجع لتقويم طريقة الإدارة أكثر شمولية. وقد يكون من المناسب أيضاً في تلك الظروف إشراك أعضاء فريق الارتباط الذين يحظون بالمهارات أو المعرفة المتخصصة لمساعدة المراجع في تطبيق إجراءات المراجعة أو تقويم نتائج تلك الإجراءات.

²⁵ معيار المراجعة (500) "أدلة المراجعة"، الفقرة 9

- في المقابل، قد تكون إجراءات المراجع أقل شمولية عندما تكون طريقة الإدارة أبسط، كما هو الحال عندما تشتمل الطريقة المستخدمة على ميزانية بسيطة وتنبؤات للمبيعات أو التدفقات النقدية وتحليل للتسهيلات والمتطلبات الخاصة بافتراض المنشأة.
- الافتراضات المهمة
- عندما تنطوي الافتراضات التي استخدمتها الإدارة على درجة عالية من الذاتية (مثل الافتراضات المبنية على خطط داخلية لإعادة هيكلة وحدات عمل المنشأة مستقبلاً)، فإن إجراءات المراجع من المرجح أن تكون أكثر شمولية وقد تشتمل على النظر في افتراضات مستقبلية.
- في المقابل، عندما تستخدم الإدارة افتراضات شائعة الاستخدام بين المشاركين الآخرين في السوق، فإن إجراءات المراجع لتقويم هذه الافتراضات قد تكون أقل شمولية وقد تشتمل على قيام المراجع بمقارنة الافتراضات بتلك المتحصل عليها مباشرة من السوق أو من طرف ثالث.
- البيانات
- عندما يشتمل تقييم الإدارة للاستمرارية على كميات كبيرة من البيانات المستمدة من مصادر متعددة، فإنه قد يلزم ذلك تعقيد عند تقويم إمكانية الاعتماد على البيانات التي تم استخدامها وقد تستعين إجراءات المراجع بأدوات وأساليب آلية لتقويم إمكانية الاعتماد على البيانات التي استخدمتها الإدارة.
- في المقابل، عندما تكون البيانات مستمدة من مصدر خارجي موثوق (مثل البنك المركزي أو التقارير الإحصائية من مصادر موثوقة وموثقة)، فإن إجراءات المراجع للنظر في مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات قد لا تكون شاملة.

فترة ما بعد تقييم الإدارة (راجع: الفقرة 20)

47. يظل المراجع منتبهاً لاحتمال وجود أحداث، مجدولة أو غير مجدولة، أو ظروف معروفة ستقع بعد فترة التقييم التي استخدمتها الإدارة، مما قد يثير تساؤلات حول مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية. وتزداد درجة عدم التأكد التي ترتبط بنتيجة حدث أو ظرف معين عند تأخر وقوع هذا الحدث أو الظرف.
48. فيما عدا الاستفسار من الإدارة، لا يتحمل المراجع مسؤولية تنفيذ أي إجراءات مراجعة أخرى لتحديد الأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، بعد الفترة التي خضعت لتقييم الإدارة والتي تبلغ، وفقاً لمتطلبات الفقرة 21، اثني عشر شهراً على الأقل من تاريخ اعتماد القوائم المالية.
49. عند تحديد أحداث أو ظروف خلال فترة ما بعد تقييم الإدارة، فإنه بناءً على طبيعة وملابسات تلك الأحداث أو الظروف، قد ينظر المراجع في مطالبة الإدارة بأن تعيد النظر في فترة التقييم، على سبيل المثال، عن طريق مدها لتتجاوز اثني عشر شهراً من تاريخ اعتماد القوائم المالية.

مطالبة الإدارة بمدد فترة تقييمها (راجع: الفقرة 21)

50. تحدد معظم أطر التقرير المالي، التي تتطلب تقييماً صريحاً من الإدارة بشأن الاستمرارية، الحد الأدنى للفترة التي تكون الإدارة مطالبة خلالها بمراجعة جميع المعلومات المتاحة.²⁶ وتتطلب الفقرة 21 من المراجع مطالبة الإدارة بمدد فترة تقييمها إذا كانت تلك الفترة تغطي ما يقل عن اثني عشر شهراً من تاريخ اعتماد القوائم المالية. وينطبق هذا المتطلب أيضاً عندما لا يحدد إطار التقرير المالي المنطبق الفترة التي يجب أن

²⁶ على سبيل المثال، يعرّف المعيار الدولي للمحاسبة (1) هذه الفترة بأنها فترة ينبغي ألا تقل، على سبيل المثال لا الحصر، عن اثني عشر شهراً من نهاية فترة التقرير، ويعرّف المعيار الدولي للمحاسبة في القطاع العام (1) هذه الفترة بأنها فترة ينبغي ألا تقل، على سبيل المثال لا الحصر، عن اثني عشر شهراً من اعتماد القوائم المالية.

يغطيها تقييم الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

- 51أ. تاريخ اعتماد القوائم المالية لأغراض معايير المراجعة هو التاريخ الذي يحدد فيه الأشخاص الذين يتمتعون بالسلطة المعترف بها أن جميع القوائم التي تتألف منها القوائم المالية، بما في ذلك الإيضاحات المتعلقة بها، قد تم إعدادها وأنهم يقرون بتحمل المسؤولية عن تلك القوائم المالية.²⁷ وقد يستخدم إطار التقرير المالي المنطبق مصطلحات أخرى لوصف "تاريخ اعتماد القوائم المالية".²⁸
- 52أ. قد يرغب المراجع أيضاً في أن يناقش مع الإدارة في مرحلة مبكرة من المراجعة التاريخ المتوقع لاعتماد القوائم المالية لمساعدته في الالتزام بمتطلب الفقرة 21. وتجنباً لسوء الفهم، فإن المراجع قد يدرج أيضاً في خطاب الارتباط إشارة إلى توقعه بأن تقييم الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة سيغطي مدة لا تقل عن اثني عشر شهراً من تاريخ اعتماد القوائم المالية.²⁹
- 53أ. تعتمد منشآت معينة، مثل منشآت القطاع العام، على استمرار التمويل الحكومي، ولن تكون هذه المنشآت، في الغالب، على يقين من استمرار التمويل إلى ما بعد دورة الموازنة السنوية للحكومة. ولذلك، ستحتاج الإدارة إلى وضع افتراضات بشأن ضمان استمرار التمويل حتى يغطي تقييمها فترة اثني عشر شهراً على الأقل من تاريخ اعتماد القوائم المالية. وفي هذه الظروف، قد يكون عدم وجود معلومات بشأن حدوث تغيير في سياسة الحكومة عاملاً ذا صلة بتقويم المراجع لمدى مناسبة هذه الافتراضات.

عدم استعداد الإدارة لمد فترة تقييمها (راجع: الفقرتين 22-23)

- 54أ. قد يشكل عدم استعداد الإدارة لمد فترة تقييمها قيداً على أدلة المراجعة التي يسعى المراجع للحصول عليها بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية. وتبعاً لذلك، يتعين على المراجع مناقشة هذا الأمر مع الإدارة والمكلفين بالحكومة، حسب مقتضى الحال، والاستفسار عن أسباب القرار الذي اتخذته الإدارة.
- 55أ. عندما تكون الإدارة قد اختارت عدم مد فترة التقييم، فإنها والمكلفين بالحكومة قد يستطيعون تقديم معلومات إضافية لدعم مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية. وعلى سبيل المثال، قد تكون هذه هي الحال عندما تكون للمنشأة عمليات مربحة ولا توجد لديها مخاوف بشأن السيولة، ولا تكون الإدارة أو المكلفون بالحكومة قد حددوا أي أحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة تتجاوز فترة التقييم التي حددها.
- 56أ. قد يتباين من منشأة لأخرى مستوى التفصيل والطابع الرسمي للآلية التي تتبعها المنشأة لمد فترة تقييمها بشأن قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة لاثني عشر شهراً على الأقل من تاريخ اعتماد القوائم المالية. وفي بعض المنشآت، قد تعد الإدارة تقييماً لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، مع دعم ذلك بتحليل مفصل، وبوتيرة أعلى ضمن المتابعة الدائمة التي تقوم بتنفيذها. وفي حالات أخرى، قد تقوم الإدارة بتحديث تقييمها من تاريخ القوائم المالية إلى تاريخ اعتماد القوائم المالية من خلال وسائل أقل رسمية. وكما هو موضح في الفقرة 35أ، فإن عدم شمولية التحليل الذي تنفذه الإدارة لدعم تقييمها قد لا يمنع المراجع من استنتاج ما إذا كان استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة يُعد مناسباً في ظل الظروف القائمة.
- 57أ. إذا كان المراجع غير قادر على الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة التي تدعم مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، نتيجة لقرار الإدارة بعدم مدة فترة التقييم، فإن المراجع قد يستنتج أنه من المناسب:

- إعادة النظر في تقييم مخاطر التحريف الجوهرية وتعديل إجراءات المراجعة المخطط لها وفقاً لمعيار المراجعة (315) (المحدث في عام 2019).³⁰ وعلى سبيل المثال، إذا كان قرار الإدارة غير معقول في ظل الظروف القائمة، فإن ذلك قد يشير إلى أحد عوامل خطر الغش التي تتطلب تقييماً وفقاً لمعيار المراجعة (240).

²⁷ معيار المراجعة (560)، الفقرة 5(ب)

²⁸ على سبيل المثال، يستخدم المعيار الدولي للمحاسبة (10) "الأحداث بعد فترة التقرير" مصطلح "تاريخ اعتماد القوائم المالية للإصدار" ويوضح أن ذلك التاريخ سيتباين تبعاً لهيكل الإدارة والمتطلبات النظامية والإجراءات المتبعة في إعداد القوائم المالية وإخراجها في شكلها النهائي.

²⁹ معيار المراجعة (210) "الاتفاق على شروط ارتباطات المراجعة"، الفقرة 24أ

³⁰ معيار المراجعة (315) (المحدث في عام 2019)، الفقرة 37

- اعتبار أن عدم استعداد الإدارة لمدة فترة تقييمها يُعد قيداً على أدلة المراجعة التي حصل عليها المراجع. ووفقاً لمعييار المراجعة (705)، فإنه عند انتشار التأثيرات المحتملة على القوائم المالية بسبب عدم القدرة على الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة، يمتنع المراجع عن إبداء الرأي.

المعلومات المستخدمة في تقييم الإدارة (راجع: الفقرة 25)

58. توضح الفقرات 20 و27 و30-31 و66 الظروف ذات الصلة التي قد يكون من الضروري فيها للمراجع مطالبة الإدارة بإعادة النظر في تقييمها.

تقويم خطط الإدارة بشأن التصرفات المستقبلية (راجع: الفقرات 26-28)

59. قد تخفف خطط الإدارة بشأن التصرفات المستقبلية من أهمية الأحداث أو الظروف المحددة التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. وقد تشمل هذه الخطط التي بشأن التصرفات المستقبلية المتعلقة بتصفية الأصول، أو اقتراض الأموال أو إعادة هيكلة الديون، أو الحد من النفقات أو تأجيلها، أو زيادة رأس المال.

أمثلة:
• يمكن موازنة خطر عدم قدرة المنشأة على سداد ديونها العادية عن طريق خطط الإدارة لتأمين تدفقات نقدية كافية من خلال وسائل بديلة، مثل استبعاد أصول، أو إعادة جدولة دفعات سداد القروض، أو الحصول على رأس مال إضافي.
• يمكن التخفيف من أثر فقدان مورّد رئيسي عن طريق تصرفات المنشأة لتوفير مصدر توريد بديل مناسب.

60. تُعد طبيعة أدلة المراجعة التي سيتم الحصول عليها بشأن نية الإدارة وقدرتها، ومدى هذه الأدلة، أمراً خاضعاً للحكم المبني. وقد تشمل إجراءات المراجع لتقويم خطط الإدارة بشأن التصرفات المستقبلية:

- الاستفسار من الإدارة عن أسباب اتباع تصرف معين.
- تقويم ردود الإدارة على الاستفسارات بشأن القدرة على تنفيذ تصرف معين في ظل الظروف الاقتصادية للمنشأة، بما في ذلك الآثار المترتبة على تعديلاتها القائمة والقيود النظامية أو التنظيمية أو التعاقدية التي يمكن أن تؤثر على جدوى تصرفات الإدارة.
- تقويم ردود الإدارة أو المكلفين بالحوكمة على الاستفسارات بالمقارنة مع أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها من مصادر من داخل المنشأة أو من خارجها.
- الفحص المادي للمعلومات التي تتعلق بتاريخ الإدارة في تنفيذ نواياها المعلنة.
- الفحص المادي للخطط المكتوبة والوثائق الأخرى، بما في ذلك، عند الاقتضاء، الميزانيات أو التفويضات أو محاضر الاجتماعات المعتمدة رسمياً.
- الفحص المادي للسجلات والوثائق لدعم أي عمليات مخطط لها لاستبعاد الأصول.
- الفحص المادي للتقارير الخاصة بالإجراءات التنظيمية.
- الفحص المادي للمراسلات مع المقرضين والممولين التي قد تؤثر على جدوى خطط الإدارة لاتخاذ المزيد من التصرفات.
- تقويم مدى اتساق الافتراضات المهمة في خطط الإدارة مع تلك المستخدمة في التقديرات المحاسبية الأخرى، أو مع الافتراضات ذات العلاقة المستخدمة في المجالات الأخرى لأنشطة عمل المنشأة.

- فحص الأحداث التي تقع بعد تاريخ القوائم المالية وحتى تاريخ تقرير المراجع لتحديد الأحداث التي تضعف من قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة أو التي تؤثر عليها بأية صورة أخرى.
 - طلب المصادقة من الأطراف الثالثة أو الأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك المدير المالك للمنشأة، على وجود الترتيبات الخاصة بتوفير الدعم المالي أو استمراره وعلى قانونية هذه الترتيبات وقابلية إنفاذها، وتقويم القدرة المالية لهذه الأطراف على توفير الأموال الإضافية.
 - عند وجود معلومات مالية مستقبلية ذات صلة، تنفيذ إجراءات تحليلية عن طريق المقارنة بين:
 - المعلومات المالية المستقبلية خلال آخر فترات سابقة والنتائج التاريخية؛
 - المعلومات المالية المستقبلية خلال الفترة الحالية والنتائج التي تحققت حتى تاريخه.
 - عندما تكون خطط الإدارة بشأن التصرفات المستقبلية قائمة على معلومات من مصادر داخلية، مقارنة تلك الخطط بمعلومات من مصادر موثوقة مستقلة من خارج المنشأة.
- 61أ. في ظروف معينة، قد ينظر المراجع في طلب الحصول على مصادقة خارجية³¹ بشأن وجود تسهيلات الاقتراض، وشروطها، بين المنشأة والممولين الخارجيين.

أمثلة:
قد يكون طلب الحصول على المصادقات الخارجية مناسباً عندما:
• يتم تجديد تسهيلات الاقتراض خلال فترة التقييم.
• توجد موارد مالية محدودة للمنشأة بعد تلك التي يتطلها استمرار عملياتها التشغيلية.
• تعتمد المنشأة على تسهيلات اقتراض يستحق تجديدها قريباً، على سبيل المثال في غضون اثني عشر شهراً من تاريخ اعتماد القوائم المالية.
• توجد مؤشرات على أن التجديد السابق لتسهيلات الاقتراض قد تم الاتفاق عليه بصعوبة، أو على أن المقرض قد فرض شروطاً إضافية كمتطلبات مسبقة لاستمرار التمويل.
• يوجد تدهور كبير في التدفقات النقدية المتوقعة.
• تنخفض قيمة الأصول الممنوحة كضمان للاقتراض.
• تخالف المنشأة شروط الاقتراض، أو توجد مؤشرات على احتمال وقوع مخالفات.

62أ. قد يمتنع بعض الممولين عن المصادقة كتابياً للمنشأة أو مراجعها على تجديد تسهيلات الاقتراض. وعندما تعتمد خطط الإدارة بشأن التصرفات المستقبلية على ترتيبات لاستمرار أو توفير تسهيلات اقتراض من ممولين خارجيين، فإن عدم وجود مصادقة خارجية على ذلك قد يشكل قيداً على أدلة المراجعة التي يسعى المراجع للحصول عليها. وفي تلك الظروف، قد ينظر المراجع في الاستفسار من الممولين الخارجيين بشأن تسهيلات الاقتراض، بما في ذلك الاستفسار عن معلومات بشأن مبررات امتناعهم عن المصادقة كتابياً على تجديد تسهيلات الاقتراض وما إذا كانت تلك المبررات تخص ظروف المنشأة. وقد يلزم المراجع أيضاً الاستفسار من الإدارة بخصوص ما إذا كانت توجد استراتيجيات أو مصادر تمويل بديلة قد تخفف من أهمية الأحداث أو الظروف المحددة التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. وفي حال عدم توفر استراتيجيات أو مصادر تمويل بديلة، فإنه قد يوجد عندئذ عدم تأكد جوهري.

³¹ معيار المراجعة (330) "استجابات المراجع للمخاطر المُقيَّمة"، الفقرة 19

النية (راجع: الفقرة 28)

63أ. عندما تشمل خطط الإدارة بشأن التصرفات المستقبلية على الحصول على دعم مالي من أطراف ثالثة أو أطراف ذات علاقة، بما في ذلك المدير المالك للمنشأة، سواءً من خلال قروض تالية الاستحقاق، أو تعهدات باستمرار التمويل أو توفير تمويل إضافي، أو من خلال ضمانات، وكان هذا الدعم المالي مهماً لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، فقد يلزم المراجع النظر في طلب الحصول على مصادقة مكتوبة من تلك الأطراف للحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة بشأن نيتهم في توفير الدعم المالي الضروري. وهذه المصادقة المكتوبة قد تكون في شكل ورقي أو إلكتروني أو أية وسيلة أخرى³² وقد تشمل على ما يلي:

- الشروط والأحكام الخاصة بتعهد تلك الأطراف.
- عند الاقتضاء، قانونية التعهدات وقابلية إنفاذها.
- الفترة أو التاريخ المحدد الذي تنوي الأطراف تقديم الدعم المالي فيه.

القدرة (راجع: الفقرة 28)

64أ. قد يكون من بين إجراءات المراجع للحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة بشأن قدرة الأطراف الثالثة أو الأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك المدير المالك للمنشأة، على تقديم الدعم المالي:

- الاستفسار عن المبررات التجارية لتقديم الدعم المالي والأساس الذي يستند إليه هذا الدعم (على سبيل المثال، خطط أعمال المنشأة أو غيرها من التنبؤات).
- الاستفسار عن القدرة على تقديم الدعم المالي في الأوقات المناسبة حتى تفي المنشأة بواجباتها.
- الاستفسار من الآخرين، مثل المستشار القانوني الخارجي أو الداخلي، أو مراجع القوائم المالية لطرف ذي علاقة في ارتباط لمراجعة إحدى المجموعات، ممن قد تتوفر لديهم معرفة ومعلومات ذات صلة بشأن قدرة الأطراف الثالثة أو الأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك المدير المالك للمنشأة، على تقديم الدعم المالي.
- الفحص المادي للسجلات الخاصة بالدعم المالي السابق الذي قدمته الأطراف عندما كانت هناك حاجة لذلك الدعم.
- الفحص المادي لأحدث قوائم مالية متاحة تمت مراجعتها أو غيرها من المعلومات الداعمة للحصول على أدلة مراجعة بشأن الوضع المالي للأطراف التي ستقدم الدعم المالي الضروري للمنشأة.

التدرج (راجع: الفقرة 28)

65أ. يُعد الدعم المالي من المدير المالك للمنشأة مهماً في غالب الأحيان لقدرة المنشآت الأصغر أو الأقل تعقيداً على البقاء كمنشآت مستمرة. وعندما يكون الجانب الأكبر من تمويل المنشأة الأصغر أو الأقل تعقيداً عن طريق قرض من المدير المالك، فإن هذه الأموال قد يكون من المهم عدم التراجع عنها.

مثال:

قد يكون استمرار المنشأة الأصغر أو الأقل تعقيداً الواقعة في ضائقة مالية معتمداً على أن يكون القرض المقدم من المدير المالك تالياً في الاستحقاق للبنوك أو الدائنين الآخرين، أو أن يدعم المدير المالك قرضاً للمنشأة عن طريق تقديم ضمان بأصوله الشخصية كضمان إضافي. وفي هذه الظروف، قد يحصل المراجع على دليل موثق مناسب بشأن كون قرض المدير المالك تالياً في الاستحقاق أو بشأن

32 معيار المراجعة (505) "المصادقات الخارجية"، الفقرة 6(أ)

الضمان. وعندما تعتمد المنشأة على دعم إضافي من المدير المالك، يقوم المراجع بتقويم قدرة المدير المالك على الوفاء بالتزامه بموجب ترتيب الدعم. وإضافة لذلك، قد يطلب المراجع مصادقة مكتوبة بشأن الشروط والأحكام المرتبطة بهذا الدعم ونية المدير المالك أو فهمه.

المعلومات التي تصبح معروفة بعد تاريخ تقرير المراجع (راجع: الفقرة 29)

66أ. يتطلب معيار المراجعة (560) من المراجع الاستجابة بشكل مناسب للحقائق التي تصبح معروفة له بعد تاريخ تقريره ولكن قبل تاريخ إصدار القوائم المالية، والتي لو كانت معروفة له في تاريخ تقريره لربما أدت إلى قيامه بتعديل تقريره.³³ وعلى سبيل المثال، قد تكون هذه هي الحال عندما يدرك المراجع أنه يوجد تأخير كبير بين تاريخ تقريره وتاريخ إصدار القوائم المالية، ويحدد المراجع أن ذلك التأخير يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

تقويم أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها وتكوين الاستنتاج (راجع: الفقرتين 30-31)

67أ. في حال عدم قدرة المراجع على الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، فإنه وفقاً لمعيار المراجعة (705) يتعين على المراجع النظر فيما يترتب على ذلك من آثار على المراجعة.

المؤشرات على احتمال تحيز الإدارة (راجع: الفقرة 30(أ))

68أ. قد ترتفع قابلية التعرض لتحيز الإدارة، سواءً بشكل متعمد أو غير متعمد، تبعاً لدرجة عدم التأكد المحيط بالتقدير ومدى التعقيد والذاتية في تقييم الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

69أ. عندما يحدد المراجع مؤشرات على احتمال تحيز الإدارة، فإنه قد يحتاج إلى إجراء المزيد من النقاشات مع الإدارة وقد يحتاج إلى إعادة النظر فيما إذا كان قد تم الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة التي تثبت مناسبة الطريقة والافتراضات والبيانات التي استخدمتها الإدارة لتنفيذ تقييمها لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

أمثلة:

- قد تميل الإدارة إلى تجاهل افتراضات أو بيانات السوق القابلة للرصد وتستخدم بدلاً منها افتراضات خاصة بها قامت بوضعها داخلياً أو تختار بيانات تعطي نتائج أكثر إيجابية.
- قد تحدث تغييرات في الطريقة أو الافتراضات أو البيانات من فترة لأخرى دون سبب واضح ومناسب للقيام بذلك. وفي المقابل، ربما لا تقوم الإدارة بإجراء تغييرات في الطريقة أو الافتراضات أو البيانات من فترة لأخرى بالرغم من تغير الظروف الاقتصادية أو وجود ظروف أخرى تشير إلى ضرورة إجراء التغيير.
- قد يكون للمدير المالك أو الأطراف ذات العلاقة تأثير مهم على تحديد مصدر المعلومات التي سيتم استخدامها في تقييم الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.
- قد تكون الإدارة مفرطة في التفاؤل أو قد تخفق في مراعاة الاتجاهات السائدة والأنماط التي تنطوي عليها المعلومات التاريخية عند تقويم النتائج المستقبلية بشأن الأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

70أ. عند تحديد وجود هذه المؤشرات، فإنها قد تؤثر أيضاً على استنتاج المراجع بشأن ما إذا كان تقييمه للمخاطر وما يتعلق بذلك من استجابات

لا يزال مناسباً. وقد يحتاج المراجع أيضاً إلى النظر في الآثار المترتبة في جوانب المراجعة الأخرى،³⁴ بما في ذلك الحاجة إلى التشكيك أيضاً في مدى مناسبة اجتهادات الإدارة أثناء تنفيذ تقييمها لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. وقد تؤثر المؤشرات على احتمال تحيز الإدارة أيضاً على استنتاج المراجع بشأن ما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرى، وفقاً لما تمت مناقشته في معيار المراجعة (700).³⁵

71أ. قد تكون المؤشرات على احتمال تحيز الإدارة عوامل أيضاً لخطر الغش، وقد تدفع المراجع إلى إعادة تقييم ما إذا كان تقييمه للمخاطر، ولاسيما تقييم مخاطر التحريف الجوهرى بسبب الغش، وما يتعلق بذلك من استجابات لا يزال مناسباً.³⁶ وعند وجود نية للتضليل، فإن تحيز الإدارة ينطوي على غش بطبيعته وقد يلزم المراجع النظر فيما إذا كان التحيز قد يمثل تحريفاً جوهرياً بسبب الغش.

استنتاج ما إذا كان يوجد عدم تأكد جوهري (راجع: الفقرة 31)

72أ. عند تحديد أحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، فإن استنتاج المراجع الذي تتطلبه الفقرة 31 يعتمد على تقويمه لخطط الإدارة بشأن التصرفات المستقبلية وفقاً للفقرات 26-28. وعلى سبيل المثال، يوجد عدم تأكد جوهري عندما يستنتج المراجع، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، أن:

- نتيجة هذه الخطط من غير المرجح أن تكون كافية لتخفيف تأثيرات الأحداث أو الظروف المحددة.
- خطط الإدارة قد لا تكون مجدية في ظل الظروف القائمة.
- الإدارة قد لا تكون لديها النية أو القدرة على اتخاذ التصرفات المحددة.
- الأطراف الثالثة أو الأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك المدير المالك للمنشأة، قد لا تكون لديهم النية أو القدرة على تقديم الدعم المالى الضروري.

وعند وجود عدم تأكد جوهري، يتعين على المراجع تحديد ما إذا كانت القوائم المالية تقدم الإفصاحات التي تتطلبها الفقرة 33.

كفاية الإفصاحات

كفاية الإفصاحات عند عدم وجود حالة عدم تأكد جوهري (راجع: الفقرتين 32، 34(ب)(1))

73أ. قد تتناول بعض أطر التقرير المالى إفصاحات بشأن ما يلي:

- الأحداث أو الظروف الرئيسية؛ أو
- تقويم الإدارة لأهمية تلك الأحداث أو الظروف فيما يتعلق بقدرة المنشأة على الوفاء بواجباتها؛ أو
- خطط الإدارة التي تخفف من تأثير هذه الأحداث أو الظروف؛ أو
- الافتراضات التي وضعها الإدارة بشأن المستقبل، والمصادر الأخرى لعدم التأكد المحيط بالتقدير؛ أو
- الاجتهادات المهمة التي قامت بها الإدارة أثناء تقييمها لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

³⁴ معيار المراجعة (540) (المحدث) "مراجعة التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات"، الفقرات 133أ-136أ

³⁵ معيار المراجعة (700) "تكوين الرأي والتقرير عن القوائم المالية"، الفقرة 11

³⁶ معيار المراجعة (240)، الفقرة 25

مثال:

عند تقييم قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، تراعي الإدارة جميع المعلومات ذات الصلة بشأن الأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. وبعد مراعاة جميع المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك جدوى وفعالية أي تصرفات تصحيحية للتخفيف من تأثيرات تلك الأحداث أو الظروف، قد تستنتج الإدارة أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري. وعلى سبيل المثال، استجابة لتراجع الطلب من جانب العملاء وحالات عدم التأكد التي تواجه البيئة الاقتصادية عموماً، ربما تكون الإدارة قد بدأت في تنفيذ استراتيجية إنعاش تظهر بعض الأدلة على نجاحها (على سبيل المثال، خفض التكاليف وتحسين التدفقات النقدية والحفاظ على السيولة، لدعم قدرة المنشأة على تحقيق أصولها والوفاء بالتزاماتها خلال مسار عملها الطبيعي ومواصلة عملياتها التشغيلية في المستقبل المنظور). ومع ذلك، فإن التوصل إلى الاستنتاج الذي يفيد بعدم وجود حالة عدم تأكد جوهري انطوى على اجتهاد مهم من جانب الإدارة عند تقدير أثر وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية.

74أ عند إعداد القوائم المالية وفقاً لإطار عرض عادل، يتضمن تقييم المراجع لما إذا كانت القوائم المالية تحقق العرض العادل النظر في العرض العام وهيكل القوائم المالية ومحتواها، وما إذا كانت القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات المرتبطة بها، تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.³⁷

75أ عند قيام الإدارة باجتهادات مهمة أثناء استنتاجها بعدم وجود حالة عدم تأكد جوهري، فإنه عند تطبيق الفقرة 32 قد يحدد المراجع، بناءً على الحقائق والظروف، ضرورة تقديم إفصاحات إضافية حتى تحقق القوائم المالية العرض العادل (لأطر العرض العادل) أو حتى لا تكون القوائم المالية مضللة (لأطر الالتزام)، حسب مقتضى الحال. وقد يكون من الضروري تقديم إفصاحات إضافية، على سبيل المثال، عندما لا يتطلب إطار التقرير المالي المنطبق صراحة أي إفصاحات بشأن هذه الظروف.

76أ وفقاً لمعيار المراجعة (705)،³⁸ فإن المراجع يتعين عليه إبداء رأي معدل في تقريره عندما لا تقدم القوائم المالية الإفصاحات الإضافية اللازمة لتحقيق العرض العادل بخلاف الإفصاحات المطلوبة على وجه التحديد بموجب إطار التقرير المالي المنطبق.

كفاية الإفصاحات عند وجود عدم تأكد جوهري (راجع: الفقرتين 33، 35(أ))

77أ تتطلب الفقرة 33 من المراجع تحديد ما إذا كانت إفصاحات القوائم المالية تتناول الأمور المنصوص عليها في تلك الفقرة. ويتم هذا التحديد إلى جانب تحديد المراجع لما إذا كانت الإفصاحات عن عدم التأكد الجوهري، التي يتطلبها إطار التقرير المالي المنطبق، تُعد كافية. وقد تشمل الإفصاحات التي تتطلبها بعض أطر التقرير المالي، التي يتم تقديمها بالإضافة إلى الأمور المنصوص عليها في الفقرة 33، الإفصاح عما يلي:

- تقييم الإدارة لأهمية الأحداث أو الظروف التي تتعلق بقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها وخطط الإدارة بشأن التصرفات المستقبلية لمواجهة هذه الأحداث أو الظروف؛ أو
- الاجتهادات المهمة التي قامت بها الإدارة أثناء تقييمها لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

وقد توفر بعض أطر التقرير المالي إرشادات إضافية بشأن مراعاة الإدارة للإفصاحات التي تتعلق بحجم التأثير المحتمل للأحداث أو الظروف الرئيسية، واحتمالية وتوقيت حدوثها.

الاثار المترتبة في تقرير المراجع (راجع: الفقرات 34-38)

78أ يقدم ملحق هذا المعيار أمثلة توضيحية للعبارة المطلوب تضمينها في تقرير المراجع بشأن القوائم المالية عندما تكون المعايير الدولية للتقرير المالي هي إطار التقرير المالي المنطبق. وفي حال استخدام إطار تقرير مالي منطبق آخر بخلاف المعايير الدولية للتقرير المالي، فإن العبارات التوضيحية المعروضة في ملحق هذا المعيار قد تحتاج إلى التعديل لتعكس تطبيق إطار التقرير المالي الأخر في ظل الظروف القائمة.

³⁷ معيار المراجعة (700)، الفقرة 14

³⁸ معيار المراجعة (705)، الفقرتان 6 و7أ

79أ. تمثل العبارات التي تتطلبها الفقرات 34-36 الحد الأدنى من المعلومات التي يلزم عرضها في تقرير المراجع في كل من الحالات المذكورة. وقد يقدم المراجع معلومات إضافية لاستكمال العبارات المطلوبة، ومثال ذلك الإشارة إلى موضع توضيح المسؤوليات الخاصة بكل من المسؤولين عن القوائم المالية والمراجع فيما يتعلق بالاستمرارية. ويتضمن ملحق المعيار (700)³⁹ صيغة توضيحية ليتم تضمينها في تقرير المراجع فيما يتعلق بالاستمرارية لتوضيح المسؤوليات الخاصة بكل من المسؤولين عن القوائم المالية والمراجع.

مناسبة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة - لا يوجد عدم تأكد جوهري (راجع: الفقرة 34)

80أ. قد يقدم المراجع معلومات إضافية في تقريره تكمل العبارات التي تتطلبها الفقرة 34(أ) (على سبيل المثال، للإحالة إلى السياسات المحاسبية ذات الصلة أو الإفصاحات الواردة في القوائم المالية).

81أ. المثال التوضيحي (1) في ملحق هذا المعيار هو مثال لتقرير المراجع عن منشأة غير مدرجة عندما يكون المراجع قد حصل على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة واستنتج أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري.

82أ. فيما يخص مراجعة القوائم المالية للمنشآت غير المدرجة، قد تتطلب الأنظمة أو اللوائح من المراجع تقديم المعلومات التي تتطلبها الفقرة 34(ب). وقد يحدد المراجع أيضاً أن تقديم المعلومات التي تتطلبها الفقرة 34(ب) لمنشأة غير مدرجة سيكون مناسباً لتعزيز الشفافية لمستخدمي القوائم المالية المستهدفين في تقرير المراجع. وعلى سبيل المثال، قد يحدد المراجع القيام بذلك لمنشآت أخرى، بما فيها تلك التي قد تحظى باهتمام كبير من جانب العموم، على سبيل المثال، بسبب وجود عدد كبير وقطاع عريض من أصحاب المصلحة ونظراً لطبيعة وحجم الأعمال. وقد تشمل هذه المنشآت المؤسسات المالية (مثل البنوك وشركات التأمين وصناديق التقاعد) ومنشآت أخرى مثل المنشآت الخيرية.

83أ. قد توجد ظروف تكون فيها الإفصاحات عن اجتهادات الإدارة فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، بحسب الحكم المهني للمراجع، عاملاً أساسياً في فهم المستخدمين المستهدفين للقوائم المالية. وقد توجد أيضاً ظروف يرى فيها المراجع أنه بالإضافة إلى تضمين إشارة إلى الإفصاحات في القوائم المالية، فإنه من المناسب لفت الانتباه إلى الجوانب الرئيسية منها. وفي هذه الظروف، يمكن تكملة المعلومات التي تتطلبها الفقرة 34(ب) لتشتمل على جوانب من الأحداث أو الظروف المحددة التي تم الإفصاح عنها في القوائم المالية، مثل الخسائر التشغيلية الجوهرية وتسهيلات الاقتراض المتاحة وإمكانية إعادة تمويل الديون، أو عدم الالتزام باتفاقيات القروض، والعوامل المخففة ذات العلاقة، أو لفت الانتباه إلى جوانب من الإفصاحات المتعلقة باجتهادات الإدارة.

وصف كيفية تقويم المراجع للتقييم الذي نفذته الإدارة للاستمرارية (راجع: الفقرتين 34(ب)(2)، 35(ب))

84أ. قد يتناول المراجع واحداً أو أكثر من العناصر الآتية عند وصف كيفية تقويمه للتقييم الذي نفذته الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة:

- لمحة مختصرة عن الإجراءات المنفذة؛ أو
- بياناً بنتائج الإجراءات التي نفذها؛ أو
- الجوانب من استجابته أو منهجيته التي كانت أكثر ملاءمة للأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، بما في ذلك تقويم خطط الإدارة بشأن التصرفات المستقبلية؛ أو
- الملاحظات الرئيسية فيما يخص الأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

85أ. يُعد حجم التفصيل الذي سيتم تقديمه في تقرير المراجع لوصف كيفية تقويم المراجع للتقييم الذي نفذته الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة مسألة حكم مهني. وعند النظر في حجم التفصيل الذي سيتم تقديمه في تقرير المراجع، قد ينظر المراجع في العوامل الآتية:

39 معيار المراجعة (700)، الفقرتان 34 و39.

- طبيعة ومدى إجراءات المراجعة التي تم تنفيذها لتقويم التقييم الذي نفذته الإدارة لاستنتاج عدم وجود حالة عدم تأكد جوهري.
 - مستوى الذاتية والتعقيد وعدم التأكد المحيط بالتقدير الذي انطوى عليه تقييم الإدارة.
- 86أ لكي يتمكن المستخدمون المستهدفون من فهم أهمية الوصف في سياق مراجعة القوائم المالية ككل، قد يلزم توخي الحذر بشأن اللغة المستخدمة في وصف كيفية تقويم المراجع للتقييم الذي نفذته الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة بحيث أن تلك اللغة:
- تربط الوصف مباشرة بالظروف الخاصة بالمنشأة، مع تجنب استخدام لغة عامة أو نمطية.
 - تراعي كيفية تناول الأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة في الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية.
 - لا تحتوي على آراء منفصلة أو توجي بوجود مثل هذه الآراء بشأن العناصر المستقلة في القوائم المالية.
 - عند الاقتضاء، لا تحجب حقيقة وجود عدم تأكد جوهري.
- 87أ المقصود هو أن تكون المعلومات المقدمة من المراجع متوازنة في طبيعتها ومداهما في سياق مسؤوليات الأطراف المعنية (أي أن يقدم المراجع معلومات مفيدة بصيغة مختصرة ومفهومة، دون أن يكون هو مصدر المعلومات الأصلية عن المنشأة). والمعلومات الأصلية هي أي معلومات عن المنشأة لم تقم المنشأة بإتاحتها للعموم من قبل (على سبيل المثال، لم يتم تضمينها في القوائم المالية أو في المعلومات الأخرى المتاحة في تاريخ تقرير المراجع، أو لم يتم تناولها في الاتصالات الأخرى الشفهية أو المكتوبة من قبل الإدارة أو المكلفين بالحوكمة، مثل الإعلان المبدئي عن المعلومات المالية أو تقارير إحاطة المستثمرين). وتُعد هذه المعلومات من مسؤوليات إدارة المنشأة والمكلفين بالحوكمة فيها.
- 88أ من المناسب أن يسعى المراجع إلى تجنب تقديم معلومات أصلية عن المنشأة بشكل غير ملائم عند وصف كيفية تقويمه للتقييم الذي نفذته الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. ولا يُعد وصف كيفية تقويم المراجع للتقييم الذي نفذته الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، في حد ذاته، معلومات أصلية عن المنشأة في غالب الأحيان، لأنه يصف الأمر في سياق المراجعة. ومع ذلك، فقد يرى المراجع أنه من الضروري تضمين معلومات إضافية لشرح جوانب الأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، وذلك لتعزيز فهم المستخدمين. وعندما يحدد المراجع أن تلك المعلومات ضرورية، فإنه قد يشجع الإدارة أو المكلفين بالحوكمة على الإفصاح عن معلومات إضافية، بدلاً من أن يقوم هو بتوفير معلومات أصلية في تقريره. وقد تقرر الإدارة أو المكلفون بالحوكمة إدراج إفصاحات جديدة أو مُحسنة في القوائم المالية أو في موضع آخر ضمن التقرير السنوي، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، في ضوء أن المراجع سيعلم عن كيفية تناول هذه الأحداث أو الظروف في تقريره.
- 89أ المثال التوضيحي (2) في ملحق هذا المعيار هو مثال لتقرير المراجع عن منشأة مدرجة عندما:
- يكون المراجع قد حصل على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة؛
 - يكون المراجع قد استنتج عدم وجود حالة عدم تأكد جوهري؛
 - تفصح القوائم المالية بصورة كافية عن الاجتهادات المهمة التي مارسها الإدارة أثناء التوصل إلى الاستنتاج المتعلق بعدم وجود حالة عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.
- مناسبة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة - يوجد عدم تأكد جوهري (راجع: الفقرتين 35-36)
- 90أ يُعد تحديد عدم التأكد الجوهري أحد الأمور المهمة لكي يفهم المستخدمون المستهدفون القوائم المالية. ومما ينبه المستخدمين إلى وجود هذه الحالة، استخدام قسم منفصل بعنوان يتضمن الإشارة إلى حقيقة وجود عدم تأكد جوهري.

تقديم إفصاح كافٍ في القوائم المالية عن وجود عدم التأكد الجوهرى (راجع: الفقرة 35)

91أ. المثالان التوضيحيان (3) و(4) في ملحق هذا المعيار هما مثالان لتقارير المراجع عن منشأة غير مدرجة ومنشأة مدرجة، على الترتيب، عندما يكون المراجع قد حصل على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة ولكنه يوجد عدم تأكد جوهرى والإفصاحات كافية في القوائم المالية.

عدم تقديم إفصاح كافٍ في القوائم المالية عن وجود عدم التأكد الجوهرى (راجع: الفقرة 36)

92أ. المثالان التوضيحيان (5) و(6) في ملحق هذا المعيار هما مثالان لتقارير المراجع عن منشأة مدرجة ومنشأة غير مدرجة وهما يحتويان على رأي متحفظ ورأي معارض، على الترتيب، عندما يكون المراجع قد حصل على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة ولكنه لم يتم تقديم إفصاحات كافية في القوائم المالية عن وجود عدم التأكد الجوهرى.

الاعتبارات عندما يمتنع المراجع عن إبداء رأي في القوائم المالية (راجع: الفقرة 37)

93أ. في المواقف التي تنطوي على أكثر من حالة عدم تأكد مهمة للقوائم المالية ككل، قد يرى المراجع أنه من المناسب، في ظروف نادرة للغاية، الامتناع عن إبداء رأي. ويقدم معيار المراجعة (705) إرشادات في هذا الشأن.⁴⁰

94أ. تحظر الفقرة 37 تضمين أقسام منفصلة بشأن الاستمرارية أو عدم التأكد الجوهرى المتعلق بالاستمرارية في تقرير المراجع عندما يمتنع المراجع عن إبداء رأي في القوائم المالية، ما لم يكن المراجع مطالباً بخلاف ذلك بموجب الأنظمة أو اللوائح، لأن ذلك سيتعارض مع الامتناع عن إبداء الرأي في القوائم المالية ككل وقد يوحي بأن القوائم المالية ككل أكثر مصداقية فيما يتعلق بتلك الأمور. وعندما يمتنع المراجع عن إبداء الرأي، فإن معيار المراجعة (705)⁴¹ يتطلب من المراجع أن ينص في قسم أساس الامتناع عن إبداء رأي ضمن تقرير المراجع على أنه غير قادر على التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية وما إذا كان يوجد عدم تأكد جوهرى فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. ويقدم تضمين تلك العبارة في قسم أساس الامتناع عن إبداء رأي في تقرير المراجع معلومات مفيدة للمستخدمين قد تحمهم من الاعتماد غير المناسب على القوائم المالية.

عدم مناسبة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة (راجع: الفقرة 38)

95أ. في حال إعداد القوائم المالية باستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ولكن بحسب الحكم المهني للمراجع، كان استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية غير مناسب، فإن المتطلب الوارد في الفقرة 38، والذي يقضي بأن يبدي المراجع رأياً معارضاً، ينطبق بغض النظر عما إذا كانت القوائم المالية تتضمن، أو لا تتضمن، إفصاحاً عن عدم مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة.

96أ. عندما يكون استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة غير مناسب في ظل الظروف القائمة، فإن الإدارة قد تكون مطالبة أو مسموحاً لها بإعداد القوائم المالية على أساس آخر (على سبيل المثال، أساس التصفية). وقد يكون المراجع قادراً على تنفيذ عملية المراجعة لتلك القوائم المالية شريطة أن يحدد أن الأساس المحاسبي الآخر يمكن قبوله في ظل الظروف القائمة. وقد يستطيع المراجع إبداء رأي غير معدل في تلك القوائم المالية، شريطة وجود إفصاح كافٍ فيها عن الأساس المحاسبي الذي تم إعداد القوائم المالية في ضوءه، لكنه قد يرى أنه من المناسب أو الضروري تضمين فقرة للانتباه وفقاً لمعيار المراجعة (706)⁴² في تقرير المراجع للفت انتباه المستخدم المستهدف إلى ذلك الأساس المحاسبي البديل وأسباب استخدامه.

⁴⁰ معيار المراجعة (705)، الفقرة 10

⁴¹ معيار المراجعة (705)، الفقرة 19

⁴² معيار المراجعة (706) "فقرات لفت الانتباه وفقرات أمور أخرى في تقرير المراجع المستقل"

97أ. قد يرى المراجع أنه من المناسب الحصول على إفادات مكتوبة خاصة بالإضافة إلى تلك التي تتطلبها الفقرتان 39 و40. وعلى سبيل المثال، إذا حصل المراجع على إفادة مكتوبة على النحو الموضح في الفقرة 63أ من طرف ذي علاقة، بما في ذلك المدير المالك للمنشأة، فإنه قد يطلب أيضاً الحصول على إفادات مكتوبة من الإدارة بخصوص صحة تلك الإفادة المكتوبة.

الاتصال بالمكلفين بالحوكمة (راجع: الفقرتين 41-42)

98أ. يوضح معيار المراجعة (260)⁴³ أن الاتصال في الوقت المناسب طوال المراجعة يسهم في بناء حوار حقيقي متبادل بين المكلفين بالحوكمة والمراجع. وسيختلف التوقيت المناسب للاتصالات تبعاً لظروف الارتباط، بما في ذلك مدى أهمية الأمر وطبيعته، والتصرف الذي من المتوقع أن يتخذه المكلفون بالحوكمة.

مثال:

عند تحديد أحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، فإن الاتصال الفوري بالمكلفين بالحوكمة قد يتيح لهم الفرصة لتقديم المزيد من التوضيح عند الضرورة. وهذا يمكن المكلفين بالحوكمة أيضاً من النظر فيما إذا كانت هناك ضرورة لإفصاحات جديدة أو محسنة (على سبيل المثال، فيما يتعلق بالعوامل المخففة في خطط الإدارة بشأن التصرفات المستقبلية التي تُعد ذات أهمية في التغلب على التأثيرات السلبية للأحداث أو الظروف).

99أ. قد يوفر أيضاً فهم المراجع لكيفية ممارسة المكلفين بالحوكمة الإشراف على تقييم الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة وفقاً لمتطلبات الفقرة 12(و) أساساً مفيداً لتعزيز الاتصال المتبادل الفعال بين المراجع والمكلفين بالحوكمة.

100أ. يتيح الاتصال بالمكلفين بالحوكمة بشأن تقويم المراجع للتقييم الذي نفذته الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة الفرصة للمكلفين بالحوكمة لفهم عمل المراجع الذي يشكل الأساس لاستنتاجاته، وعند الاقتضاء، الآثار المترتبة على ذلك في تقرير المراجع. ومن أمثلة الأمور التي قد يقوم المراجع بإبلاغها إلى المكلفين بالحوكمة:

- أمثلة:
- وجهات نظر المراجع بشأن مناسبة الإفصاحات الواردة في القوائم المالية في ضوء متطلبات الإثبات والقياس والعرض الخاصة بإطار التقرير المالي المنطبق.
 - ما إذا كانت الإدارة قد طبقت ما هو مناسب من المهارات أو المعرفة المتخصصة أو كلفت خبراء مناسبين عند تنفيذ تقييمها لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.
 - ما إذا كانت الطريقة التي استخدمتها الإدارة لتقييم قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة مناسبة في سياق طبيعة المنشأة، وأحوالها وظروفها، أو متطلبات إطار التقرير المالي المنطبق.
 - وجهات نظر المراجع بشأن معقولية الافتراضات التي يستند إليها تقييم الإدارة ودرجة الذاتية في وضع الافتراضات.
 - ما إذا كانت الافتراضات متسقة مع تلك المستخدمة في المجالات الأخرى لأنشطة عمل المنشأة، وما إذا كانت الإدارة قد أخذت بعين الاعتبار الافتراضات البديلة.
 - المؤشرات على احتمال تحيز الإدارة في الاجتهادات والافتراضات التي استخدمتها في تقييمها لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

⁴³ معيار المراجعة (260)، الفقرة 49

- أوجه القصور المهمة في الرقابة الداخلية فيما يتعلق بتقييم الإدارة للاستمرارية (انظر أيضاً الفقرات 30 وأ32 وأ35).

101أ. في حالة المنشآت غير المدرجة، وإضافة إلى العبارات المطلوب تقديمها في تقرير المراجع، فإن المراجع قد يبلغ أيضاً المكلفين بالحوكمة، عندما يكون ذلك مناسباً، بأمور إضافية مثل وصف كيفية تقويم المراجع للتقييم الذي نفذته الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

التقرير إلى سلطة معنية خارج المنشأة (راجع: الفقرة 43)

102أ. عند نظر المراجع في تضمين قسم منفصل بعنوان "عدم التأكد الجوهرى المتعلق بالاستمرارية" في تقريره، أو إصدار رأي معدل بخصوص الأمور التي تتعلق بالاستمرارية، فإنه قد يكون مطالباً بموجب الأنظمة أو اللوائح أو المتطلبات المسلكية ذات الصلة بالإبلاغ عن هذه الأمور. وقد يتم هذا التقرير إلى سلطة تنظيمية أو تنفيذية أو إشرافية أو غيرها من السلطات المعنية خارج المنشأة. وإضافة إلى ذلك، فإن المراجع قد يكون مطالباً بموجب الأنظمة أو اللوائح أو المتطلبات المسلكية ذات الصلة بالنظر في توقيت القيام بهذا التقرير قبل إصدار تقرير المراجع.

مثال:

في بعض الدول، توجد متطلبات نظامية تنص على إجراءات إنذار مبكر تلزم المراجع بالتقرير إلى سلطة إشرافية عند وجود حالة عدم تأكد جوهرى، وذلك لتمكين السلطات المعنية خارج المنشأة من التحري عن الأمر واتخاذ التصرف المناسب. وقد يكون من بين إجراءات الإنذار المبكر، التقرير إلى السلطات الإشرافية عندما يحدد المراجع وجود عدم تأكد جوهرى فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

103أ. قد لا تشمل الأنظمة أو اللوائح أو المتطلبات المسلكية ذات الصلة على متطلبات تلزم المراجع بالتقرير إلى سلطة معنية خارج المنشأة على النحو الموضح في الفقرة 102أ. ومع ذلك، فإن الأنظمة أو اللوائح أو المتطلبات المسلكية ذات الصلة⁴⁴ قد تنص على حق المراجع في التقرير عن الأمر إلى سلطة معنية خارج المنشأة، ما لم يكن الإفصاح عن هذه المعلومات ممنوعاً بموجب واجب السرية الذي يتحمله المراجع وفقاً للأنظمة أو اللوائح أو المتطلبات المسلكية ذات الصلة. وفي هذه الظروف، قد يحدد المراجع أيضاً أنه سيناقش الأمر مع المكلفين بالحوكمة.

أمثلة:

- عند مراجعة القوائم المالية للمؤسسات المالية، قد يكون للمراجع الحق بموجب الأنظمة أو اللوائح في النقاش مع السلطات الإشرافية عند وجود عدم تأكد جوهرى.
- قد تقضي المتطلبات المسلكية ذات الصلة بأن ينظر المراجع فيما إذا كانت هناك حاجة إلى اتخاذ المزيد من التصرفات لخدمة المصلحة العامة. وقد تشمل هذه التصرفات، التقرير عن الأمر إلى السلطات المعنية خارج المنشأة حتى وإن لم يكن هناك متطلب نظامي أو تنظيمي يقضي بذلك.⁴⁵

104أ. من العوامل التي قد يراعيها المراجع عند تحديد ما إذا كان من المناسب التقرير عن الأمر إلى سلطة معنية خارج المنشأة:

- أي وجهات نظر أبدتها السلطة التنظيمية أو التنفيذية أو الإشرافية أو السلطات المعنية الأخرى خارج المنشأة.
- ما إذا كان التقرير عن الأمر سيخدم المصلحة العامة.

⁴⁴ على سبيل المثال، قد تسمح الفقرة 114/3(أ) من الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) الصادر عن مجلس المعايير الدولية لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين (الميثاق الدولي) بالإفصاح عن المعلومات السرية عند وجود واجب أو حق نظامي أو مبنى يقضي بالإفصاح. وتوضح الفقرة 114/3(ب) (4) من الميثاق الدولي أنه يوجد واجب أو حق مبنى بالإفصاح عن تلك المعلومات للالتزام بالمعايير الفنية والمهنية.

⁴⁵ انظر، على سبيل المثال، الفقرات 19/360-ي-26/360 من الميثاق الدولي.

- مدى كفاية التصرفات التي تتخذها الإدارة، وعند الاقتضاء، المكلفون بالحوكمة، وحسن توقيتها، لمعالجة الوضع أو التخفيف من حدته.

105أ. قد ينطوي التقرير عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية إلى سلطة معنية خارج المنشأة على اعتبارات وأحكام مهنية معقدة. وفي تلك الظروف، قد ينظر المراجع في الحصول على استشارة داخلية (على سبيل المثال، من داخل المكتب أو من مكتب ضمن الشبكة) أو القيام بشكل سري باستشارة سلطة تنظيمية أو هيئة مهنية (ما لم يكن ذلك محظوراً بموجب الأنظمة أو اللوائح أو ما لم يؤد ذلك إلى انتهاك واجب السرية). وقد ينظر المراجع أيضاً في الحصول على مشورة قانونية لفهم الخيارات المتاحة والأثار المهنية أو النظامية المترتبة على اتخاذ أي تصرف معين.

الملحق

(راجع: الفقرات أ78، أ81، أ89، أ91-أ92)

أمثلة توضيحية لتقارير المراجع المستقل فيما يتعلق بالاستمرارية

- المثال التوضيحي (1): تقرير مراجع عن منشأة غير مدرجة يحتوي على رأي غير معدل عندما يكون المراجع قد استنتج أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري.
- المثال التوضيحي (2): تقرير مراجع عن منشأة مدرجة يحتوي على رأي غير معدل عندما يكون المراجع قد استنتج أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري والإفصاحات في القوائم المالية كافية بشأن الاجتهادات المهمة التي مارسها الإدارة أثناء استنتاجها أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.
- المثال التوضيحي (3): تقرير مراجع عن منشأة غير مدرجة يحتوي على رأي غير معدل عندما يكون المراجع قد استنتج أنه يوجد عدم تأكد جوهري والإفصاحات في القوائم المالية كافية.
- المثال التوضيحي (4): تقرير مراجع عن منشأة مدرجة يحتوي على رأي غير معدل عندما يكون المراجع قد استنتج أنه يوجد عدم تأكد جوهري والإفصاحات في القوائم المالية كافية.
- المثال التوضيحي (5): تقرير مراجع عن منشأة مدرجة يحتوي على رأي متحفظ عندما يكون المراجع قد استنتج أنه يوجد عدم تأكد جوهري والقوائم المالية مُحَرَّفَةٌ بشكلٍ جوهري بسبب عدم كفاية الإفصاحات.
- المثال التوضيحي (6): تقرير مراجع عن منشأة غير مدرجة يحتوي على رأي معارض عندما يكون المراجع قد استنتج أنه يوجد عدم تأكد جوهري والإفصاحات المطلوبة فيما يتعلق بحالة عدم التأكد الجوهري تم إغفال ذكرها في القوائم المالية.

المثال التوضيحي (1) – تقرير مراجع عن منشأة غير مدرجة يحتوي على رأي غير معدل عندما لا يوجد عدم تأكد جوهري

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

- مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة ليست مراجعة لمجموعة (أي أن معيار المراجعة (600) (المُحدَّث)⁴⁶ غير منطبق).
- تم إعداد القوائم المالية من قبل إدارة المنشأة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (إطار ذو غرض عام).
- تعكس شروط ارتباط المراجعة وصف مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية المنصوص عليه في معيار المراجعة (210).
- توصل المراجع إلى أنه من المناسب إبداء رأي غير معدل (أي "خال من التحفظات")، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها.
- المتطلبات المسلكية ذات الصلة التي تنطبق على المراجعة هي تلك الخاصة بالدولة.
- استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، استنتج المراجع أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري.
- المراجع غير مطالب بالإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (701)، ولم يقرر الإبلاغ عنها على أي نحو آخر.
- حصل المراجع على جميع المعلومات الأخرى قبل تاريخ تقريره، ولم يكتشف بعد تحريفاً جوهرياً في تلك المعلومات.
- يختلف المسؤولون عن الإشراف على القوائم المالية عن أولئك المسؤولين عن إعداد هذه القوائم.
- بالإضافة إلى مراجعة القوائم المالية، يتحمل المراجع مسؤوليات تقرير أخرى مطلوبة بموجب نظام محلي.

⁴⁶ معيار المراجعة (600) (المُحدَّث) "اعتبارات خاصة - عمليات مراجعة القوائم المالية للمجموعات (بما في ذلك عمل مراجعي مكونات المجموعة)"

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

التقرير عن مراجعة القوائم المالية⁴⁷

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة (س) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 20×1، وقائمة الدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، (أو تعطي صورة حقيقية وعادلة ل) المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 20×1 وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

الاستمرارية

لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالاستمرارية⁴⁸ *

في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وأثناء تكوين رأينا بشأنها، فإننا قد استنتجنا أنه من المناسب للإدارة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية. واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فإننا لم نحدد وجود عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

واستنتاجاتنا هذه تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا وهي ليست ضماناً لقدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

المعلومات الأخرى [أو عنوان آخر إذا كان ذلك مناسباً مثل "معلومات أخرى بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها"]

يتم التقرير وفقاً لمتطلبات التقرير الواردة في معيار المراجعة (720) - انظر المثال التوضيحي (1) في الملحق الثاني لمعيار المراجعة (720).

⁴⁷ العنوان الفرعي "التقرير عن مراجعة القوائم المالية" غير ضروري في الظروف التي لا يكون فيها العنوان الفرعي الثاني "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى" منطبقاً.

⁴⁸ هذا العنوان الفرعي الإضافي قد يكون مفيداً لتعزيز فهم المستخدمين المستهدفين لطبيعة الأمور التي يتناولها قسم "الاستمرارية" في تقرير المراجع.

* لأغراض التطبيق في المملكة، فإن هذا العنوان الفرعي ليس متطلباً وإنما إرشادياً يمكن للمراجع إضافته متى قدر أهمية ذلك.

معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024)

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية⁴⁹

[يتم التقرير وفقاً لمعيار المراجعة (700) - انظر المثال التوضيحي (1) الوارد في معيار المراجعة (700)⁵⁰]

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

[يتم التقرير وفقاً لمعيار المراجعة (700) - انظر المثال التوضيحي (1) الوارد في معيار المراجعة (700)]

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى

[يتم التقرير وفقاً لمعيار المراجعة (700) - انظر المثال التوضيحي (1) الوارد في معيار المراجعة (700)]

[التوقيع باسم مكتب المراجعة، أو الاسم الشخصي للمراجع، أو بكليهما، حسب الاقتضاء]

[عنوان المراجع]

[التاريخ]

⁴⁹ في جميع هذه الأمثلة التوضيحية لتقارير المراجع، قد يحتاج مصطلحا الإدارة والمكلفون بالحوكمة إلى استبدالهما بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية.

⁵⁰ تتطلب الفقرتان 34 و39 من معيار المراجعة (700) تضمين صيغة في تقرير المراجع لجميع المنشآت فيما يتعلق بالاستمرارية لتوضيح المسؤوليات الخاصة بكل من المسؤولين عن القوائم المالية والمراجع فيما يتعلق بالاستمرارية.

المثال التوضيحي (2) – تقرير مراجع عن منشأة مدرجة يحتوي على رأي غير معدل عندما لا يوجد عدم تأكد جوهرى والإفصاحات في القوائم المالية كافية بشأن الاجتهادات المهمة التي مارسها الإدارة أثناء استنتاجها أنه لا يوجد عدم تأكد جوهرى

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

- مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة مدرجة باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة ليست مراجعة لمجموعة (أي أن معيار المراجعة (600) (المُحدَّث) غير منطبق).
- تم إعداد القوائم المالية من قبل إدارة المنشأة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (إطار ذو غرض عام).
- تعكس شروط ارتباط المراجعة وصف مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية المنصوص عليه في معيار المراجعة (210).
- توصل المراجع إلى أنه من المناسب إبداء رأي غير معدل (أي "خال من التحفظات")، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها.
- المتطلبات المسلكية ذات الصلة التي تنطبق على المراجعة هي تلك الخاصة بالدولة.
- استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، استنتج المراجع أنه لا يوجد عدم تأكد جوهرى.
- أفصحت الإدارة عن معلومات بشأن الاجتهادات المهمة التي مارسها أثناء التوصل إلى الاستنتاج المتعلق بعدم وجود حالة عدم تأكد جوهرى فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، وهذه الإفصاحات كافية.
- اختار المراجع استكمال العبارات المطلوبة وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024) عن طريق الإشارة إلى الأقسام التي توضح المسؤوليات الخاصة بكل من الإدارة والمراجع فيما يتعلق بالاستمرارية.
- تم الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة، وفقاً لمعيار المراجعة (701).
- حصل المراجع على جميع المعلومات الأخرى قبل تاريخ تقريره، ولم يكتشف بعد تحريفاً جوهرياً في تلك المعلومات.
- يختلف المسؤولون عن الإشراف على القوائم المالية عن أولئك المسؤولين عن إعداد هذه القوائم.
- بالإضافة إلى مراجعة القوائم المالية، يتحمل المراجع مسؤوليات تقرير أخرى مطلوبة بموجب نظام محلي.

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

التقرير عن مراجعة القوائم المالية⁵¹

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة (س) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 20×1، وقائمة الدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، (أو تعطي صورة حقيقية وعادلة ل) المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 20×1 وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

الاستمرارية

لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالاستمرارية⁵² *

في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وأثناء تكوين رأينا بشأنها، فإننا قد استنتجنا أنه من المناسب للإدارة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية.

ونود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم X المرفق بالقوائم المالية، الذي يوضح تأثيرات حالات عدم التأكد التي تواجهها الشركة، والاجتهادات المهمة التي مارسها الإدارة أثناء تقييم قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، ومجموعة التصرفات المخففة التي تم اتخاذها لمواجهة التأثيرات الواقعة على أنشطة عمل الشركة.

أوصف كيفية تقويم المراجع للتقييم الذي نفذته الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024).

واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فإننا لم نحدد وجود عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

واستنتاجاتنا هذه تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا وهي ليست ضماناً لقدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة. ومسؤولياتنا ومسؤوليات الإدارة فيما يتعلق بالاستمرارية موضحة في الأقسام ذات الصلة في هذا التقرير.

⁵¹ العنوان الفرعي "التقرير عن مراجعة القوائم المالية" غير ضروري في الظروف التي لا يكون فيها العنوان الفرعي الثاني "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى" منطبقاً.

⁵² هذا العنوان الفرعي الإضافي قد يكون مفيداً لتعزيز فهم المستخدمين المستهدفين لطبيعة الأمور التي يتناولها قسم "الاستمرارية" في تقرير المراجع.

* لأغراض التطبيق في المملكة، فإن هذا العنوان الفرعي ليس مطلباً وإنما إرشادياً يمكن للمراجع إضافته متى قدر أهمية ذلك.

الأمر الرئيسية للمراجعة

الأمر الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور. وبالإضافة إلى الاجتهادات المهمة التي مارسها الإدارة أثناء التوصل إلى الاستنتاج المتعلق بعدم وجود حالة عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة المشار إليها في قسم "الاستمرارية"، فإننا قد حددنا الأمور الموضحة أدناه لتكون الأمور الرئيسية للمراجعة التي يلزم الإبلاغ عنها في تقريرنا.

[وصف كل أمر من الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (701)]

المعلومات الأخرى [أو عنوان آخر إذا كان ذلك مناسباً مثل "معلومات أخرى بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها"]

[يتم التقرير وفقاً لمتطلبات التقرير الواردة في معيار المراجعة (720) - انظر المثال التوضيحي (1) في الملحق الثاني لمعيار المراجعة (720)].

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية⁵³

[يتم التقرير وفقاً لمعيار المراجعة (700) - انظر المثال التوضيحي (1) الوارد في معيار المراجعة (700)]⁵⁴

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

[يتم التقرير وفقاً لمعيار المراجعة (700) - انظر المثال التوضيحي (1) الوارد في معيار المراجعة (700)]

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى

[يتم التقرير وفقاً لمعيار المراجعة (700) - انظر المثال التوضيحي (1) الوارد في معيار المراجعة (700)]

الشريك المسؤول عن الارتباط في المراجعة التي أدت إلى صدور تقرير المراجع المستقل المائل هو [الاسم].

[التوقيع باسم مكتب المراجعة، أو الاسم الشخصي للمراجع، أو بكليهما، حسب الاقتضاء]

[عنوان المراجع]

[التاريخ]

⁵³ قد يحتاج مصطلحا الإدارة والمكلفون بالحوكمة إلى استبدالهما بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية.

⁵⁴ تتطلب الفقرتان 34 و39 من معيار المراجعة (700) تضمين صيغة في تقرير المراجع لجميع المنشآت فيما يتعلق بالاستمرارية لتوضيح المسؤوليات الخاصة بكل من المسؤولين عن القوائم المالية والمراجع فيما يتعلق بالاستمرارية.

المثال التوضيحي (3) – تقرير مراجع عن منشأة غير مدرجة يحتوي على رأي غير معدل عندما يوجد عدم تأكد جوهري والإفصاحات في القوائم المالية كافية

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

- مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة ليست مراجعة لمجموعة (أي أن معيار المراجعة (600) (المُحدَّث) غير منطبق).
- تم إعداد القوائم المالية من قبل إدارة المنشأة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (إطار ذو غرض عام).
- تعكس شروط ارتباط المراجعة وصف مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية المنصوص عليه في معيار المراجعة (210).
- توصل المراجع إلى أنه من المناسب إبداء رأي غير معدل (أي "خال من التحفظات")، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها.
- المتطلبات المسلكية ذات الصلة التي تنطبق على المراجعة هي تلك الخاصة بالدولة.
- استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، استنتج المراجع أنه يوجد عدم تأكد جوهري. ويُعد الإفصاح في القوائم المالية عن عدم التأكد الجوهري إفصاحاً كافياً.
- المراجع غير مطالب بالإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (701)، ولم يقرر الإبلاغ عنها على أي نحو آخر.
- حصل المراجع على جميع المعلومات الأخرى قبل تاريخ تقريره، ولم يكتشف بعد تحريفاً جوهرياً في تلك المعلومات.
- يختلف المسؤولون عن الإشراف على القوائم المالية عن أولئك المسؤولين عن إعداد هذه القوائم.
- بالإضافة إلى مراجعة القوائم المالية، يتحمل المراجع مسؤوليات تقرير أخرى مطلوبة بموجب نظام محلي.

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

التقرير عن مراجعة القوائم المالية⁵⁵

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة (س) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 20×1، وقائمة الدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، (أو تعطي صورة حقيقية وعادلة ل) المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 20×1 وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

عدم التأكد الجوهرية المتعلق بالاستمرارية

نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم X المرفق بالقوائم المالية، الذي يشير إلى أن الشركة تكبدت صافي خسارة قدرها (س) خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 20×1، واعتباراً من ذلك التاريخ، تجاوزت الالتزامات المتداولة للشركة مجموع أصولها بمقدار (ص). ووفقاً لما هو مذكور في الإيضاح رقم X، فإن هذه الأحداث أو الظروف، جنباً إلى جنب مع الأمور الأخرى المنصوص عليها في الإيضاح رقم X، تشير إلى وجود عدم تأكد جوهري قد يثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

وفي سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وأثناء تكوين رأينا بشأنها، فإننا قد استنتجنا أنه من المناسب للإدارة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية.

واستنتاجاتنا هذه تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا وهي ليست ضماناً لقدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

المعلومات الأخرى [أو عنوان آخر إذا كان ذلك مناسباً مثل "معلومات أخرى بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها"]

[يتم التقرير وفقاً لمتطلبات التقرير الواردة في معيار المراجعة (720) - انظر المثال التوضيحي (1) في الملحق الثاني لمعيار المراجعة (720)].

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية⁵⁶

⁵⁵ العنوان الفرعي "التقرير عن مراجعة القوائم المالية" غير ضروري في الظروف التي لا يكون فيها العنوان الفرعي الثاني "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى" منطبقاً.

⁵⁶ قد يحتاج مصطلح الإدارة والمكلفون بالحوكمة إلى استبدالهما بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية.

معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024)

يتم التقرير وفقاً لمعيار المراجعة (700) - انظر المثال التوضيحي (1) الوارد في معيار المراجعة (700) ⁵⁷

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

يتم التقرير وفقاً لمعيار المراجعة (700) - انظر المثال التوضيحي (1) الوارد في معيار المراجعة (700)

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى

يتم التقرير وفقاً لمعيار المراجعة (700) - انظر المثال التوضيحي (1) الوارد في معيار المراجعة (700)

[التوقيع باسم مكتب المراجعة، أو الاسم الشخصي للمراجع، أو بكليهما، حسب الاقتضاء]

[عنوان المراجع]

[التاريخ]

⁵⁷ تتطلب الفقرتان 34 و39 من معيار المراجعة (700) تضمين صيغة في تقرير المراجع لجميع المنشآت فيما يتعلق بالاستمرارية لتوضيح المسؤوليات الخاصة بكل من المسؤولين عن القوائم المالية والمراجع فيما يتعلق بالاستمرارية.

المثال التوضيحي (4) – تقرير مراجع عن منشأة مدرجة يحتوي على رأي غير معدل عندما يوجد عدم تأكيد جوهري والإفصاحات في القوائم المالية كافية

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

- مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة مدرجة باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة ليست مراجعة لمجموعة (أي أن معيار المراجعة (600) (المُحدَّث) غير منطبق).
- تم إعداد القوائم المالية من قبل إدارة المنشأة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (إطار ذو غرض عام).
- تعكس شروط ارتباط المراجعة وصف مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية المنصوص عليه في معيار المراجعة (210).
- توصل المراجع إلى أنه من المناسب إبداء رأي غير معدل (أي "خال من التحفظات")، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها.
- المتطلبات المسلكية ذات الصلة التي تنطبق على المراجعة هي تلك الخاصة بالدولة.
- استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، استنتج المراجع أنه يوجد عدم تأكيد جوهري. ويُعد الإفصاح في القوائم المالية عن عدم التأكيد الجوهري إفصاحاً كافياً.
- تم الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة، وفقاً لمعيار المراجعة (701).
- حصل المراجع على جميع المعلومات الأخرى قبل تاريخ تقريره، ولم يكتشف بعد تحريفاً جوهرياً في تلك المعلومات.
- يختلف المسؤولون عن الإشراف على القوائم المالية عن أولئك المسؤولين عن إعداد هذه القوائم.
- بالإضافة إلى مراجعة القوائم المالية، يتحمل المراجع مسؤوليات تقرير أخرى مطلوبة بموجب نظام محلي.

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

التقرير عن مراجعة القوائم المالية⁵⁸

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة (س) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 20×1، وقائمة الدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، (أو تعطي صورة حقيقية وعادلة ل) المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 20×1 وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

عدم التأكد الجوهري المتعلق بالاستمرارية

نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم X المرفق بالقوائم المالية، الذي يشير إلى أن الشركة تكبدت صافي خسارة قدرها (س) خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 20×1، واعتباراً من ذلك التاريخ، تجاوزت الالتزامات المتداولة للشركة مجموع أصولها بمقدار (ص).

أوصف كيفية تقويم المراجع للتقييم الذي نفذته الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024).

ووفقاً لما هو مذكور في الإيضاح رقم X، فإن هذه الأحداث أو الظروف، جنباً إلى جنب مع الأمور الأخرى المنصوص عليها في الإيضاح رقم X، تشير إلى وجود عدم تأكد جوهري قد يثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

وفي سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وأثناء تكوين رأينا بشأنها، فإننا قد استنتجنا أنه من المناسب للإدارة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية.

واستنتاجاتنا هذه تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا وهي ليست ضماناً لقدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

الأمور الرئيسية للمراجعة

الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المبني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور. وبالإضافة إلى الأمر

⁵⁸ العنوان الفرعي "التقرير عن مراجعة القوائم المالية" غير ضروري في الظروف التي لا يكون فيها العنوان الفرعي الثاني "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى" منطبقاً.

الموضح في قسم "عدم التأكد الجوهري المتعلق بالاستمرارية"، فإننا قد حددنا الأمور الموضحة أدناه لتكون الأمور الرئيسية للمراجعة التي يلزم الإبلاغ عنها في تقريرنا.

[وصف كل أمر من الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (701)]

المعلومات الأخرى [أو عنوان آخر إذا كان ذلك مناسباً مثل "معلومات أخرى بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها"]

[يتم التقرير وفقاً لمتطلبات التقرير الواردة في معيار المراجعة (720) - انظر المثال التوضيحي (1) في الملحق الثاني لمعيار المراجعة (720)].

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية⁵⁹

[يتم التقرير وفقاً لمعيار المراجعة (700) - انظر المثال التوضيحي (1) الوارد في معيار المراجعة (700)]⁶⁰

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

[يتم التقرير وفقاً لمعيار المراجعة (700) - انظر المثال التوضيحي (1) الوارد في معيار المراجعة (700)]

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى

[يتم التقرير وفقاً لمعيار المراجعة (700) - انظر المثال التوضيحي (1) الوارد في معيار المراجعة (700)]

الشريك المسؤول عن الارتباط في المراجعة التي أدت إلى صدور تقرير المراجع المستقل المائل هو [الاسم].

[التوقيع باسم مكتب المراجعة، أو الاسم الشخصي للمراجع، أو بكليهما، حسب الاقتضاء]

[عنوان المراجع]

[التاريخ]

⁵⁹ قد يحتاج مصطلحا الإدارة والمكلفون بالحوكمة إلى استبدالهما بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية.

⁶⁰ تتطلب الفقرتان 34 و39 من معيار المراجعة (700) تضمين صيغة في تقرير المراجع لجميع المنشآت فيما يتعلق بالاستمرارية لتوضيح المسؤوليات الخاصة بكل من المسؤولين عن القوائم المالية والمراجع فيما يتعلق بالاستمرارية.

المثال التوضيحي (5) – تقرير مراجع عن منشأة مدرجة يحتوي على رأي متحفظ عندما يوجد عدم تأكيد جوهري والقوائم المالية محرفة بشكل جوهري بسبب عدم كفاية الإفصاحات

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

- مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة مدرجة باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة ليست مراجعة لمجموعة (أي أن معيار المراجعة (600) (المُحدَّث) غير منطبق).
- تم إعداد القوائم المالية من قبل إدارة المنشأة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (إطار ذو غرض عام).
- تعكس شروط ارتباط المراجعة وصف مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية المنصوص عليه في معيار المراجعة (210).
- المتطلبات المسلكية ذات الصلة التي تنطبق على المراجعة هي تلك الخاصة بالدولة.
- استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، استنتج المراجع أنه يوجد عدم تأكيد جوهري. والإيضاح (ص) المرفق بالقوائم المالية يناقش حجم ترتيبات التمويل، وانقضاء مدتها وإجمالها؛ ولكن القوائم المالية لا تشتمل على نقاش يتناول أثر أو توفر إعادة التمويل، أو لا تصف هذا الوضع بأنه حالة عدم تأكيد جوهري.
- القوائم المالية محرفة بشكل جوهري بسبب عدم كفاية الإفصاح عن عدم التأكيد الجوهري. وتم إبداء رأي متحفظ بسبب استنتاج المراجع أن التأثيرات الواقعة على القوائم المالية بسبب عدم كفاية هذا الإفصاح تُعد جوهرياً لكنها غير منتشرة في القوائم المالية.
- تم الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة، وفقاً لمعيار المراجعة (701).
- حصل المراجع على جميع المعلومات الأخرى قبل تاريخ تقريره، والأمر الذي نتج عنه الرأي المتحفظ في القوائم المالية يؤثر أيضاً على المعلومات الأخرى.
- يختلف المسؤولون عن الإشراف على القوائم المالية عن أولئك المسؤولين عن إعداد هذه القوائم.
- بالإضافة إلى مراجعة القوائم المالية، يتحمل المراجع مسؤوليات تقرير أخرى مطلوبة بموجب نظام محلي.

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

التقرير عن مراجعة القوائم المالية⁶¹

الرأي المتحفظ

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة (س) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 20×1، وقائمة الدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

وفي رأينا، وباستثناء الإفصاح غير المكتمل عن المعلومات المشار إليها في قسم "أساس الرأي المتحفظ" الوارد في تقريرنا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، (أو تعطي صورة حقيقية وعادلة ل) المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 20×1، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي المتحفظ

وفقاً للنقاش الوارد في الإيضاح (ص)، فإن ترتيبات تمويل الشركة تنتهي، والمبالغ غير المسددة تكون واجبة الدفع، في 19 مارس 20×2. ولم تستطع الشركة إعادة التفاوض أو الحصول على تمويل بديل. ويشير هذا الوضع إلى وجود عدم تأكد جوهري قد يثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة. والقوائم المالية لم تفصح بصورة كافية عن هذا الأمر.

ولقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا المتحفظ.

عدم التأكد الجوهري المتعلق بالاستمرارية

وفقاً لما هو موضح في قسم "أساس الرأي المتحفظ" ضمن تقريرنا، فإنه يوجد عدم تأكد جوهري لم يتم الإفصاح عنه بصورة كافية في القوائم المالية.

وفي سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وأثناء تكوين رأينا بشأنها، فإننا قد استنتجنا أنه من المناسب للإدارة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية.

واستنتاجاتنا هذه تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا وهي ليست ضماناً لقدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

المعلومات الأخرى [أو عنوان آخر إذا كان ذلك مناسباً مثل "معلومات أخرى بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها"]

يتم التقرير وفقاً لمتطلبات التقرير الواردة في معيار المراجعة (720) - انظر المثال التوضيحي (6) في الملحق الثاني لمعييار المراجعة (720). ويتم تعديل الفقرة الأخيرة من قسم "المعلومات الأخرى" في المثال التوضيحي (6) لتصف الأمر الخاص الذي نتج عنه الرأي المتحفظ والذي يؤثر أيضاً على المعلومات الأخرى.

⁶¹ العنوان الفرعي "التقرير عن مراجعة القوائم المالية" غير ضروري في الظروف التي لا يكون فيها العنوان الفرعي الثاني "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى" منطبقاً.

الأمر الرئيسي للمراجعة

الأمر الرئيسي للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور. وبالإضافة إلى الأمر الموضح في قسم "أساس الرأي المتحفظ" وفي قسم "عدم التأكد الجوهري المتعلق بالاستمرارية"، فإننا قد حددنا الأمور الموضحة أدناه لتكون الأمور الرئيسية للمراجعة التي يلزم الإبلاغ عنها في تقريرنا.

[وصف كل أمر من الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (701)]

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية⁶²

[يتم التقرير وفقاً لمعيار المراجعة (700) - انظر المثال التوضيحي (1) الوارد في معيار المراجعة (700)⁶³]

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

[يتم التقرير وفقاً لمعيار المراجعة (700) - انظر المثال التوضيحي (1) الوارد في معيار المراجعة (700)]

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى

[يتم التقرير وفقاً لمعيار المراجعة (700) - انظر المثال التوضيحي (1) الوارد في معيار المراجعة (700)]

الشريك المسؤول عن الارتباط في المراجعة التي أدت إلى صدور تقرير المراجع المستقل المائل هو [الاسم].

[التوقيع باسم مكتب المراجعة، أو الاسم الشخصي للمراجع، أو بكليهما، حسب الاقتضاء]

[عنوان المراجع]

[التاريخ]

⁶² قد يحتاج مصطلحا الإدارة والمكلفون بالحوكمة إلى استبدالهما بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية.

⁶³ تتطلب الفقرتان 34 و39 من معيار المراجعة (700) تضمين صيغة في تقرير المراجع لجميع المنشآت فيما يتعلق بالاستمرارية لتوضيح المسؤوليات الخاصة بكل من المسؤولين عن القوائم المالية والمراجع فيما يتعلق بالاستمرارية.

المثال التوضيحي (6) – تقرير مراجع عن منشأة غير مدرجة يحتوي على رأي معارض عندما يوجد عدم تأكد جوهري لم يتم الإفصاح عنه في القوائم المالية

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

- مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة ليست مراجعة لمجموعة (أي أن معيار المراجعة (600) (المُحدَّث) غير منطبق).
- تم إعداد القوائم المالية من قبل إدارة المنشأة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (إطار ذو غرض عام).
- تعكس شروط ارتباط المراجعة وصف مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية المنصوص عليه في معيار المراجعة (210).
- المتطلبات المسلكية ذات الصلة التي تنطبق على المراجعة هي تلك الخاصة بالدولة.
- استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، استنتج المراجع أنه يوجد عدم تأكد جوهري. وقد أغفلت القوائم المالية ذكر الإفصاحات المطلوبة فيما يتعلق بحالة عدم التأكد الجوهري. ويتم إبداء رأي معارض بسبب أن تأثيرات هذا الإغفال على القوائم المالية تُعد جوهرياً ومنتشرة.
- المراجع غير مطالب بالإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (701)، ولم يقرر الإبلاغ عنها على أي نحو آخر.
- حصل المراجع على جميع المعلومات الأخرى قبل تاريخ تقريره، والأمر الذي نتج عنه الرأي المعارض في القوائم المالية يؤثر أيضاً على المعلومات الأخرى.
- يختلف المسؤولون عن الإشراف على القوائم المالية عن أولئك المسؤولين عن إعداد هذه القوائم.
- بالإضافة إلى مراجعة القوائم المالية، يتحمل المراجع مسؤوليات تقرير أخرى مطلوبة بموجب نظام محلي.

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

التقرير عن مراجعة القوائم المالية⁶⁴

الرأي المعارض

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة (س) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 20×1، وقائمة الدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

وفي رأينا، وبسبب إغفال ذكر المعلومات المذكورة في قسم "أساس الرأي المعارض" الوارد في تقريرنا، فإن القوائم المالية المرفقة لا تعرض بشكل عادل، (أو لا تعطي صورة حقيقية وعادلة ل) المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 20×1، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي المعارض

انتهت ترتيبات تمويل الشركة واستحق دفع المبلغ غير المسدد في 31 ديسمبر 20×1. ولم تستطع الشركة إعادة التفاوض أو الحصول على تمويل بديل. وبشیر هذا الوضع إلى وجود عدم تأكد جوهري قد يثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة. ولم تفصح القوائم المالية بشكلٍ كافٍ عن هذه الحقيقة.

ولقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا المعارض.

عدم التأكد الجوهري المتعلق بالاستمرارية

وفقاً لما هو موضح في قسم "أساس الرأي المعارض" ضمن تقريرنا، فإنه يوجد عدم تأكد جوهري لم يتم الإفصاح عنه في القوائم المالية. وفي سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وأثناء تكوين رأينا بشأنها، فإننا قد استنتجنا أنه من المناسب للإدارة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية.

واستنتجنا هذه تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا وهي ليست ضماناً لقدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

المعلومات الأخرى [أو عنوان آخر إذا كان ذلك مناسباً مثل "معلومات أخرى بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها"]

يتم التقرير وفقاً لمتطلبات التقرير الواردة في معيار المراجعة (720) - انظر المثال التوضيحي (7) في الملحق الثاني لمعيار المراجعة (720). ويتم تعديل الفقرة الأخيرة من قسم "المعلومات الأخرى" في المثال التوضيحي (7) لتصف الأمر الخاص الذي نتج عنه الرأي المعارض والذي يؤثر أيضاً على المعلومات الأخرى].

⁶⁴ العنوان الفرعي "التقرير عن مراجعة القوائم المالية" غير ضروري في الظروف التي لا يكون فيها العنوان الفرعي الثاني "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى" منطبقاً.

معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024)

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية⁶⁵

[يتم التقرير وفقاً لمعيار المراجعة (700) - انظر المثال التوضيحي (1) الوارد في معيار المراجعة (700)⁶⁶]

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

[يتم التقرير وفقاً لمعيار المراجعة (700) - انظر المثال التوضيحي (1) الوارد في معيار المراجعة (700)]

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى

[يتم التقرير وفقاً لمعيار المراجعة (700) - انظر المثال التوضيحي (1) الوارد في معيار المراجعة (700)]

[التوقيع باسم مكتب المراجعة، أو الاسم الشخصي للمراجع، أو بكليهما، حسب الاقتضاء]

[عنوان المراجع]

[التاريخ]

⁶⁵ قد يحتاج مصطلحا الإدارة والمكلفون بالحوكمة إلى استبدالهما بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية.

⁶⁶ تتطلب الفقرتان 34 و39 من معيار المراجعة (700) تضمين صيغة في تقرير المراجع لجميع المنشآت فيما يتعلق بالاستمرارية لتوضيح المسؤوليات الخاصة بكل من المسؤولين عن القوائم المالية والمراجع فيما يتعلق بالاستمرارية.

التعديلات الاستتباعية ولغرض الاتساق الناشئة عن معيار المراجعة (570) (المُحدَّث في عام 2024)

ملحوظة: فيما يلي التعديلات لغرض الاتساق على المعايير الدولية الأخرى نتيجة لاعتماد معيار المراجعة (570) (المُحدَّث في عام 2024). وتدخل هذه التعديلات حيز السريان في نفس الوقت مع معيار المراجعة (570) (المُحدَّث في عام 2024) وهي موضحة عن طريق تتبع التغييرات بالمقارنة مع أحدث نسخة معتمدة من المعايير الدولية التي تم تعديلها. وأرقام الحواشي السفلية في هذه التعديلات لا تتفق مع المعايير الدولية التي تم تعديلها، وينبغي الرجوع إلى تلك المعايير.

معيار المراجعة (200) "الأهداف العامة للمراجع المستقل والقيام بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة"

...

المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

...

كفاية أدلة المراجعة المناسبة وخطر المراجعة (راجع: الفقرتين 5، 17)

...

القيود الملزمة للمراجعة

...

أمور أخرى تؤثر على القيود الملزمة للمراجعة

56. تكتسب التأثيرات المحتملة للقيود الملزمة للمراجعة على قدرة المراجع على اكتشاف التحريفات الجوهرية أهمية خاصة في حالة إقرارات أو موضوعات معينة. وتتضمن مثل هذه الإقرارات أو الموضوعات ما يلي:

- الغش، وخاصة الغش الذي تتورط فيه الإدارة العليا أو الذي ينتج عن التواطؤ. انظر معيار المراجعة (240) لمزيد من التفصيل.
 - وجود واكتمال العلاقات والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. انظر معيار المراجعة (550)¹ لمزيد من التفصيل.
 - حدوث عدم التزام بالأنظمة واللوائح. انظر معيار المراجعة (250) (المُحدَّث)² لمزيد من التفصيل.
 - الأحداث أو الظروف المستقبلية التي قد تسبب في توقف المنشأة عن البقاء كمنشأة مستمرة. انظر معيار المراجعة (570) (المُحدَّث في عام 2024)³ لمزيد من التفصيل.
- وتحدد معايير المراجعة ذات الصلة إجراءات مراجعة معينة للمساعدة في التخفيف من تأثير القيود الملزمة.

...

¹ معيار المراجعة (550) "الأطراف ذات العلاقة"

² معيار المراجعة (250) (المُحدَّث) "مراعاة الأنظمة واللوائح عند مراجعة القوائم المالية"

³ معيار المراجعة (570) (المُحدَّث في عام 2024) "الاستمرارية"

معييار المراجعة (210) "الاتفاق على شروط ارتباطات المراجعة"

...

المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

...

الاتفاق على شروط ارتباطات المراجعة

...

خطاب ارتباط المراجعة أو شكل آخر من أشكال الاتفاق المكتوب⁴ (راجع: الفقرتين 10-11)

...

شكل ومحتوى خطاب ارتباط المراجعة

أ24. قد يختلف شكل ومحتوى خطاب ارتباط المراجعة لكل منشأة. وقد تستند المعلومات المضمّنة في خطاب ارتباط المراجعة بشأن مسؤوليات المراجع إلى معيار المراجعة (200).⁵ وتتناول الفقرة 6(ب) والفقرة 12 من هذا المعيار وصف مسؤوليات الإدارة. وبالإضافة إلى تضمين الأمور التي تتطلبها الفقرة 10، فقد يشير خطاب ارتباط المراجعة، على سبيل المثال، إلى ما يلي:

- توضيح لنطاق المراجعة، بما في ذلك الإشارة إلى الأنظمة واللوائح ومعايير المراجعة والمتطلبات المسلكية المنطبقة، والإصدارات الأخرى للبيانات المهنية التي يجب أن يلتزم بها المراجع.
- شكل أي تبليغ آخر بنتائج ارتباط المراجعة.
- ~~متطلب أن يبلغ المراجع عن الأمور الرئيسية للمراجعة في تقريره وفقاً لمعيار المراجعة (704).⁶~~
- حقيقة أنه بسبب القيود الملازمة للمراجعة، بالإضافة إلى القيود الملازمة للرقابة الداخلية، فإنه يوجد خطر لا يمكن تجنبه يتمثل في أن بعض التحريفات الجوهرية قد لا يتم اكتشافها، حتى ولو تم التخطيط للمراجعة وتنفيذها على نحو سليم وفقاً لمعايير المراجعة.
- الترتيبات الخاصة بالتخطيط للمراجعة وتنفيذها، بما في ذلك تشكيل فريق الارتباط.
- توقع أن الإدارة ستقدم إفادات مكتوبة (انظر أيضاً الفقرة 13أ).
- توقع أن توفر الإدارة الوصول إلى جميع المعلومات التي تكون على دراية بها والتي تكون ذات صلة بإعداد القوائم المالية، بما في ذلك توقع أن توفر الإدارة الوصول إلى المعلومات ذات الصلة بالإفصاحات.
- موافقة الإدارة على تزويد المراجع بمسودة القوائم المالية، بما في ذلك جميع المعلومات ذات الصلة بإعدادها، سواء تم الحصول عليها من داخل أو خارج دفتر الأستاذ العام ودفاتر الأستاذ المساعدة (بما في ذلك جميع المعلومات ذات الصلة بإعداد الإفصاحات)، والمعلومات الأخرى،⁷ إن وجدت، وذلك في الوقت المناسب للسماح للمراجع بإنجاز المراجعة وفقاً للجدول الزمني المقترح.

⁴ في الفقرات التالية، أية إشارة إلى خطاب ارتباط مراجعة تؤخذ على أنها إشارة إلى خطاب ارتباط مراجعة أو أي شكل آخر مناسب من أشكال الاتفاق المكتوب.

⁵ معيار المراجعة (200)، الفقرات 3-9.

⁶ معيار المراجعة (704) "الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة في تقرير المراجع المستقل"

⁷ المحددة في معيار المراجعة (720) "مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالمعلومات الأخرى"

التعديلات الاستتباعية ولغرض الاتساق على المعايير الأخرى

- موافقة الإدارة على إبلاغ المراجع بالحقائق التي يمكن أن تؤثر على القوائم المالية، والتي قد تصبح الإدارة على دراية بها خلال الفترة من تاريخ تقرير المراجع وحتى تاريخ إصدار القوائم المالية.
- أساس احتساب الأتعاب وأي ترتيبات خاصة بالفوترة.
- مطالبة الإدارة بتأكيد استلامها لخطاب ارتباط المراجعة وموافقها على شروط الارتباط الموضحة في الخطاب.
- توقع أن الإدارة ستقدم تقييماً للاستمرارية يغطي مدة لا تقل عن اثني عشر شهراً من تاريخ اعتماد القوائم المالية.⁸
- المتطلبات التي تقضي بأن يصف المراجع في تقريره الكيفية التي قوّم بها التقييم الذي نفذته الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024).⁹
- متطلب أن يبلغ المراجع عن الأمور الرئيسة للمراجعة في تقريره وفقاً لمعيار المراجعة (701).¹⁰

...

الملحق الأول

(راجع: الفقرات 24-26)

مثال لخطاب ارتباط المراجعة

...

[مسؤوليات المراجع]

سوف نقوم بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. وهذه المعايير تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات المسلكية. وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني، ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

...

- التوصل إلى استنتاج، والتقرير، بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نعدّل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفناً مستقبلياً قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.

...

سيتم إجراء مراجعتنا على أساس أن [الإدارة والمكلفين بالحوكمة، حسب مقتضى الحال]¹¹ يقرون ويفهمون أنهم يتحملون المسؤولية عما يلي:

(أ) ...

⁸ انظر معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024) "الاستمرارية"، الفقرة 21

⁹ معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024)، الفقرتان 34(ب) و35(ب)

¹⁰ معيار المراجعة (701) "الإبلاغ عن الأمور الرئيسة للمراجعة في تقرير المراجع المستقل"

¹¹ يتم استخدام المصطلح المناسب تبعاً للظروف.

(ب) ...

(ج) تمكيننا مما يلي:¹²

- (1) الوصول إلى جميع المعلومات التي تكون [الإدارة] على دراية بها والتي تكون ذات صلة بإعداد القوائم المالية مثل السجلات والوثائق والأمور الأخرى؛
 - (2) المعلومات الإضافية التي قد نطلبها من [الإدارة] لغرض المراجعة، على سبيل المثال، تقييم للاستمرارية يغطي مدة لا تقل عن اثني عشر شهراً من تاريخ اعتماد القوائم المالية؛
 - (3) الوصول غير المقيد إلى أي أشخاص داخل المنشأة نرى أنه من الضروري الحصول منهم على أدلة للمراجعة.
- وكجزء من آلية مراجعتنا، سنطلب من [الإدارة والمكلفين بالحوكمة، حسب مقتضى الحال] تقديم مصادقة مكتوبة بشأن الإفادات المقدمة لنا فيما يتعلق بالمراجعة.
- ...

معيار المراجعة (220) (المحدث) "إدارة الجودة لمراجعة القوائم المالية"

...

المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

...

تنفيذ الارتباط

...

التوجيه والإشراف والفحص (راجع: الفقرة 30)

...

فحص الشريك المسؤول عن الارتباط (راجع: الفقرات 30-34)

...

أ92. يمارس الشريك المسؤول عن الارتباط الحكم المهني عند التعرف على مجالات الأحكام المهمة التي اتخذها فريق الارتباط. وقد تحدد سياسات أو إجراءات المكتب أموراً معينة يشيع التوقع بأنها تمثل أحكاماً مهمة. وقد تشمل الأحكام المهمة فيما يتعلق بارتباط المراجعة على أمور تتعلق بالاستراتيجية العامة للمراجعة وخطة المراجعة الخاصة بإجراء الارتباط وأمور تتعلق بتنفيذ الارتباط والاستنتاجات العامة التي توصل إليها فريق الارتباط، ومن ذلك على سبيل المثال:

- الأمور التي تتعلق بالتخطيط للارتباط، مثل الأمور التي تتعلق بتحديد الأهمية النسبية.
- تكوين فريق الارتباط، بما في ذلك:
 - العاملون ذوو الخبرة في أحد مجالات المحاسبة أو المراجعة المتخصصة؛
 - الاستعانة بعاملين من مراكز تقديم الخدمات.

¹² انظر الفقرة 244 للاطلاع على أمثلة للأمور الأخرى ذات العلاقة بمسؤوليات الإدارة التي قد يتم تضمينها.

التعديلات الاستتباعية ولغرض الاتساق على المعايير الأخرى

- القرار بإشراك أحد الخبراء الذين يستعين بهم المراجع، بما في ذلك القرار بإشراك خبير خارجي.
- نظر فريق الارتباط في المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء آلية القبول والاستمرار والمقترحة لتلك المعلومات.
- آلية فريق الارتباط لتقييم المخاطر، بما في ذلك المواقف التي تتطلب فيها مراعاة عوامل الخطر الملازم وتقييم الخطر الملازم أحكاماً مهمة من جانب فريق الارتباط.
- نظر فريق الارتباط في العلاقات والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والإفصاحات المتعلقة بها.
- نتائج الإجراءات التي نفذها فريق الارتباط بشأن المجالات المهمة للارتباط، مثل الاستنتاجات فيما يخص تقديرات محاسبية أو سياسات محاسبية معينة أو اعتبارات معينة تتعلق بالاستمرارية.
- تقويم فريق الارتباط للعمل الذي نفذه الخبراء والاستنتاجات المستنبطة منه.
- في حالة مراجعة المجموعات:
 - الاستراتيجية العامة المقترحة لمراجعة المجموعة والخطة المقترحة لمراجعة المجموعة؛
 - القرارات المتعلقة بإشراك مراجعي المكونات، بما في ذلك كيفية توجيههم والإشراف عليهم وفحص عملهم؛
 - تقويم العمل الذي نفذه مراجعو المكونات والاستنتاجات المستنبطة منه.
- كيفية معالجة الأمور التي أثرت على الاستراتيجية العامة للمراجعة وخطة المراجعة.
- أهمية التحريفات المصححة وغير المصححة التي تم التعرف عليها أثناء الارتباط والتصرف المتخذ بشأنها.
- رأي المراجعة المقترح والأمور التي سيتم نقلها في تقرير المراجع، مثل الأمور الرئيسية للمراجعة أو الأمور المتعلقة بالاستمرارية.

...

معيار المراجعة (230) "توثيق أعمال المراجعة"

...

المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

...

توثيق إجراءات المراجعة المنفذة وأدلة المراجعة التي تم الحصول عليها

...

توثيق الأمور المهمة والأحكام المهنية المهمة المرتبطة بها (راجع: الفقرة 8(ج))

...

10أ. من أمثلة الظروف التي يكون من المناسب فيها، وفقاً للفقرة 8، إعداد توثيق لأعمال المراجعة فيما يتعلق باستخدام الحكم المهني، متى كانت الأمور والأحكام المتعلقة بها مهمة، ما يلي:

- الأساس المنطقي لاستنتاج المراجع، عندما ينص متطلب ما، على أنه يجب على المراجع أن يأخذ في الحسبان معلومات أو عوامل معينة، وكان ذلك مهماً في سياق ارتباط معين.
- أساس استنتاج المراجع بشأن مدى معقولية المجالات التي انطوت على اجتهادات غير موضوعية من جانب الإدارة، على سبيل

المثال، اجتهادات الإدارة فيما يتعلق بأساس الاستمرارية في المحاسبة.¹³

- أساس تقويم المراجع لما إذا كانت التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات تُعد معقولة في سياق إطار التقرير المالي المنطوق، أم أنها مُحرّفة.
- أساس استنتاجات المراجع بشأن مدى موثوقية أحد المستندات عند القيام بأعمال تحرّ إضافية (مثل الاستعانة المناسبة بخبير أو الاستخدام المناسب لإجراءات طلب المصادقة) استجابةً لظروف تم التعرف عليها أثناء المراجعة، جعلت المراجع يعتقد أن ذلك المستند قد لا يكون موثوقاً.
- تحديد المراجع للأمور الرئيسية للمراجعة أو تحديده لعدم وجود أمور رئيسة للمراجعة يلزم الإبلاغ عنها، وذلك في حالة انطباق معيار المراجعة (701).¹⁴

...

الملحق

(راجع: الفقرة 1)

المتطلبات الخاصة لتوثيق أعمال المراجعة في معايير المراجعة الأخرى

يحدد هذا الملحق فقرات وردت في معايير المراجعة الأخرى وتحتوي على متطلبات خاصة فيما يتعلق بالتوثيق. ولا تعد هذه القائمة بديلاً عن النظر في المتطلبات وما يتعلق بها من مواد تطبيقية ومواد تفسيرية أخرى في معايير المراجعة.

- معيار المراجعة (210) "الاتفاق على شروط ارتباطات المراجعة"، الفقرات 10-12
- معيار المراجعة (220) (المحدث) "إدارة الجودة لمراجعة القوائم المالية"، الفقرة 41
- معيار المراجعة (240) "مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية"، الفقرات 45-48
- معيار المراجعة (250) (المحدث) "مراعاة الأنظمة واللوائح عند مراجعة القوائم المالية"، الفقرة 30
- معيار المراجعة (260) "الاتصال بالمكلفين بالحوكمة"، الفقرة 24
- معيار المراجعة (300) "التخطيط لمراجعة القوائم المالية"، الفقرة 12
- معيار المراجعة (315) (المحدث في عام 2019) "التعرف على مخاطر التحريف الجوهرية وتقييمها"، الفقرة 38
- معيار المراجعة (320) "الأهمية النسبية عند تخطيط وتنفيذ المراجعة"، الفقرة 14
- معيار المراجعة (330) "استجابات المراجع للمخاطر المقيمة"، الفقرات 28-30
- معيار المراجعة (450) "تقويم التحريفات المكتشفة خلال المراجعة"، الفقرة 15
- معيار المراجعة (540) (المحدث) "مراجعة التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات"، الفقرة 39
- معيار المراجعة (550) "الأطراف ذات العلاقة"، الفقرة 28

¹³ معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024) "الاستمرارية"

¹⁴ معيار المراجعة (701) "الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة في تقرير المراجع المستقل"

- معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024) "الاستمرارية"، الفقرة 44
- معيار المراجعة (600) (المحدث) "اعتبارات خاصة - عمليات مراجعة القوائم المالية للمجموعات (بما في ذلك عمل مراجعي مكونات المجموعة)"، الفقرة 59
- معيار المراجعة (610) "استخدام عمل المراجعين الداخليين"، الفقرتان 36 و 37
- معيار المراجعة (720) "مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالمعلومات الأخرى"، الفقرة 25

معيار المراجعة (250) (المحدث) "مراعاة الأنظمة واللوائح عند مراجعة القوائم المالية"

...

المتطلبات

...

الإبلاغ والتقرير عن عدم الالتزام المحدد حدوثه أو المشتبه في حدوثه

...

التقرير عن عدم الالتزام المحدد حدوثه أو المشتبه في حدوثه لسلطة معنية خارج المنشأة

29. إذا حدد المراجع حدوث، أو اشتبه في حدوث، عدم التزام بالأنظمة واللوائح، فيجب عليه أن يحدد ما إذا كانت الأنظمة أو اللوائح أو المتطلبات المسلكية ذات الصلة: (راجع: الفقرات 28-34)

(أ) تتطلب من المراجع أن يقرر عن ذلك لسلطة معنية خارج المنشأة.

(ب) تفرض مسؤوليات أو حقوقاً قد يكون من المناسب بموجها، في ظل الظروف القائمة، التقرير عن ذلك لسلطة معنية خارج المنشأة.

...

المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

...

مراعاة المراجع للالتزام بالأنظمة واللوائح

...

إجراءات تحديد حالات عدم الالتزام - الأنظمة واللوائح الأخرى (راجع: الفقرتين 6، 15)

13أ. قد تحتاج بعض الأنظمة واللوائح الأخرى إلى انتباه خاص من جانب المراجع لأن لها تأثيراً أساسياً على عمليات المنشأة (كما هو مبين في الفقرة 6(ب)). وقد يتسبب عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح التي لها تأثير أساسي على عمليات المنشأة في توقف عمليات المنشأة، أو التشكيك في قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.¹⁵ فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون لعدم الالتزام بمتطلبات ترخيص المنشأة أو متطلب آخر لتنفيذ عمليات المنشأة مثل هذا الأثر (مثل عدم التزام البنك بمتطلبات رأس المال أو الاستثمار). ويوجد أيضاً العديد من الأنظمة واللوائح

¹⁵ انظر معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024) "الاستمرارية"

التي تتعلق بشكل أساسي بالجوانب التشغيلية للمنشأة التي لا تؤثر عادةً على القوائم المالية ولا تتضمنها نُظُم معلومات المنشأة ذات الصلة بالتقرير المالي.

...

الإبلاغ والتقرير عن عدم الالتزام المحدد حدوثه أو المشتبه في حدوثه

...

التقرير عن عدم الالتزام المحدد حدوثه أو المشتبه في حدوثه لسلطة معنية خارج المنشأة (راجع: الفقرة 29)

28أ. قد يكون من الضروري أو من المناسب في ظل الظروف القائمة التقرير عن عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح، المحدد حدوثه أو المشتبه في حدوثه، إلى سلطة معنية خارج المنشأة لأن:

(أ) الأنظمة أو اللوائح أو المتطلبات المسلكية ذات الصلة تتطلب من المراجع التقرير عنها (انظر الفقرة 29)؛ أو

(ب) المراجع قد حدد أن التقرير يعد تصرفاً مناسباً كاستجابة لعدم الالتزام المحدد حدوثه أو المشتبه في حدوثه، وفقاً للمتطلبات المسلكية ذات الصلة (انظر الفقرة 30)؛ أو

(ج) الأنظمة أو اللوائح أو المتطلبات المسلكية ذات الصلة تمنح المراجع الحق في القيام بذلك (انظر الفقرة 31).

...

31أ. حتى إذا كانت الأنظمة أو اللوائح أو المتطلبات المسلكية ذات الصلة لا تتضمن متطلبات تتناول التقرير عن عدم الالتزام المحدد حدوثه أو المشتبه في حدوثه، فإنها قد تمنح المراجع الحق في التقرير عن عدم الالتزام المحدد حدوثه أو المشتبه في حدوثه لسلطة معنية خارج المنشأة. فعلى سبيل المثال، عند مراجعة القوائم المالية للمؤسسات المالية، قد يكون للمراجع الحق بموجب الأنظمة أو اللوائح في مناقشة أمور مثل عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح المحدد حدوثه أو المشتبه في حدوثه مع سلطة إشرافية.

...

معيار المراجعة (260) "الاتصال بالمكلفين بالحوكمة"

...

المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

...

الأمر الواجب الإبلاغ بها

...

النتائج المهمة من المراجعة (راجع: الفقرة 16)

...

الصعوبات المهمة التي تتم مواجهتها أثناء المراجعة (راجع: الفقرة 16(ب))

21أ. قد تتضمن الصعوبات المهمة التي تتم مواجهتها أثناء المراجعة أموراً مثل:

- التأخيرات المهمة من جانب الإدارة، أو عدم تواجد موظفي المنشأة، أو عدم رغبة الإدارة في توفير المعلومات الضرورية لقيام المراجع بتنفيذ إجراءات المراجعة.
 - تحديد فترة زمنية وجيزة بشكل غير معقول لإتمام المراجعة.
 - الحاجة لبذل جهد كبير غير متوقع للحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة.
 - عدم توفر معلومات متوقعة.
 - فرض قيود على المراجع من قبل الإدارة.
 - عدم استعداد الإدارة لإجراء تقييمها لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، أو مد فترة هذا التقييم، عند مطالبتها بذلك.¹⁶
- وفي بعض الظروف، قد تشكل مثل هذه الصعوبات قيوداً على النطاق، مما قد يؤدي إلى تعديل رأي المراجع.¹⁷

...

الظروف التي تؤثر على شكل ومضمون تقرير المراجع (راجع: الفقرة 16(د))

...

24أ. من بين الظروف التي يكون فيها المراجع مطالباً بإدراج، أو قد يرى أنه من الضروري إدراج، معلومات إضافية في تقريره وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والتي يلزم إبلاغ المكلفين بالحوكمة بها، على سبيل المثال، ما يلي:

- عندما يتوقع المراجع تعديل الرأي في تقريره وفقاً لمعيار المراجعة (705).¹⁸
 - عندما يتم التقرير عن عدم التأكد الجوهرى المتعلق بالاستمرارية وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024).¹⁹
 - عند الإبلاغ بالأمر الرئيسة للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (701).²⁰
 - عندما يرى المراجع أنه من الضروري إدراج فقرة لفت انتباهه أو فقرة أمر آخر وفقاً لمعيار المراجعة (706)،²¹ أو عندما يكون مطالباً بالقيام بذلك بموجب المعايير الدولية للمراجعة الأخرى المعتمدة في المملكة العربية السعودية.
 - عندما يخلص المراجع إلى وجود تحريف جوهري غير مصحح في المعلومات الأخرى وفقاً لمعيار المراجعة (720).²²
- ففي مثل هذه الظروف، قد يرى المراجع أنه من المفيد تزويد المكلفين بالحوكمة بمسودة لتقرير المراجع لتسهيل مناقشة الكيفية التي سيتم بها تناول هذه الأمور في تقرير المراجع.

...

¹⁶ انظر معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024) "الاستمرارية"، الفقرة 42(هـ)

¹⁷ معيار المراجعة (705) "التعديلات على الرأي في تقرير المراجع المستقل"

¹⁸ معيار المراجعة (705)، الفقرة 30

¹⁹ معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024) "الاستمرارية"، الفقرة 42(و) 25(د)

²⁰ معيار المراجعة (701)، الفقرة 17

²¹ معيار المراجعة (706) "فقرات لفت الانتباه وفقرات أمور أخرى في تقرير المراجع المستقل"، الفقرة 12

²² معيار المراجعة (720) "مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالمعلومات الأخرى"، الفقرة 18(أ)

الملحق الأول

(راجع: الفقرة 3)

المتطلبات المحددة في معيار إدارة الجودة (1) ومعايير المراجعة الأخرى التي تشير إلى الاتصال بالمكلفين بالحوكمة

يحدد هذا الملحق الفقرات الواردة في معيار إدارة الجودة (1)²³ ومعايير المراجعة الأخرى التي تتطلب إبلاغ المكلفين بالحوكمة بأمر معين. ولا تعد هذه القائمة بديلاً عن النظر في المتطلبات وما يتعلق بها من مواد تطبيقية ومواد تفسيرية أخرى في معايير المراجعة.

- معيار إدارة الجودة (1) "إدارة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة أو فحص القوائم المالية أو ارتباطات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات العلاقة"، الفقرة 34(هـ)
- معيار المراجعة (240) "مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالغمش عند مراجعة القوائم المالية"، الفقرات 22، 39(ج)، 41 - 43
- معيار المراجعة (250) (المحدث) "مراعاة الأنظمة واللوائح عند مراجعة القوائم المالية"، الفقرات 15، 20، 23-25
- معيار المراجعة (265) "إبلاغ أوجه القصور في الرقابة الداخلية للمكلفين بالحوكمة والإدارة"، الفقرة 9
- معيار المراجعة (450) "تقويم التحريفات المكتشفة خلال المراجعة"، الفقرتان 13 و12
- معيار المراجعة (505) "المصادقات الخارجية"، الفقرة 9
- معيار المراجعة (510) "ارتباطات المراجعة لأول مرة - الأرصدة الافتتاحية"، الفقرة 7
- معيار المراجعة (540) (المحدث) "مراجعة التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات"، الفقرة 38
- معيار المراجعة (550) "الأطراف ذات العلاقة"، الفقرة 27
- معيار المراجعة (560) "الأحداث اللاحقة"، الفقرات 7(ب)-(ج)، 10(أ)، 13(ب)، 14(أ)، 17
- معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024) "الاستمرارية"، الفقرات 41-42 الفقرة 25
- معيار المراجعة (600) (المحدث) "اعتبارات خاصة - عمليات مراجعة القوائم المالية للمجموعات (بما في ذلك عمل مراجعي مكونات المجموعة)"، الفقرة 57
- معيار المراجعة (610) "استخدام عمل المراجعين الداخليين"، الفقرتان 20 و31
- معيار المراجعة (700) "تكوين الرأي والتقرير عن القوائم المالية"، الفقرة 46
- معيار المراجعة (701) "الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة في تقرير المراجع المستقل"، الفقرة 17
- معيار المراجعة (705) "التعديلات على الرأي في تقرير المراجع المستقل"، الفقرات 12، 14، 23، 30
- معيار المراجعة (706) "فقرات لفت الانتباه وفقرات أمور أخرى في تقرير المراجع المستقل"، الفقرة 12
- معيار المراجعة (710) "المعلومات المقارنة - الأرقام المقابلة والقوائم المالية المقارنة"، الفقرة 18
- معيار المراجعة (720) "مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالمعلومات الأخرى"، الفقرات 17-19

...

²³ معيار إدارة الجودة (1) "إدارة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة أو فحص القوائم المالية أو ارتباطات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات العلاقة"

معييار المراجعة (315) (المحدث في عام 2019) "التعرف على مخاطر التحريف الجوهرى وتقييمها"

...

المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

...

إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة المتعلقة بها (راجع: الفقرات 13-18)

11أ. تتضمن مخاطر التحريف الجوهرى المطلوب التعرف عليها وتقييمها كلاً من المخاطر التي بسبب الغش والتي بسبب الخطأ، وكلاهما مشمول في هذا المعيار. ومع ذلك، ونظراً لأهمية الغش فقد تضمن معيار المراجعة (240) متطلبات وإرشادات إضافية بشأن إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة المتعلقة بها، من أجل الحصول على المعلومات التي تُستخدم في التعرف على مخاطر التحريف الجوهرى بسبب الغش وتقييمها.²⁴ وتنص أيضاً معايير المراجعة الآتية على متطلبات وإرشادات إضافية بشأن التعرف على مخاطر التحريف الجوهرى التي تتعلق بأمر أو ظروف محددة، وتقييمها.

- معيار المراجعة (540) (المحدث)²⁵ فيما يخص التقديرات المحاسبية؛
- معيار المراجعة (550) فيما يخص العلاقات والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة؛
- معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024)²⁶ فيما يخص الاستمرارية؛
- معيار المراجعة (600) (المحدث)²⁷ فيما يخص القوائم المالية للمجموعات.

...

تقويم بيئة الرقابة (راجع: الفقرة 21(ب))

...

المعلومات التي تم الحصول عليها من خارج دفتر الأستاذ العام ودفاتر الأستاذ المساعدة

138أ. قد تحتوي القوائم المالية على معلومات تم الحصول عليها من خارج دفتر الأستاذ العام ودفاتر الأستاذ المساعدة. ومن أمثلة المعلومات التي قد يأخذها المراجع في الحسبان:

- المعلومات التي تم الحصول عليها من اتفاقيات الإيجار، ذات الصلة بالإفصاحات الواردة في القوائم المالية.
- المعلومات المفصّل عنها في القوائم المالية والتي يتم إعدادها من خلال نظام إدارة المخاطر المنشأة.
- معلومات القيمة العادلة المقدمة من الخبراء الذين استعانت بهم الإدارة والمفصّل عنها في القوائم المالية.
- المعلومات المفصّل عنها في القوائم المالية، والتي تم الحصول عليها من نماذج أو من عمليات حسابية أخرى مستخدمة لوضع التقديرات المحاسبية المثبتة أو المفصّل عنها في القوائم المالية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالبيانات والافتراضات الأساسية المستخدمة في تلك النماذج، مثل:

²⁴ معيار المراجعة (240)، الفقرات 12-27

²⁵ معيار المراجعة (540) (المُحدَّث) "مراجعة التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات"

²⁶ معيار المراجعة (570) (المُحدَّث في عام 2024) "الاستمرارية"

²⁷ معيار المراجعة (600) (المُحدَّث) "اعتبارات خاصة - عمليات مراجعة القوائم المالية للمجموعات (بما في ذلك عمل مراجعي مكونات المجموعة)"

التعديلات الاستباقية ولغرض الاتساق على المعايير الأخرى

- الافتراضات المعدة داخلياً والتي قد تؤثر على العمر الإنتاجي لأصل من الأصول، أو
- البيانات التي تتأثر بعوامل خارجة عن سيطرة المنشأة، مثل معدلات الفائدة.
- المعلومات المفصّل عنها في القوائم المالية عن تحليلات الحساسية المستنبطة من النماذج المالية، والتي تدل على أن الإدارة قد أخذت في الحسبان الافتراضات البديلة.
- المعلومات المثبتة أو المفصّل عنها في القوائم المالية، والتي تم الحصول عليها من الإقرارات والسجلات الضريبية الخاصة بالمنشأة.
- المعلومات المفصّل عنها في القوائم المالية، والتي تم الحصول عليها من التحليلات المعدة لدعم تقييم الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، مثل الإفصاحات، إن وجدت، ذات العلاقة بأحداث أو حالات تم تحديدها على أنها قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.²⁸

...

التعرف على مخاطر التحريف الجوهرية على مستوى القوائم المالية وتقييمها

195أ. تشير مخاطر التحريف الجوهرية على مستوى القوائم المالية إلى مخاطر التحريف الجوهرية التي تتعلق على نحو واسع الانتشار بالقوائم المالية ككل، ويمكن أن تؤثر على العديد من الإقرارات. والمخاطر التي من هذا النوع ليست بالضرورة أن تكون مخاطر يمكن التعرف عليها في إقرارات معينة على مستوى فئات المعاملات أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات (على سبيل المثال، خطر تجاوز الإدارة لأدوات الرقابة). وعلى الأصح، فإنها تمثل ظروفاً يمكن أن تزيد بشكل واسع الانتشار مخاطر التحريف الجوهرية على مستوى الإقرارات. ومما يدعم تقييم المراجع لمخاطر التحريف الجوهرية على مستوى القوائم المالية، تقويمه لما إذا كانت المخاطر التي تم التعرف عليها تتعلق على نحو واسع الانتشار بالقوائم المالية. وفي حالات أخرى، يمكن أيضاً التعرف على عدد من الإقرارات المعرضة للخطر، وبالتالي، يمكن أن تؤثر على تعرف المراجع على مخاطر التحريف الجوهرية على مستوى الإقرارات، وعلى تقييمه لها.

مثال:

تواجه المنشأة خسائر تشغيلية ومشكلات في السيولة وتعتمد على تمويل لم يتم الحصول عليه بعد. في مثل هذه الظروف، قد يستنتج المراجع أن استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة ينشأ عنه خطر تحريف جوهري على مستوى القوائم المالية. وفي هذه الحالة، قد يلزم تطبيق الإطار المحاسبي باستخدام أحد أسس التصفية، الأمر الذي من المرجح أن يؤثر بشكل واسع الانتشار على جميع الإقرارات.

...

الملحق الأول

(راجع: الفقرات 61أ-67)

اعتبارات لفهم المنشأة ونموذج أعمالها

...

أهداف ونطاق نموذج أعمال المنشأة

...

²⁸ معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024)، الفقرة 25أ-29، الفقرتان 49-20.

4. قد يكون لخطر الأعمال تبعات فورية على خطر التحريف الجوهرى لفئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات على مستوى الإقرارات أو على مستوى القوائم المالية. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي خطر الأعمال الناشئ عن حدوث انخفاض كبير في القيم السوقية للعقارات إلى زيادة خطر التحريف الجوهرى المرتبط بإقرارات التقويم لمقرض يقدم قروضاً متوسطة الأجل بضمان عقاري. ومع ذلك، فإن نفس الخطر قد تكون له أيضاً تبعات أطول أمداً، خاصةً عندما يقترن بتراجع اقتصادي حاد يرفع في نفس الوقت من الخطر الكامن للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر القروض. وقد يشير صافي التعرض للخسائر الائتمانية، الناتج عن ذلك، إلى أحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. وفي هذه الحالة، يمكن أن تنتج عن ذلك انعكاسات على استنتاج الإدارة، والمراجع، بشأن مناسبة استخدام المنشأة كأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستنتاجيهما لحقيقة وجود عدم تأكد جوهرى. ولذلك، يُنظر فيما إذا كان خطر الأعمال قد يؤدي إلى خطر تحريف جوهرى في ضوء ظروف المنشأة. ويحتوي الملحق الثاني على أمثلة لأحداث وحالات قد ينشأ عنها وجود مخاطر للتحريف الجوهرى.

معيار المراجعة (450) "تقويم التحريفات المكتشفة خلال المراجعة"

المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

تقويم تأثير التحريفات غير المُصحَّحة (راجع: الفقرتين 10-11)

17أ. بالإضافة لذلك، يتم النظر في كل تحريف منفرد في إفصاح نوعي، لتقويم تأثيره على الإفصاحات ذات الصلة، وكذلك تأثيره العام على القوائم المالية ككل. ويُعد تحديد ما إذا كان تحريف ما في إفصاح نوعي جوهرياً، في سياق إطار التقرير المالي المنطبق والظروف الخاصة بالمنشأة، مسألة تنطوي على ممارسة الحكم المهني. ومن بين الأمثلة التي قد تكون فيها هذه التحريفات جوهرية ما يلي:

- الأوصاف غير الدقيقة أو غير المكتملة للمعلومات المتعلقة بالأهداف والسياسات والآليات الخاصة بإدارة رأس المال للمنشآت التي لها أنشطة تأمين وأنشطة مصرفية.
- إغفال ذكر معلومات عن أحداث أو ظروف قد تؤدي إلى خسارة هبوط في القيمة (على سبيل المثال، انخفاض كبير على المدى الطويل في الطلب على معدن أو سلعة) في منشأة لها عمليات تعدين.
- عدم كفاية الإفصاحات عن قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.²⁹
- الوصف غير الصحيح لسياسة محاسبية تتعلق ببند مهم في قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل الشامل أو قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو قائمة التدفقات النقدية.
- الوصف غير الكافي لحساسية سعر الصرف في منشأة تزاوُل أنشطة تجارية دولية.

معيار المراجعة (500) "أدلة المراجعة"

²⁹ معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024) "الاستمرارية"، الفقرات 32-33

نطاق هذا المعيار

1. يوضح هذا المعيار الدولي للمراجعة ما يُعد أدلة مراجعة عند مراجعة القوائم المالية، ويتناول مسؤولية المراجع عن تصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة للحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة حتى يكون قادراً على استخلاص استنتاجات معقولة تشكل أساساً لرأيه.
2. ينطبق هذا المعيار على جميع أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها خلال سير المراجعة. وتتناول معايير المراجعة الأخرى جوانب محددة من المراجعة (على سبيل المثال، معيار المراجعة (315) (المحدث في عام 2019)³⁰، وأدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها فيما يتعلق بموضوع معين (على سبيل المثال، معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024)³¹)، وإجراءات محددة للحصول على أدلة المراجعة (على سبيل المثال، معيار المراجعة (520)³²)، وتقويم ما إذا كان قد تم الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة (معيار المراجعة (200)³³ ومعيار المراجعة (330)³⁴).

...

معيار المراجعة (510) "ارتباطات المراجعة لأول مرة - الأرصدة الافتتاحية"

...

المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

...

الملحق

(راجع: الفقرة 8)

مثالان توضيحيان لتقارير المراجعين التي تضم آراءً معدلة

المثال التوضيحي (1):

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

- مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة ليست مراجعة لمجموعة (أي أن معيار المراجعة (600) (المُحدَّث)³⁵ غير منطبق).

...

30 معيار المراجعة (315) (المحدث في عام 2019) "التعرف على مخاطر التعريف الجوهري وتقييمها"

31 معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024) "الاستمرارية"

32 معيار المراجعة (520) "الإجراءات التحليلية"

33 معيار المراجعة (200) "الأهداف العامة للمراجع المستقل والقيام بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة"

34 معيار المراجعة (330) "استجابات المراجع للمخاطر المُقيّمة"

35 معيار المراجعة (600) (المُحدَّث) "اعتبارات خاصة - عمليات مراجعة القوائم المالية للمجموعات (بما في ذلك عمل مراجعي مكونات المجموعة)"

- استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، استنتج المراجع أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024).³⁶

...

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

التقرير عن مراجعة القوائم المالية³⁷

الرأي المتحفظ

...

أساس الرأي المتحفظ

...

الاستمرارية

لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالاستمرارية³⁸*

في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وأثناء تكوين رأينا بشأنها، فإننا قد استنتجنا أنه من المناسب للإدارة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية. واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فإننا لم نحدد وجود عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

واستنتاجاتنا هذه تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا وهي ليست ضماناً لقدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

أمر آخر

...

المثال التوضيحي (2):

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

- مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة ليست مراجعة لمجموعة (أي أن معيار المراجعة (600) (المُحدَّث) غير منطبق).

...

³⁶ معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024) "الاستمرارية"

³⁷ العنوان الفرعي "التقرير عن مراجعة القوائم المالية" غير ضروري في الظروف التي لا يكون فيها العنوان الفرعي الثاني "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى" منطبقاً.

³⁸ هذا العنوان الفرعي الإضافي قد يكون مفيداً لتعزيز فهم المستخدمين المستهدفين لطبيعة الأمور التي يتناولها قسم "الاستمرارية" في تقرير المراجع.

* لأغراض التطبيق في المملكة، فإن هذا العنوان الفرعي ليس متطلباً وإنما إرشادياً يمكن للمراجع إضافته متى قدر أهمية ذلك.

- استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، استنتج المراجع أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024).

...

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

التقرير عن مراجعة القوائم المالية³⁹

الآراء

...

أساس الآراء، بما في ذلك أساس الرأي المتحفظ في الأداء المالي والتدفقات النقدية

...

الاستمرارية

لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالاستمرارية⁴⁰ *

في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وأثناء تكوين رأينا بشأنها، فإننا قد استنتجنا أنه من المناسب للإدارة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية. واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فإننا لم نحدد وجود عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

واستنتاجاتنا هذه تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا وهي ليست ضماناً لقدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

...

أمر آخر

...

معيار المراجعة (540) (المحدث) "مراجعة التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات"

...

المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

...

³⁹ العنوان الفرعي "التقرير عن مراجعة القوائم المالية" غير ضروري في الظروف التي لا يكون فيها العنوان الفرعي الثاني "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى" منطبقاً.

⁴⁰ هذا العنوان الفرعي الإضافي قد يكون مفيداً لتعزيز فهم المستخدمين المستهدفين لطبيعة الأمور التي يتناولها قسم "الاستمرارية" في تقرير المراجع.

* لأغراض التطبيق في المملكة، فإن هذا العنوان الفرعي ليس متطلباً وإنما إرشادياً يمكن للمراجع إضافته متى قدر أهمية ذلك.

التعرف على مخاطر التحريف الجوهرى وتقييمها (راجع: الفقرتين 4، 16)

...

عدم تأكد التقدير (راجع: الفقرة 16(أ))

...

75أ. في بعض الحالات، قد يؤثر عدم تأكد التقدير المتعلق بتقدير محاسبي على الحكم المهني للمراجع بشأن ما إذا كان يوجد عدم تأكد جوهرى فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. ويحدد معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024)⁴¹ متطلبات ويقدم إرشادات في مثل هذه الظروف.

...

المؤشرات على احتمال تحيز الإدارة (راجع: الفقرة 32)

...

135أ. قد تؤثر المؤشرات على احتمال تحيز الإدارة على استنتاج المراجع بشأن ما إذا كان تقييم المراجع للمخاطر وما يتعلق بها من استجابات لا يزال مناسباً. وقد يحتاج المراجع أيضاً إلى النظر في الآثار المنعكسة على جوانب المراجعة الأخرى،⁴² بما في ذلك الحاجة إلى التشكيك أيضاً في مدى مناسبة اجتهادات الإدارة عند إجراء التقديرات المحاسبية. وقد تؤثر المؤشرات على احتمال تحيز الإدارة أيضاً على استنتاج المراجع بشأن ما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرى، وفقاً لما تمت مناقشته في معيار المراجعة (700).⁴³

...

معيار المراجعة (560) "الأحداث اللاحقة"

...

المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

...

الأحداث التي تقع بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ تقرير المراجع (راجع: الفقرات 6-9)

...

الاستفسار (راجع: الفقرة 7(ب))

9أ. عند الاستفسار من الإدارة، والمكلفين بالحوكمة، حسب مقتضى الحال، عمّا إذا كانت أي أحداث لاحقة قد وقعت ويمكن أن تؤثر على القوائم المالية، فإن المراجع قد يستفسر عن الوضع الحالي للبنود التي تمت المحاسبة عنها على أساس بيانات أولية أو غير حاسمة. وقد يطرح استفسارات معينة بشأن الأمور الآتية:

- ما إذا كان قد تم الدخول في تعهدات أو عمليات اقتراض أو ضمانات جديدة.

⁴¹ معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024) "الاستمرارية"

⁴² معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024)، الفقرات 68أ-71

⁴³ معيار المراجعة (700)، الفقرة 11

التعديلات الاستتباعية ولغرض الاتساق على المعايير الأخرى

- ما إذا كان قد تم تنفيذ عمليات بيع أو اقتناء للأصول، أو تم التخطيط لذلك.
- ما إذا كانت هناك زيادات في رأس المال أو في إصدار أدوات المديونية، مثل إصدار أسهم أو سندات دين جديدة، أو إبرام اتفاقية دمج أو تصفية أو التخطيط لها.
- ما إذا كانت هناك أي أصول تمت مصادرتها من قبل الحكومة، أو تعرضت للتلف، على سبيل المثال بسبب حريق أو فيضان.
- ما إذا كان قد طرأت أي مستجدات تتعلق بالالتزامات المحتملة.
- ما إذا كانت هناك أي تعديلات محاسبية غير عادية تم إجراؤها، أو من المرتقب إجراؤها.
- ما إذا كانت هناك أي أحداث قد وقعت أو من المحتمل أن تقع، تثير تساؤلات بشأن مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة في القوائم المالية، كما هو الحال على سبيل المثال في حالة ما إذا كانت تلك الأحداث تدعو إلى التساؤل بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية.
- ما إذا كانت أي أحداث قد وقعت ولها صلة بقياس التقديرات أو المخصصات الواردة في القوائم المالية.
- ما إذا كانت أي أحداث قد وقعت ولها صلة بقابلية استرداد الأصول.

...

معيير المراجعة (580) "الإفادات المكتوبة"

...

الملحق الأول

(راجع: الفقرة 2)

قائمة بمعايير المراجعة التي تحتوي على متطلبات للحصول على إفادات مكتوبة

يحدد هذا الملحق فقرات وردت في معايير المراجعة الأخرى وتتطلب إفادات مكتوبة خاصة بموضوعات محددة. ولا تعد هذه القائمة بديلاً عن النظر في المتطلبات وما يتعلق بها من مواد تطبيقية ومواد تفسيرية أخرى في معايير المراجعة.

- معيار المراجعة (240) "مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية"، الفقرة 40
- معيار المراجعة (250) (المُحدَّث) "مراجعة الأنظمة واللوائح عند مراجعة القوائم المالية"، الفقرة 17
- معيار المراجعة (450) "تقويم التحريفات المكتشفة خلال المراجعة"، الفقرة 14
- معيار المراجعة (501) "أدلة المراجعة - اعتبارات معينة لبنود مُختارة"، الفقرة 12
- معيار المراجعة (540) (المُحدَّث) "مراجعة التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات"، الفقرة 37
- معيار المراجعة (550) "الأطراف ذات العلاقة"، الفقرة 26
- معيار المراجعة (560) "الأحداث اللاحقة"، الفقرة 9
- معيار المراجعة (570) (المُحدَّث في عام 2024) "الاستمرارية"، الفقرات 39-40 الفقرة 46(هـ)
- معيار المراجعة (710) "المعلومات المقارنة - الأرقام المقابلة والقوائم المالية المقارنة"، الفقرة 9
- معيار المراجعة (720) "مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالمعلومات الأخرى"، الفقرة 13(ج)

الملحق الثاني

(راجع: الفقرة 21أ)

مثال توضيحي لخطاب الإفادات

يتضمن الخطاب التوضيحي التالي إفادات مكتوبة يتطلها هذا المعيار ومعايير المراجعة الأخرى. ويُفترض في هذا التوضيح أن إطار التقرير المالي المنطبق هو المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية؛ وأن المتطلب الوارد في معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024)⁴⁴ للحصول على إفادة مكتوبة غير ذي صلة؛ وأنه لا توجد استثناءات للإفادات المكتوبة المطلوبة. وفي حالة وجود استثناءات، فإن الإفادات ستحتاج إلى تعديل لتعكس هذه الاستثناءات.

...

معييار المراجعة (600) (المُحدَّث) "اعتبارات خاصة - عمليات مراجعة القوائم المالية للمجموعات (بما في ذلك عمل مراجعي مكونات المجموعة)"

...

المتطلبات

...

فهم المجموعة وبيئتها وإطار التقرير المالي المنطبق ونظام الرقابة الداخلية للمجموعة

...

اعتبارات عند إشراك مراجعي المكونات

31. يجب على مراجع المجموعة إبلاغ مراجعي المكونات في الوقت المناسب بما يلي: (راجع: الفقرة 106أ)

- (أ) الأمور التي يحدد مراجع المجموعة أنها ذات صلة بتصميم أو تنفيذ مراجع المكون لإجراءات تقييم المخاطر لأغراض مراجعة المجموعة؛
- (ب) عند تطبيق معيار المراجعة (550)،⁴⁵ العلاقات أو المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي حددتها إدارة المجموعة، وأي أطراف أخرى ذات علاقة يكون مراجع المجموعة على دراية بها، والتي تُعد ذات صلة بعمل مراجع المكون؛ (راجع: الفقرة 107أ)
- (ج) عند تطبيق معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024)،⁴⁶ الأحداث أو الظروف التي حددتها إدارة المجموعة أو التي حددها مراجع المجموعة التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة والتي تُعد ذات صلة بعمل مراجع المكون.

...

⁴⁴ معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024) "الاستمرارية"

⁴⁵ معيار المراجعة (550) "الأطراف ذات العلاقة"، الفقرة 17

⁴⁶ معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024) "الاستمرارية"

الملحق الأول

(راجع: الفقرة 45)

مثال توضيحي لتقرير المراجع المستقل عندما يكون مراجع المجموعة غير قادر على الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة لتوفير أساس للرأي الخاص بمراجعة المجموعة

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:
• هذه مراجعة لمجموعة كاملة من القوائم المالية الموحدة لمنشأة غير مدرجة باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة هي مراجعة مجموعة لمنشأة لها منشآت تابعة (أي أن معيار المراجعة (600) (المحدث) منطبق).
...
• استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، استنتج المراجع أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024).
• المراجع غير مطالب بالإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (701)، ولم يقرر الإبلاغ عنها على أي نحو آخر. ⁴⁷
...

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة⁴⁸

الرأي المتحفظ

...

أساس الرأي المتحفظ

...

الاستمرارية

لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالاستمرارية⁴⁹ *

في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وأثناء تكوين رأينا بشأنها، فإننا قد استنتجنا أنه من المناسب للإدارة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية الموحدة. واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فإننا لم نحدد وجود عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة.

⁴⁷ معيار المراجعة (701) "الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة في تقرير المراجع المستقل"

⁴⁸ العنوان الفرعي "التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" غير ضروري في الظروف التي لا يكون فيها العنوان الفرعي الثاني "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى" منطبقاً.

⁴⁹ هذا العنوان الفرعي الإضافي قد يكون مفيداً لتعزيز فهم المستخدم من طبيعة الأمور التي يتناولها قسم "الاستمرارية" في تقرير المراجع.

* لأغراض التطبيق في المملكة، فإن هذا العنوان الفرعي ليس متطلباً وإنما إرشادياً يمكن للمراجع إضافته متى قدر أهمية ذلك.

التعديلات الاستتباعية ولغرض الاتساق على المعايير الأخرى

واستنتاجاتنا هذه تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا وهي ليست ضماناً لقدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

...

المعلومات الأخرى [أو عنوان آخر إذا كان ذلك مناسباً مثل "معلومات أخرى بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها"]

...

معييار المراجعة (610) "استخدام عمل المراجعين الداخليين"

...

المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

...

تحديد طبيعة ومدى عمل وظيفة المراجعة الداخلية الذي يمكن استخدامه

العوامل التي تؤثر على تحديد طبيعة ومدى عمل وظيفة المراجعة الداخلية الذي يمكن استخدامه (راجع: الفقرات 17-19)

...

الأحكام عند تخطيط وتنفيذ إجراءات المراجعة وتقييم النتائج (راجع: الفقرتين 18(أ)، 30(أ))

...

19. نظراً لأن المراجع الخارجي يتحمل وحده المسؤولية عن إبداء رأي المراجعة، فيلزمه اتخاذ الأحكام المهمة في ارتباط المراجعة وفقاً للفقرة 18. وتتضمن الأحكام المهمة ما يلي:

- تقييم مخاطر التحريف الجوهرية؛
- تقييم كفاية الاختبارات المنفذة؛
- تقييم مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة؛
- تقييم التقديرات المحاسبية المهمة؛
- تقييم مدى كفاية الإفصاحات الواردة في القوائم المالية، والأمور الأخرى التي تؤثر على تقرير المراجع.

...

المعييار الدولي للمراجعة (700) "تكوين الرأي والتقرير عن القوائم المالية"

...

المتطلبات

...

تقرير المراجع

...

تقرير المراجع عن عمليات المراجعة التي تمت وفقاً لمعايير المراجعة

...

الاستمرارية

29. يجب على المراجع أن يُعدّ تقريره وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024).⁵⁰

...

المسؤوليات عن القوائم المالية

...

34. يجب أن يصف هذا القسم من تقرير المراجع مسؤولية الإدارة عمّا يلي: (راجع: الفقرات 46-49أ)

(أ) إعداد القوائم المالية وفقاً لإطار التقرير المالي المنطبق، والرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهرى، سواء بسبب غش أو خطأ:

(ب) تقييم قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة⁵¹ وما إذا كان استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة مناسباً، بالإضافة إلى الإفصاح عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، في حالة الانطباق. ويجب أن يتضمن توضيح مسؤولية الإدارة عن هذا التقييم وصفاً للحالات التي يكون من المناسب فيها استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة. (راجع: الفقرة 49أ)

...

تقرير المراجع المفروض بموجب نظام أو لائحة

50. إذا كان المراجع مطالباً بموجب الأنظمة أو اللوائح في دولة معينة باستخدام تنسيق أو صيغة محددة لتقرير المراجع، فلا يجوز أن يشير تقرير المراجع إلى المعايير الدولية للمراجعة إلا إذا تضمن كحد أدنى كل عنصر من العناصر الآتية: (راجع: الفقرتين 71أ-72أ)

(أ) عنواناً.

(ب) المخاطب بالتقرير، وفقاً لما تتطلبه ظروف الارتباط.

(ج) قسم الرأي الذي يحتوي على إبداء رأي في القوائم المالية، وإشارة إلى إطار التقرير المالي المنطبق المستخدم في إعداد القوائم المالية (بما في ذلك تحديد الدولة منشأ إطار التقرير المالي، إذالم يكن المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، أو المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام، انظر الفقرة 27).

(د) تحديد القوائم المالية للمنشأة التي تمت مراجعتها.

(هـ) عبارة تنص على أن المراجع مستقل عن المنشأة، وفقاً للمتطلبات المسلكية ذات الصلة المتعلقة بالمراجعة، وأنه قد أوفى بمسؤولياته المسلكية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات.

(1) ويجب أن تحدد هذه العبارة الدولة منشأ المتطلبات المسلكية ذات الصلة، أو تشير إلى الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة.

⁵⁰ معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024) "الاستمرارية"، الفقرات 24-23-34-38

⁵¹ معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024)، الفقرة 2

- (2) إذا كانت المتطلبات المسلكية ذات الصلة تتطلب من المراجع الإفصاح علناً عندما يكون قد طبق متطلبات الاستقلال التي تخص مراجعة القوائم المالية لمنشآت معينة، فيجب أن تشير تلك العبارة إلى استقلال المراجع عن المنشأة وفقاً لمتطلبات الاستقلال المنطبقة على مراجعة تلك المنشآت.
- (و) قسماً يتناول متطلبات التقرير الواردة في الفقرات 34-35 و36(ج) من معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024)، ولا يتعارض معها.
- (ز) عند الاقتضاء، قسم "أساس الرأي المتحفظ (المعارض)"، يتناول متطلبات التقرير الواردة في الفقرة 35(ب) من معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024)، ولا يتعارض معها.
- (ح) عند الاقتضاء، قسماً يتضمن المعلومات التي يتطلبها معيار المراجعة (701)، أو المعلومات الإضافية المتعلقة بالمراجعة التي تفرضها أنظمة أو لوائح والتي تتناول، ولا تتعارض مع، متطلبات التقرير الواردة في ذلك المعيار.⁵² (راجع: الفقرات 73أ-76أ)
- (ط) عند الاقتضاء، قسماً يتناول متطلبات التقرير الواردة في الفقرة 24 من معيار المراجعة (720).
- (ي) وصفاً لمسؤوليات الإدارة عن إعداد القوائم المالية، وتحديداً لأولئك المسؤولين عن الإشراف على آلية التقرير المالي، يتناول المتطلبات الواردة في الفقرات 33-36، ولا يتعارض معها.
- (ك) إشارةً إلى المعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والأنظمة أو اللوائح، ووصفاً لمسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية، يتناول المتطلبات الواردة في الفقرات 37-40، ولا يتعارض معها. (راجع: الفقرات 51أ-54)
- (ل) فيما يخص عمليات مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الغرض العام لمنشآت مدرجة، اسم الشريك المسؤول عن الارتباط ما لم يكن من المتوقع بدرجة معقولة، وذلك في ظروف نادرة للغاية، أن يؤدي ذلك الإفصاح إلى تهديد كبير للأمن الشخصي.
- (م) توقيع المراجع.
- (ن) عنوان المراجع.
- (س) تاريخ تقرير المراجع.

الملحق

(راجع: الفقرة 19أ)

أمثلة توضيحية لتقارير المراجع المستقل عن القوائم المالية

المثال التوضيحي (1): تقرير المراجع عن القوائم المالية لمنشأة مدرجة، والمعدة وفقاً لإطار عرض عادل

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

- مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة مدرجة باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة ليست مراجعة لمجموعة (أي أن معيار المراجعة (600) (المُحدَّث) غير منطبق).

- استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، استنتج المراجع أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024).
- تم الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة، وفقاً لمعيار المراجعة (701).

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

التقرير عن مراجعة القوائم المالية⁵³

الرأي

...

أساس الرأي

...

الاستمرارية

لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالاستمرارية⁵⁴*

في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وأثناء تكوين رأينا بشأنها، فإننا قد استنتجنا أنه من المناسب للإدارة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية. واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فإننا لم نحدد وجود عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

واستنتاجاتنا هذه تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا وهي ليست ضماناً لقدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

...

الأمور الرئيسية للمراجعة

...

المثال التوضيحي (2): تقرير المراجع عن القوائم المالية الموحدة لمنشأة مدرجة، والمُعَدَّة وفقاً لإطار عرض عادل

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

⁵³ العنوان الفرعي "التقرير عن مراجعة القوائم المالية" غير ضروري في الظروف التي لا يكون فيها العنوان الفرعي الثاني "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى" منطبقاً.

⁵⁴ هذا العنوان الفرعي الإضافي قد يكون مفيداً لتعزيز فهم المستخدم من طبيعة الأمور التي يتناولها قسم "الاستمرارية" في تقرير المراجع.

* لأغراض التطبيق في المملكة، فإن هذا العنوان الفرعي ليس متطلباً وإنما إرشادياً يمكن للمراجع إضافته متى قدر أهمية ذلك.

- مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية الموحدة لمنشأة مدرجة باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة هي مراجعة مجموعة منشأة لها منشآت تابعة (أي أن معيار المراجعة (600) (المحدث) منطبق).
- ...
- استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، استنتج المراجع أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024).
- تم الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة، وفقاً لمعيار المراجعة (701).
- ...

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة⁵⁵

الرأي

...

أساس الرأي

...

الاستمرارية

لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالاستمرارية^{56*}

في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وأثناء تكوين رأينا بشأنها، فإننا قد استنتجنا أنه من المناسب للإدارة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية الموحدة. واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فإننا لم نحدد وجود عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة.

واستنتاجاتنا هذه تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا وهي ليست ضماناً لقدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

...

الأمور الرئيسية للمراجعة

...

المثال التوضيحي (3): تقرير المراجع عن القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة، والمعدة وفقاً لإطار عرض عادل

⁵⁵ العنوان الفرعي "التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" غير ضروري في الظروف التي لا يكون فيها العنوان الفرعي الثاني "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى" منطبقاً.

⁵⁶ هذا العنوان الفرعي الإضافي قد يكون مفيداً لتعزيز فهم المستخدمين المستهدفين لطبيعة الأمور التي يتناولها قسم "الاستمرارية" في تقرير المراجع.

* لأغراض التطبيق في المملكة، فإن هذا العنوان الفرعي ليس متطلباً وإنما إرشادياً يمكن للمراجع إضافته متى قدر أهمية ذلك.

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:
• مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة ليست مراجعة لمجموعة (أي أن معيار المراجعة (600) (المُحدَّث) غير منطبق).
...
• استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، استنتج المراجع أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024).
• المراجع غير مطالب بالإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (701)، ولم يقرر الإبلاغ عنها على أي نحو آخر.
...

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

الرأي

...

أساس الرأي

...

الاستمرارية

لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالاستمرارية^{57*}

في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وأثناء تكوين رأينا بشأنها، فإننا قد استنتجنا أنه من المناسب للإدارة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية. واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فإننا لم نحدد وجود عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

واستنتاجاتنا هذه تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا وهي ليست ضماناً لقدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

...

المعلومات الأخرى [أو عنوان آخر إذا كان ذلك مناسباً مثل "معلومات أخرى بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها"]

...

المثال التوضيحي (4): تقرير المراجع عن القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة، والمُعَدَّة وفقاً لإطار التزام ذي غرض عام

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

⁵⁷ هذا العنوان الفرعي الإضافي قد يكون مفيداً لتعزيز فهم المستخدمين المستهدفين لطبيعة الأمور التي يتناولها قسم "الاستمرارية" في تقرير المراجع.

* لأغراض التطبيق في المملكة، فإن هذا العنوان الفرعي ليس متطلباً وإنما إرشادياً يمكن للمراجع إضافته متى قدر أهمية ذلك.

- مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة، مطلوبة بموجب نظام أو لائحة. والمراجعة ليست مراجعة لمجموعة (أي أن معيار المراجعة (600) (المُحدَّث) غير منطبق).
- ...
- استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، استنتج المراجع أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024).
- المراجع غير مطالب بالإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (701)، ولم يقرر الإبلاغ عنها على أي نحو آخر.
- ...

تقرير المراجع المستقل

[المخاطبون المعنيون]

الرأي

...

أساس الرأي

...

الاستمرارية

لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالاستمرارية^{58*}

في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وأثناء تكوين رأينا بشأنها، فإننا قد استنتجنا أنه من المناسب للإدارة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية. واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فإننا لم نحدد وجود عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

واستنتاجاتنا هذه تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا وهي ليست ضماناً لقدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

...

المعلومات الأخرى [أو عنوان آخر إذا كان ذلك مناسباً مثل "معلومات أخرى بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها"]

...

معيار المراجعة (701) "الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة في تقرير المراجع المستقل"

مقدمة

نطاق هذا المعيار

⁵⁸ هذا العنوان الفرعي الإضافي قد يكون مفيداً لتعزيز فهم المستخدم من المستهدفين لطبيعة الأمور التي يتناولها قسم "الاستمرارية" في تقرير المراجع.

* لأغراض التطبيق في المملكة، فإن هذا العنوان الفرعي ليس متطلباً وإنما إرشادياً يمكن للمراجع إضافته متى قدر أهمية ذلك.

...

4. يتم الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة في تقرير المراجع في سياق تكوين المراجع لرأيه في القوائم المالية ككل. ولا يُعد الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة في تقرير المراجع:

(أ) بديلاً عن الإفصاحات الواردة في القوائم المالية التي يطلب إطار التقرير المالي المنطبق من الإدارة تقديمها، أو التي تُعد ضرورية لأي سبب آخر لتحقيق العرض العادل؛ أو

(ب) بديلاً عن إبداء المراجع لرأي معدل، عندما يكون ذلك مطلوباً بموجب ظروف ارتباط مراجعة معين وفقاً لمعيار المراجعة (705):⁵⁹ أو

(ج) بديلاً عن عملية التقرير وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024):⁶⁰ أو

(د) رأياً منفصلاً عن أمور بعينها. (راجع: الفقرات 5-8)

...

المتطلبات

...

الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة

...

التفاعل بين وصف الأمور الرئيسية للمراجعة والعناصر الأخرى المطلوب إدراجها في تقرير المراجع

15. يُعد ما يلي، بطبيعته، من الأمور الرئيسية للمراجعة: الأمر الذي ينشأ عنه رأي معدل وفقاً لمعيار المراجعة (705). أو وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024)، ينشأ عنه عدم تأكيد جوهرى فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة أو عندما تكون الإدارة قد مارست اجتهادات مهمة أثناء استنتاجها أنه لا يوجد عدم تأكيد جوهرى. ومع ذلك، ففي مثل هذه الظروف، لا يجوز أن يتم إيضاح هذه الأمور في قسم الأمور الرئيسية للمراجعة في تقرير المراجع، ولا تنطبق المتطلبات الواردة في الفقرتين 13 و14. وبدلاً من ذلك، يجب على المراجع:

(أ) التقرير عن هذه الأمور وفقاً لمعايير المراجعة المنطبقة؛

(ب) إدراج إشارة في قسم الأمور الرئيسية للمراجعة إلى قسم أساس الرأي المتحفظ (المعارض) أو إلى قسم عدم التأكد الجوهرى المتعلق بالاستمرارية أو قسم الاستمرارية. (راجع: الفقرتين 6-7)

...

المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

نطاق هذا المعيار (راجع: الفقرة 2)

...

⁵⁹ معيار المراجعة (705) "التعديلات على الرأي في تقرير المراجع المستقل"

⁶⁰ معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024) "الاستمرارية"، الفقرات 22-23-34-38

61. عندما يُبدي المراجع رأياً متحفظاً أو معارضاً وفقاً لمعيار المراجعة (705)، فإن تقديم وصف للأمر الذي نشأ عنه الرأي المعدل في قسم أساس الرأي المتحفظ (المعارض) يساعد في تعزيز فهم المستخدمين المستهدفين والتعرف على مثل هذه الظروف عند حدوثها. ولذلك، فإن الإبلاغ عن هذا الأمر بشكل منفصل عن الإبلاغ عن الأمور الأخرى الرئيسية للمراجعة الموضحة في قسم الأمور الرئيسية للمراجعة يعطيه الأهمية المناسبة في تقرير المراجع (انظر الفقرة 15). ويتضمن ملحق معيار المراجعة (705) أمثلة توضيحية للكيفية التي تتأثر بها العبارات الاستهلالية في قسم الأمور الرئيسية للمراجعة عندما يبدي المراجع رأياً متحفظاً أو معارضاً، ويتم الإبلاغ عن أمور رئيسية أخرى للمراجعة في تقرير المراجع. وتوضح الفقرة 58 من هذا المعيار الكيفية التي يُعرض بها قسم الأمور الرئيسية للمراجعة عندما يقرر المراجع أنه لا توجد أي أمور رئيسية أخرى للمراجعة من المقرر الإبلاغ عنها في تقرير المراجع خلاف الأمور التي تم تناولها في قسم أساس الرأي المتحفظ (المعارض) أو قسم عدم التأكيد الجوهرى المتعلق بالاستمرارية في تقرير المراجع.

الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة

الإشارة إلى مكان الإفصاح عن الأمر في القوائم المالية (راجع: الفقرة 13)

41أ. بالإضافة إلى الإشارة إلى الإفصاحات ذات العلاقة، فقد يلفت المراجع الانتباه إلى جوانب رئيسية فيها. وقد يؤدي مدى الإفصاح من جانب الإدارة عن جوانب أو عوامل محددة فيما يتعلق بكيفية تأثير أمر معين على القوائم المالية للفترة الحالية إلى مساعدة المراجع في إبراز جوانب معينة للكيفية التي تم التعامل بها مع هذا الأمر أثناء المراجعة، بما يمكن المستخدمين المستهدفين من فهم الأسباب وراء اعتبار الأمر أحد الأمور الرئيسية للمراجعة. فعلى سبيل المثال، عندما تقدّم المنشأة إفصاحاً جاداً عن التقديرات المحاسبية، فقد يلفت المراجع الانتباه إلى الإفصاح عن الافتراضات الرئيسية، والإفصاح عن مدى النواتج المحتملة، والإفصاحات الكمية والنوعية الأخرى المتعلقة بالمصادر الرئيسية لعدم تأكد التقدير أو التقديرات المحاسبية المهمة، كجزء من تناول السبب في اعتبار أن الأمر كان أحد الأمور التي لها الأهمية البالغة عند المراجعة والكيفية التي تم التعامل بها مع الأمر أثناء المراجعة.

• عندما يخلص المراجع وفقاً لمعيار المراجعة (570) إلى أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، فإنه قد يحدد مع ذلك أن واحداً أو أكثر من الأمور المتعلقة بهذا الاستنتاج والنتيجة عن مجهود المراجع المبذول في العمل بموجب معيار المراجعة (570) تُعد أموراً رئيسية للمراجعة. وفي مثل هذه الظروف، يمكن أن يتضمن وصف المراجع للأمر الرئيسية للمراجعة في تقريره جوانب من الأحداث أو الظروف التي تم التعرف عليها والمنسجح عنها في القوائم المالية، مثل خسائر التشغيل الكبيرة، وتسهيلات الافتراض المتفاجئة، وإمكانية إعادة تمويل الديون، أو عدم الالتزام باتتفاقيات القروض، والعوامل المخففة ذات العلاقة.⁶⁴

كيفية التعامل مع الأمر أثناء المراجعة (راجع: الفقرة 13(ب))

شكل ومحتوى قسم الأمور الرئيسية للمراجعة في ظروف أخرى (راجع: الفقرة 16)

⁶⁴ انظر الفقرة 3 من معيار المراجعة (570).

58. يوضح ما يلي طريقة العرض في تقرير المراجع إذا قرر المراجع أنه لا توجد أمور رئيسة للمراجعة للإبلاغ عنها:

الأمر الرئيسية للمراجعة

[باستثناء الأمر الموضح في قسم أساس الرأي المتحفظ (المعارض) أو قسم عدم التأكيد الجوهرى المتعلق بالاستمرارية،] قررنا أنه لا توجد أي أمور رئيسة للمراجعة [أخرى] ليتم الإبلاغ عنها في تقريرنا.

...

معيار المراجعة (705) "التعديلات على الرأي في تقرير المراجع المستقل"

...

المتطلبات

...

شكل تقرير المراجع ومحتواه عندما يكون الرأي مُعدلاً

رأي المراجع

...

الامتناع عن إبداء رأي

19. عندما يمتنع المراجع عن إبداء رأي بسبب عدم القدرة على الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة، فيجب عليه:

- (أ) أن ينص على أنه لا يُبدي رأياً في القوائم المالية المرفقة؛
- (ب) أن ينص على أنه بسبب أهمية الأمر أو الأمور الموضحة في قسم أساس الامتناع عن إبداء رأي، فإنه لم يكن قادراً على الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة لتوفير أساس لإبداء رأي مراجعة في القوائم المالية؛
- (ج) أن يعدّل العبارة المطلوبة بموجب الفقرة 24(ب) من معيار المراجعة (700)، والتي تشير إلى أن القوائم المالية قد تمت مراجعتها، لتنص على أن المراجع تم تكليفه بمراجعة القوائم المالية.
- (د) أن ينص في قسم أساس الامتناع عن إبداء رأي على أنه غير قادر على التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية وما إذا كان يوجد عدم تأكيد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

...

الاعتبارات عندما يمتنع المراجع عن إبداء رأي في القوائم المالية

29. ما لم يكن ذلك مطلوباً بموجب الأنظمة أو اللوائح، فإنه عندما يمتنع المراجع عن إبداء رأي في القوائم المالية، فلا يجوز أن يتضمن تقريره قسماً عن:

- (أ) الأمر الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (701)؛⁶²

⁶² معيار المراجعة (701) "الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة في تقرير المراجع المستقل"، الفقرات 11-13

- (ب) الاستمرارية وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024):⁶³
- (ج) عدم التأكد الجوهرى المتعلق بالاستمرارية وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024):⁶⁴
- (د) المعلومات الأخرى وفقاً لمعيار المراجعة (720).⁶⁶ (راجع: الفقرة 26)

...

المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

...

شكل تقرير المراجع ومحتواه عندما يكون الرأي مُعدلاً

أمثلة توضيحية لتقارير المراجع (راجع: الفقرة 16)

17أ. يحتوي المثالان التوضيحيان (1) و(2) الواردان في الملحق على تقارير بأراء متحفظة ومعارضة، على الترتيب، بسبب أن القوائم المالية مُحرفة بشكلٍ جوهري.

18أ. يحتوي المثال التوضيحي (3) الوارد في الملحق على تقرير مراجع برأي متحفظ، بسبب أن المراجع لم يكن قادراً على الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة. ويحتوي المثال التوضيحي (4) على حالة امتناع عن إبداء رأي، بسبب عدم القدرة على الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة عن عنصر واحد في القوائم المالية. ويحتوي المثال التوضيحي (5) على حالة امتناع عن إبداء رأي، بسبب عدم القدرة على الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة عن عناصر متعددة في القوائم المالية. وفي كل حالة من الحالتين الأخيرتين، تُعد التأثيرات المحتملة لعدم القدرة على القوائم المالية تأثيرات جوهرية ومنتشرة. وتتضمن أيضاً ملاحق معايير المراجعة الأخرى التي تحتوي على متطلبات لألية التقرير، بما في ذلك معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024)،⁶⁵ أمثلة توضيحية لتقارير المراجع التي بها آراء معدلة.

...

الاعتبارات عندما يمتنع المراجع عن إبداء رأي في القوائم المالية (راجع: الفقرة 29)

26أ. يوفر النص على أسباب عدم قدرة المراجع على الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة، في قسم أساس الامتناع عن إبداء رأي في تقرير المراجع، معلومات تفيد المستخدمين في فهم أسباب امتناع المراجع عن إبداء رأي في القوائم المالية، وقد يوفر ذلك أيضاً حماية إضافية من الاعتماد غير المناسب على القوائم المالية. ومع ذلك، فإن الإبلاغ عن أي أمور رئيسة للمراجعة بخلاف الأمر أو الأمور التي نشأ عنها الامتناع عن إبداء الرأي قد يوحي بأن القوائم المالية ككل ذات مصداقية فيما يتعلق بتلك الأمور أكثر مما ينبغي في ظل الظروف القائمة، وسيكون غير متسق مع الامتناع عن إبداء رأي في القوائم المالية ككل. وبالمثل، سيكون من غير المناسب تضمين القسم "معلومات أخرى" وفقاً لمعيار المراجعة (720) لتناول نظر المراجع في اتساق المعلومات الأخرى مع القوائم المالية. وبناءً عليه، فإن الفقرة 29 من هذا المعيار تحظر تضمين أقسام معينة في تقرير المراجع عندما يمتنع المراجع عن إبداء رأي في القوائم المالية، ما لم يكن المراجع مطالباً بالإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة أو التقرير عن المعلومات الأخرى بموجب الأنظمة أو اللوائح.

⁶³ معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024) "الاستمرارية"، الفقرة 34

⁶⁴ معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024)، الفقرات 35-36

⁶⁵ معيار المراجعة (704) "الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة في تقرير المراجع المستقل"، الفقرات 41-43

⁶⁶ معيار المراجعة (720) "مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالمعلومات الأخرى"، الفقرة 54

⁶⁷ معيار المراجعة (570) "الاستمرارية"

الملحق

(راجع: الفقرات 17-18، أ25)

أمثلة توضيحية لتقارير المراجع المستقل التي تم فيها إدخال تعديلات على الرأي

...

<p>المثال التوضيحي (1) - رأي متحفظ بسبب تحريف جوهري في القوائم المالية</p> <p>لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:</p> <ul style="list-style-type: none">• مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة مدرجة باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة ليست مراجعة لمجموعة (أي أن معيار المراجعة (600) (المُحدَّث) ⁶⁸ غير منطبق).• استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، استنتج المراجع أنه لا يوجد عدم تأكيد جوهري وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024).• تم الإبلاغ عن الأمور الرئيسة للمراجعة، وفقاً لمعيار المراجعة (701).
--

...

...

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

التقرير عن مراجعة القوائم المالية⁶⁹

الرأي المتحفظ

...

أساس الرأي المتحفظ

...

الاستمرارية

⁶⁸ معيار المراجعة (600) (المُحدَّث) "اعتبارات خاصة - عمليات مراجعة القوائم المالية للمجموعات (ربما في ذلك عمل مراجعي مكونات المجموعة)"

⁶⁹ العنوان الفرعي "التقرير عن مراجعة القوائم المالية" غير ضروري في الظروف التي لا يكون فيها العنوان الفرعي الثاني "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى" منطبقاً.

لا يوجد عدم تأكيد جوهري فيما يتعلق بالاستمرارية^{70*}

في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وأثناء تكوين رأينا بشأنها، فإننا قد استنتجنا أنه من المناسب للإدارة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية. واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فإننا لم نحدد وجود عدم تأكيد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

واستنتاجاتنا هذه تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا وهي ليست ضماناً لقدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

...

المعلومات الأخرى [أو عنوان آخر إذا كان ذلك مناسباً مثل "معلومات أخرى بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها"]

...

الأمر الرئيسي للمراجعة

...

المثال التوضيحي (2) - رأي معارض بسبب تحريف جوهري في القوائم المالية الموحدة

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

- مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية الموحدة لمنشأة مدرجة باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة هي مراجعة مجموعة لمنشأة لها منشآت تابعة (أي أن معيار المراجعة (600) (المحدث) منطبق).

...

- استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، استنتج المراجع أنه لا يوجد عدم تأكيد جوهري وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024).

- معيار المراجعة (701) منطبق؛ ومع ذلك، فقد حدد المراجع أنه لا توجد أي أمور رئيسية للمراجعة بخلاف الأمر الموضح في قسم أساس الرأي المعارض.

...

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة⁷¹

الرأي المعارض

...

⁷⁰ هذا العنوان الفرعي الإضافي قد يكون مفيداً لتعزيز فهم المستخدمين المستهدفين لطبيعة الأمور التي يتناولها قسم "الاستمرارية" في تقرير المراجع.

* لأغراض التطبيق في المملكة، فإن هذا العنوان الفرعي ليس مطلباً وإنما إرشادياً يمكن للمراجع إضافته متى قدر أهمية ذلك.

⁷¹ العنوان الفرعي "التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" غير ضروري في الظروف التي لا يكون فيها العنوان الفرعي الثاني "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى" منطبقاً.

...

الاستمرارية

لا يوجد عدم تأكد جوهرى فيما يتعلق بالاستمرارية^{72*}

في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وأثناء تكوين رأينا بشأنها، فإننا قد استنتجنا أنه من المناسب للإدارة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة عند اعداد القوائم المالية الموحدة. واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فإننا لم نجد وجود عدم تأكد جوهرى فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة.

واستنتاجاتنا هذه تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا وهي ليست ضماناً لقدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

...

المعلومات الأخرى [أو عنوان آخر إذا كان ذلك مناسباً مثل "معلومات أخرى بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها"]

...

الأمر الرئيسية للمراجعة

...

المثال التوضيحي (3) - رأي متحفظ بسبب عدم قدرة المراجع على الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة فيما يتعلق بمنشأة أجنبية

زميلة

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

• مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية الموحدة لمنشأة مدرجة باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة هي مراجعة مجموعة منشأة لها منشآت تابعة (أي أن معيار المراجعة (600) (المحدث) منطبق).

...

• استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، استنتج المراجع أنه لا يوجد عدم تأكد جوهرى وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024).

• تم الإبلاغ عن الأمر الرئيسية للمراجعة، وفقاً لمعيار المراجعة (701).

...

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

⁷² هذا العنوان الفرعي الإضافي قد يكون مفيداً لتعزيز فهم المستخدمين المستهدفين لطبيعة الأمور التي يتناولها قسم "الاستمرارية" في تقرير المراجع.

* لأغراض التطبيق في المملكة، فإن هذا العنوان الفرعي ليس متطلباً وإنما إرشادياً يمكن للمراجع إضافته متى قدر أهمية ذلك.

التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة⁷³

الرأي المتحفظ

...

أساس الرأي المتحفظ

...

الاستمرارية

لا يوجد عدم تأكيد جوهري فيما يتعلق بالاستمرارية⁷⁴*

في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وأثناء تكوين رأينا بشأنها، فإننا قد استنتجنا أنه من المناسب للإدارة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية الموحدة. واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فإننا لم نحدد وجود عدم تأكيد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة.

واستنتاجاتنا هذه تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا وهي ليست ضماناً لقدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

...

المعلومات الأخرى [أو عنوان آخر إذا كان ذلك مناسباً مثل "معلومات أخرى بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها"]

...

الأمر الرئيسية للمراجعة

...

المثال التوضيحي (4) - الامتناع عن إبداء رأي بسبب عدم قدرة المراجع على الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة عن عنصر واحد في القوائم المالية الموحدة

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

- مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية الموحدة لمنشأة غير مدرجة باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة هي مراجعة مجموعة منشآت تابعة (أي أن معيار المراجعة (600) (المحدث) منطبق).

...

تقرير المراجع المستقل

⁷³ العنوان الفرعي "التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" غير ضروري في الظروف التي لا يكون فيها العنوان الفرعي الثاني "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى" منطبقاً.

⁷⁴ هذا العنوان الفرعي الإضافي قد يكون مفيداً لتعزيز فهم المستخدمين المستهدفين لطبيعة الأمور التي يتناولها قسم "الاستمرارية" في تقرير المراجع.

* لأغراض التطبيق في المملكة، فإن هذا العنوان الفرعي ليس متطلباً وإنما إرشادياً يمكن للمراجع إضافته متى قدر أهمية ذلك.

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مُخاطَب آخر مناسب]

التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة⁷⁵

الامتناع عن إبداء رأي

...

أساس الامتناع عن إبداء رأي

سُجِّل استثمار المجموعة في مشروعها المشترك مع الشركة (ص) بمبلغ ××× في قائمة المركز المالي الموحدة للمجموعة، ويمثل ذلك ما يزيد عن 90% من صافي أصول المجموعة كما في 31 ديسمبر 20×1. ولم يُسمح لنا بالوصول إلى إدارة الشركة (ص) ومراجعتها، بما في ذلك إلى توثيق مراجعي الشركة (ص) لأعمال المراجعة. ونتيجة لذلك، لم نتمكن من تحديد ما إذا كانت هناك أي تعديلات تُعد ضرورية فيما يتعلق بالحصة التناسبية الخاصة بالمجموعة في أصول الشركة (ص)، والتي تسيطر عليها سيطرة مشتركة، وحصتها التناسبية في التزامات الشركة (ص)، والتي هي مسؤولة عنها مسؤولية مشتركة، وحصتها التناسبية في دخل ومصروفات الشركة (ص) عن تلك السنة، والعناصر التي تتكون منها قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة.

ونحن غير قادرين على التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية الموحدة، وما إذا كان يوجد عدم تأكيد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة.

...

المثال التوضيحي (5) - الامتناع عن إبداء رأي بسبب عدم قدرة المراجع على الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة عن عناصر متعددة في القوائم المالية

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

- مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة ليست مراجعة لمجموعة (أي أن معيار المراجعة (600) (المحدث) غير منطبق).

...

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مُخاطَب آخر مناسب]

التقرير عن مراجعة القوائم المالية⁷⁶

الامتناع عن إبداء رأي

...

⁷⁵ العنوان الفرعي "التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" غير ضروري في الظروف التي لا يكون فيها العنوان الفرعي الثاني "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى" منطبقاً.

⁷⁶ العنوان الفرعي "التقرير عن مراجعة القوائم المالية" غير ضروري في الظروف التي لا يكون فيها العنوان الفرعي الثاني "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى" منطبقاً.

أساس الامتناع عن إبداء رأي

لم يتم التعاقد معنا كمراجعين للشركة إلا بعد 31 ديسمبر 20×1، وبالتالي لم نقوم بملاحظة جرد المخزون الفعلي في بداية السنة ونهايتها. ولم تتمكن من التوصل، عن طريق وسائل بديلة، إلى اقتناع بشأن كميات المخزون المحتفظ بها في 31 ديسمبر 20×0 و20×1، والتي تظهر في قائمتي المركز المالي بمبلغ ××× و ××× على الترتيب. وإضافة لذلك، فإن إدخال نظام إلكتروني جديد للمبالغ مستحقة التحصيل في شهر سبتمبر عام 20×1 أدى إلى أخطاء عديدة في تلك المبالغ. وحتى تاريخ تقريرنا، كانت الإدارة لا تزال بصدد تدارك أوجه القصور في النظام وتصحيح الأخطاء. ولم تتمكن عن طريق وسائل بديلة من التأكد أو التحقق من المبالغ مستحقة التحصيل الواردة في قائمة المركز المالي بمبلغ مجموع ××× كما في 31 ديسمبر 20×1. ونتيجة لهذه الأمور، لم تتمكن من تحديد ما إذا كانت هناك أي تعديلات ربما كان من الضروري إدخالها فيما يتعلق بما هو مسجل أو غير مسجل من المخزون والمبالغ مستحقة التحصيل، والعناصر التي تتكون منها قائمة الدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية.

ونحن غير قادرين على التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، وما إذا كان يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

...

معيير المراجعة (706) "فقرات لفت الانتباه وفقرات أمور أخرى في تقرير المراجع المستقل"

مقدمة

نطاق هذا المعيار

...

3. يضع معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024)⁷⁷ ومعيار المراجعة (720)⁷⁸ متطلبات ويقدمان إرشادات بشأن الإبلاغ في تقرير المراجع عن الاستمرارية والمعلومات الأخرى على الترتيب.

...

المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

...

الظروف التي قد تكون فيها فقرة لفت الانتباه ضرورية (راجع: الفقرتين 4، 8)

...

5. من أمثلة الظروف التي قد يرى المراجع أنه من الضروري فيها تضمين فقرة لفت انتباه ما يلي:

- وجود حالة عدم تأكد فيما يتعلق بالنتيجة المستقبلية لإجراء قضائي أو تنظيمي غير معهود، مما لا يُعد حدثاً أو ظرفاً قد يثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

⁷⁷ معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024) "الاستمرارية"

⁷⁸ معيار المراجعة (720) "مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالمعلومات الأخرى"

التعديلات الاستتباعية ولغرض الاتساق على المعايير الأخرى

- وقوع حدث لاحق مهم بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ تقرير المراجع.⁷⁹
- التطبيق المبكر (عندما يكون مسموحاً به) لمعيار محاسبي جديد له تأثير جوهري على القوائم المالية.
- وقوع كارثة كبيرة كان لها، أو لا يزال لها، تأثير كبير على المركز المالي للمنشأة.

...

تضمنين فقرة لفت انتباه في تقرير المراجع (راجع: الفقرة 9)

...

7. أ لا يؤثر تضمين فقرات لفت الانتباه في تقرير المراجع على رأي المراجع. ولا تُعد فقرة لفت الانتباه بديلاً عن:

- (أ) إبداء رأي معدل وفقاً لمعيار المراجعة (705) عندما تتطلب ذلك ظروف ارتباط المراجعة؛ أو
- (ب) الإفصاحات في القوائم المالية التي يتطلب إطار التقرير المالي المنطبق من الإدارة تقديمها، أو التي تُعد ضرورية لأي سبب آخر لتحقيق العرض العادل؛ أو
- (ج) التقرير وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024).⁸⁰ عند وجود عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

...

مكان فقرات لفت الانتباه وفقرات أمور أخرى في تقرير المراجع (راجع: الفقرتين 9، 11)

16. أ يعتمد مكان إضافة فقرة لفت الانتباه أو فقرة الأمر الآخر في تقرير المراجع على طبيعة المعلومات التي سيتم الإبلاغ بها، وحكم المراجع فيما يتعلق بالوزن النسبي للأهمية التي تمثلها تلك المعلومات للمستخدمين المستهدفين، مقارنةً بالعناصر الأخرى المطلوب التقرير عنها وفقاً لمعيار المراجعة (700). فعلى سبيل المثال:

فقرات لفت الانتباه

- عندما تتعلق فقرة لفت الانتباه بإطار التقرير المالي المنطبق، بما في ذلك الظروف التي يقرر فيها المراجع أن إطار التقرير المالي المفروض بموجب الأنظمة أو اللوائح لم يكن ل يتم قبوله لولا أنه مفروض بموجب الأنظمة أو اللوائح،⁸¹ فقد يرى المراجع أنه من الضروري وضع الفقرة مباشرةً بعد قسم الاستمرارية أو عدم التأكد الجوهري المتعلق بالاستمرارية لتوفير سياق مناسب لرأي المراجع.
- عندما يتم عرض قسم للأمور الرئيسية للمراجعة في تقرير المراجع، يمكن عرض فقرة لفت الانتباه إما قبل قسم الأمور الرئيسية للمراجعة أو بعده مباشرةً، استناداً إلى حكم المراجع فيما يتعلق بالوزن النسبي لأهمية المعلومات الواردة في فقرة لفت الانتباه. وقد يضيف المراجع أيضاً المزيد من السياق إلى عنوان "لفت الانتباه"، ومثال ذلك "لفت الانتباه - حدث لاحق"، لتمييز فقرة لفت الانتباه عن الأمور الفردية المبينة في قسم الأمور الرئيسية للمراجعة.

فقرات الأمور الأخرى

⁷⁹ معيار المراجعة (560)، الفقرة 6

⁸⁰ معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024)، الفقرات 34-38

⁸¹ على سبيل المثال، وفقاً لما هو مطلوب بموجب الفقرة 19 من معيار المراجعة (210) "الاتفاق على شروط ارتباطات المراجعة"، والفقرة 14 من معيار المراجعة (800) "اعتبارات خاصة - عمليات مراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً لأطر ذات غرض خاص".

الملحق الثالث

(راجع: الفقرة 17)

مثال توضيحي لتقرير مراجع مستقل يحتوي على قسم للأموال الرئيسية للمراجعة وفقرة لفت انتباه وفقرة أمور أخرى

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:
• مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة مدرجة باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة ليست مراجعة لمجموعة (أي أن معيار المراجعة (600) (المُحدَّث) ⁸² غير منطبق).
• استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، استنتج المراجع أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024).
• تم الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة، وفقاً لمعيار المراجعة (701).

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

التقرير عن مراجعة القوائم المالية⁸³

الرأي

...

أساس الرأي

...

الاستمرارية

لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالاستمرارية⁸⁴ *

⁸² معيار المراجعة (600) (المُحدَّث) "اعتبارات خاصة - عمليات مراجعة القوائم المالية للمجموعات (بما في ذلك عمل مراجعي مكونات المجموعة)"

⁸³ العنوان الفرعي "التقرير عن مراجعة القوائم المالية" غير ضروري في الظروف التي لا يكون فيها العنوان الفرعي الثاني "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى" منطبقاً.

⁸⁴ هذا العنوان الفرعي الإضافي قد يكون مفيداً لتعزيز فهم المستخدمين المستهدفين لطبيعة الأمور التي يتناولها قسم "الاستمرارية" في تقرير المراجع.

* لأغراض التطبيق في المملكة، فإن هذا العنوان الفرعي ليس متطلباً وإنما إرشادياً يمكن للمراجع إضافته متى قدر أهمية ذلك.

في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وأثناء تكوين رأينا بشأنها، فإننا قد استنتجنا أنه من المناسب للإدارة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية. واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فإننا لم نحدد وجود عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

واستنتاجاتنا هذه تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا وهي ليست ضماناً لقدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

...

لفت الانتباه⁸⁵

...

الأمر الرئيسة للمراجعة

...

أمر آخر

...

الملحق الرابع

(راجع: الفقرة 8)

مثال توضيحي لتقرير مراجع مستقل يحتوي على رأي متحفظ، بسبب الخروج عن إطار التقرير المالي المنطبق، ويتضمن فقرة لفت انتباه

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

• مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة ليست مراجعة لمجموعة (أي أن معيار المراجعة (600) (المُحدَّث) غير منطبق).

...

• استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، استنتج المراجع أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024).

...

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

التقرير عن مراجعة القوائم المالية⁸⁶

⁸⁵ وفقاً لما هو مشار إليه في الفقرة 16، يمكن عرض فقرة لفت الانتباه إما قبل قسم الأمور الرئيسة للمراجعة أو بعده مباشرة، استناداً إلى حكم المراجع فيما يتعلق بالوزن النسبي لأهمية المعلومات الواردة في فقرة لفت الانتباه.

⁸⁶ العنوان الفرعي "التقرير عن مراجعة القوائم المالية" غير ضروري في الظروف التي لا يكون فيها العنوان الفرعي الثاني "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى" منطبقاً.

الرأي المتحفظ

...

أساس الرأي المتحفظ

...

الاستمرارية

لا يوجد عدم تأكيد جوهري فيما يتعلق بالاستمرارية^{87*}

في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وأثناء تكوين رأينا بشأنها، فإننا قد استنتجنا أنه من المناسب للإدارة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية. واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فإننا لم نحدد وجود عدم تأكيد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

واستنتاجاتنا هذه تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا وهي ليست ضماناً لقدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

...

لفت انتباه - تأثيرات الحريق

...

معييار المراجعة (710) "المعلومات المقارنة - الأرقام المقابلة والقوائم المالية المقارنة"

...

الملحق

(راجع: الفقرات 5، 7، 10أ)

أمثلة توضيحية لتقارير المراجع المستقل

المثال التوضيحي (1) - الأرقام المقابلة

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

- مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة ليست مراجعة لمجموعة (أي أن معيار المراجعة (600) (المُحدَّث)⁸⁸ غير منطبق).

...

⁸⁷ هذا العنوان الفرعي الإضافي قد يكون مفيداً لتعزيز فهم المستخدمين المستهدفين لطبيعة الأمور التي يتناولها قسم "الاستمرارية" في تقرير المراجع.

* لأغراض التطبيق في المملكة، فإن هذا العنوان الفرعي ليس متطلباً وإنما إرشادياً يمكن للمراجع إضافته متى قدر أهمية ذلك.

⁸⁸ معيار المراجعة (600) (المُحدَّث) "اعتبارات خاصة - عمليات مراجعة القوائم المالية للمجموعات (ربما في ذلك عمل مراجعي مكونات المجموعة)"

- استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، استنتج المراجع أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024).⁸⁹
- المراجع غير مطالب بالإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (701)، ولم يقرر الإبلاغ عنها على أي نحو آخر.
- ...

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

التقرير عن مراجعة القوائم المالية⁹⁰

الرأي المتحفظ

...

أساس الرأي المتحفظ

...

الاستمرارية

لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالاستمرارية⁹¹*

في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وأثناء تكوين رأينا بشأنها، فإننا قد استنتجنا أنه من المناسب للإدارة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية. واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فإننا لم نحدد وجود عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

واستنتاجاتنا هذه تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا وهي ليست ضماناً لقدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

...

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية⁹²

...

⁸⁹ معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024) "الاستمرارية"

⁹⁰ العنوان الفرعي "التقرير عن مراجعة القوائم المالية" غير ضروري في الظروف التي لا يكون فيها العنوان الفرعي الثاني "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى" منطبقاً.

⁹¹ هذا العنوان الفرعي الإضافي قد يكون مفيداً لتعزيز قيم المستخدمين المستهدفين لطبيعة الأمور التي يتناولها قسم "الاستمرارية" في تقرير المراجع.

* لأغراض التطبيق في المملكة، فإن هذا العنوان الفرعي ليس متطلباً وإنما إرشادياً يمكن للمراجع إضافته متى قدر أهمية ذلك.

⁹² في جميع هذه الأمثلة التوضيحية لتقارير المراجع، قد يحتاج مصطلح الإدارة والمكلفون بالحوكمة إلى استبدالهما بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية.

المثال التوضيحي (2) - الأرقام المقابلة

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

- مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة ليست مراجعة لمجموعة (أي أن معيار المراجعة (600) (المُحدَّث) غير منطبق).
- ...
- استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، استنتج المراجع أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المُحدَّث في عام 2024).
- المراجع غير مطالب بالإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (701)، ولم يقرر الإبلاغ عنها على أي نحو آخر.
- ...

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

التقرير عن مراجعة القوائم المالية⁹³

الرأي المتحفظ

...

أساس الرأي المتحفظ

...

الاستمرارية

لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالاستمرارية^{94*}

في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وأثناء تكوين رأينا بشأنها، فإننا قد استنتجنا أنه من المناسب للإدارة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية. واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فإننا لم نحدد وجود عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

واستنتاجاتنا هذه تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا وهي ليست ضماناً لقدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

...

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية⁹⁵

⁹³ العنوان الفرعي "التقرير عن مراجعة القوائم المالية" غير ضروري في الظروف التي لا يكون فيها العنوان الفرعي الثاني "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى" منطبقاً.

⁹⁴ هذا العنوان الفرعي الإضافي قد يكون مفيداً لتعزيز فهم المستخدمين المستهدفين لطبيعة الأمور التي يتناولها قسم "الاستمرارية" في تقرير المراجع.

* لأغراض التطبيق في المملكة، فإن هذا العنوان الفرعي ليس متطلباً وإنما إرشادياً يمكن للمراجع إضافته متى قدر أهمية ذلك.

⁹⁵ قد يحتاج مصطلح الإدارة إلى استبداله بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية.

...

المثال التوضيحي (3) - الأرقام المقابلة

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

- مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة ليست مراجعة لمجموعة (أي أن معيار المراجعة (600) (المُحدَّث) غير منطبق).
- استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، استنتج المراجع أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024).
- المراجع غير مطالب بالإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (701)، ولم يقرر الإبلاغ عنها على أي نحو آخر.

...

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

التقرير عن مراجعة القوائم المالية⁹⁶

الرأي

...

أساس الرأي

...

الاستمرارية

لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالاستمرارية⁹⁷*

في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وأثناء تكوين رأينا بشأنها، فإننا قد استنتجنا أنه من المناسب للإدارة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية. واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فإننا لم نحدد وجود عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

واستنتاجاتنا هذه تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا وهي ليست ضماناً لقدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

...

⁹⁶ العنوان الفرعي "التقرير عن مراجعة القوائم المالية" غير ضروري في الظروف التي لا يكون فيها العنوان الفرعي الثاني "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى" منطبقاً.

⁹⁷ هذا العنوان الفرعي الإضافي قد يكون مفيداً لتعزيز فهم المستخدمين المستهدفين لطبيعة الأمور التي يتناولها قسم "الاستمرارية" في تقرير المراجع.

* لأغراض التطبيق في المملكة، فإن هذا العنوان الفرعي ليس متطلباً وإنما إرشادياً يمكن للمراجع إضافته متى قدر أهمية ذلك.

...

المثال التوضيحي (4) - القوائم المالية المقارنة

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

- مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة ليست مراجعة لمجموعة (أي أن معيار المراجعة (600) (المُحدَّث) غير منطبق).

...

- استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، استنتج المراجع أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024).

- المراجع غير مطالب بالإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (701)، ولم يقرر الإبلاغ عنها على أي نحو آخر.

...

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

التقرير عن مراجعة القوائم المالية⁹⁸

الرأي المتحفظ

...

أساس الرأي المتحفظ

...

الاستمرارية

لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالاستمرارية⁹⁹ *

في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وأثناء تكوين رأينا بشأنها، فإننا قد استنتجنا أنه من المناسب للإدارة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية. واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فإننا لم نحدد وجود عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

واستنتاجاتنا هذه تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا وهي ليست ضماناً لقدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

...

⁹⁸ العنوان الفرعي "التقرير عن مراجعة القوائم المالية" غير ضروري في الظروف التي لا يكون فيها العنوان الفرعي الثاني "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى" منطبقاً.

⁹⁹ هذا العنوان الفرعي الإضافي قد يكون مفيداً لتعزيز فهم المستخدم من طبيعة الأمور التي يتناولها قسم "الاستمرارية" في تقرير المراجع.

* لأغراض التطبيق في المملكة، فإن هذا العنوان الفرعي ليس متطلباً وإنما إرشادياً يمكن للمراجع إضافته متى قدر أهمية ذلك.

...

معييار المراجعة (720) "مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالمعلومات الأخرى"

...

المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

...

قراءة المعلومات الأخرى والنظر فيها (راجع: الفقرتين 14-15)

...

النظر فيما إذا كان هناك عدم اتساق جوهري بين المعلومات الأخرى والمعرفة التي حصل عليها المراجع أثناء المراجعة (راجع: الفقرة 14(ب))

...

32أ. قد تشمل المعرفة التي يكتسبها المراجع أثناء المراجعة أيضاً الأمور التي لها طابع مستقبلي. ومثل هذه الأمور قد تتضمن، على سبيل المثال، التوقعات التجارية والتدفقات النقدية المستقبلية التي يأخذها المراجع في الحسبان عند تقويم الافتراضات التي تستخدمها الإدارة في تطبيق اختبارات الهبوط في القيمة على الأصول غير الملموسة مثل الشهرة، أو عند تقويم تقدير الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.¹⁰¹

...

الملحق الثاني

(راجع: الفقرات 21-22، 53أ)

أمثلة توضيحية لتقارير المراجع المستقل فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى

...

المثال التوضيحي (1) - تقرير المراجع عن أية منشأة، سواءً مدرجة أو غير مدرجة، والذي يحتوي على رأي غير معدل عند حصول المراجع على جميع المعلومات الأخرى قبل تاريخ تقريره وعدم اكتشافه لتحريف جوهري في تلك المعلومات.

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

- مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة، سواءً كانت مدرجة أو غير مدرجة، باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة ليست مراجعة لمجموعة (أي أن معيار المراجعة (600) (المُحدَّث)¹⁰² غير منطبق).

¹⁰⁰ قد يحتاج مصطلح الإدارة إلى استبداله بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية.

¹⁰¹ معيار المراجعة (570) (المُحدَّث في عام 2024) "الاستمرارية"

¹⁰² معيار المراجعة (600) (المُحدَّث) "اعتبارات خاصة - عمليات مراجعة القوائم المالية للمجموعات (بما في ذلك عمل مراجعي مكونات المجموعة)"

...
• استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، استنتج المراجع أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024). ¹⁰³
• تم الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة، وفقاً لمعيار المراجعة (701). ¹⁰⁴
...

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

التقرير عن مراجعة القوائم المالية¹⁰⁵

الرأي

...

أساس الرأي

...

الاستمرارية

لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالاستمرارية¹⁰⁶،*

في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وأثناء تكوين رأينا بشأنها، فإننا قد استنتجنا أنه من المناسب للإدارة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية. واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فإننا لم نحدد وجود عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

واستنتاجاتنا هذه تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا وهي ليست ضماناً لقدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

...

الأمور الرئيسية للمراجعة¹⁰⁷

...

¹⁰³ معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024) "الاستمرارية"

¹⁰⁴ معيار المراجعة (701) "الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة في تقرير المراجع المستقل" قسم الأمور الرئيسية للمراجعة مطلوب للمنشآت المدرجة فقط.

¹⁰⁵ العنوان الفرعي "التقرير عن مراجعة القوائم المالية" غير ضروري في الظروف التي لا يكون فيها العنوان الفرعي الثاني "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى" منطقياً.

¹⁰⁶ هذا العنوان الفرعي الإضافي قد يكون مفيداً لتعزيز فهم المستخدمين المستهدفين لطبيعة الأمور التي يتناولها قسم "الاستمرارية" في تقرير المراجع.

* لأغراض التطبيق في المملكة، فإن هذا العنوان الفرعي ليس متطلباً وإنما إرشادياً يمكن للمراجع إضافته متى قدر أهمية ذلك.

¹⁰⁷ قسم الأمور الرئيسية للمراجعة مطلوب للمنشآت المدرجة فقط.

المثال التوضيحي (2) - تقرير المراجع عن منشأة مدرجة والذي يحتوي على رأي غير معدل عند حصول المراجع على جزء من المعلومات الأخرى قبل تاريخ تقريره وعدم اكتشافه لتحريف جوهري في تلك المعلومات، وتوقعه بالحصول على المعلومات الأخرى بعد تاريخ تقريره.

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

- مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة مدرجة باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة ليست مراجعة لمجموعة (أي أن معيار المراجعة (600) (المُحدَّث) غير منطبق).
- استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، استنتج المراجع أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024).
- تم الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة، وفقاً لمعيار المراجعة (701).

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

التقرير عن مراجعة القوائم المالية¹⁰⁸

الرأي

أساس الرأي

الاستمرارية

لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالاستمرارية¹⁰⁹ *

في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وأثناء تكوين رأينا بشأنها، فإننا قد استنتجنا أنه من المناسب للإدارة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية. واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فإننا لم نحدد وجود عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

واستنتاجاتنا هذه تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا وهي ليست ضماناً لقدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

الأمور الرئيسية للمراجعة

¹⁰⁸ العنوان الفرعي "التقرير عن مراجعة القوائم المالية" غير ضروري في الظروف التي لا يكون فيها العنوان الفرعي الثاني "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى" منطبقاً.

¹⁰⁹ هذا العنوان الفرعي الإضافي قد يكون مفيداً لتعزيز فهم المستخدمين المستهدفين لطبيعة الأمور التي يتناولها قسم "الاستمرارية" في تقرير المراجع.

* لأغراض التطبيق في المملكة، فإن هذا العنوان الفرعي ليس متطلباً وإنما إرشادياً يمكن للمراجع إضافته متى قدر أهمية ذلك.

...

المثال التوضيحي (3) - تقرير المراجع عن منشأة غير مدرجة والذي يحتوي على رأي غير معدل عند حصول المراجع على جزء من المعلومات الأخرى قبل تاريخ تقريره وعدم اكتشافه لتحريف جوهري في تلك المعلومات، وتوقعه بالحصول على المعلومات الأخرى بعد تاريخ تقريره.

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

• مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة ليست مراجعة لمجموعة (أي أن معيار المراجعة (600) (المُحدَّث) غير منطبق).

...

• استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، استنتج المراجع أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024).

• المراجع غير مطالب بالإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (701)، ولم يقرر الإبلاغ عنها على أي نحو آخر.

...

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

الرأي

...

أساس الرأي

...

الاستمرارية

لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالاستمرارية¹¹⁰*

في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وأثناء تكوين رأينا بشأنها، فإننا قد استنتجنا أنه من المناسب للإدارة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية. واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فإننا لم نحدد وجود عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

واستنتاجاتنا هذه تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا وهي ليست ضماناً لقدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

...

المعلومات الأخرى [أو عنوان آخر إذا كان ذلك مناسباً مثل "معلومات أخرى بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها"]

...

¹¹⁰ هذا العنوان الفرعي الإضافي قد يكون مفيداً لتعزيز فهم المستخدمين المستهدفين لطبيعة الأمور التي يتناولها قسم "الاستمرارية" في تقرير المراجع.

* لأغراض التطبيق في المملكة، فإن هذا العنوان الفرعي ليس متطلباً وإنما إرشادياً يمكن للمراجع إضافته متى قدر أهمية ذلك.

المثال التوضيحي (4) - تقرير المراجع عن منشأة مدرجة والذي يحتوي على رأي غير معدل عند عدم حصول المراجع على أي معلومات أخرى قبل تاريخ تقريره ولكنه يتوقع الحصول على المعلومات الأخرى بعد تاريخ تقريره.

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

- مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة مدرجة باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة ليست مراجعة لمجموعة (أي أن معيار المراجعة (600) (المُحدَّث) غير منطبق).
- استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، استنتج المراجع أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024).
- تم الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة، وفقاً لمعيار المراجعة (701).

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

التقرير عن مراجعة القوائم المالية¹¹¹

الرأي

...

أساس الرأي

...

الاستمرارية

لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالاستمرارية¹¹² *

في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وأثناء تكوين رأينا بشأنها، فإننا قد استنتجنا أنه من المناسب للإدارة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية. واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فإننا لم نحدد وجود عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

واستنتاجاتنا هذه تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا وهي ليست ضماناً لقدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

...

الأمور الرئيسية للمراجعة

¹¹¹ العنوان الفرعي "التقرير عن مراجعة القوائم المالية" غير ضروري في الظروف التي لا يكون فيها العنوان الفرعي الثاني "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى" منطبقاً.

¹¹² هذا العنوان الفرعي الإضافي قد يكون مفيداً لتعزيز فهم المستخدمين المستهدفين لطبيعة الأمور التي يتناولها قسم "الاستمرارية" في تقرير المراجع.

* لأغراض التطبيق في المملكة، فإن هذا العنوان الفرعي ليس متطلباً وإنما إرشادياً يمكن للمراجع إضافته متى قدر أهمية ذلك.

...

المثال التوضيحي (5) - تقرير المراجع عن أية منشأة، سواءً مدرجة أو غير مدرجة، والذي يحتوي على رأي غير معدل عند حصول المراجع على جميع المعلومات الأخرى قبل تاريخ تقريره وخلصه إلى وجود تحريف جوهري في تلك المعلومات.

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

• مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة، سواءً كانت مدرجة أو غير مدرجة، باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة ليست مراجعة لمجموعة (أي أن معيار المراجعة (600) (المُحدَّث) غير منطبق).

...

• استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، استنتج المراجع أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024).

• تم الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة، وفقاً لمعيار المراجعة (701).

...

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

...

الرأي

...

أساس الرأي

...

الاستمرارية

لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالاستمرارية^{113*}

في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وأثناء تكوين رأينا بشأنها، فإننا قد استنتجنا أنه من المناسب للإدارة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية. واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فإننا لم نحدد وجود عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

واستنتاجاتنا هذه تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا وهي ليست ضماناً لقدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

...

¹¹³ هذا العنوان الفرعي الإضافي قد يكون مفيداً لتعزيز فهم المستخدمين المستهدفين لطبيعة الأمور التي يتناولها قسم "الاستمرارية" في تقرير المراجع.

* لأغراض التطبيق في المملكة، فإن هذا العنوان الفرعي ليس متطلباً وإنما إرشادياً يمكن للمراجع إضافته متى قدر أهمية ذلك.

المعلومات الأخرى [أو عنوان آخر إذا كان ذلك مناسباً مثل "معلومات أخرى بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها"]

...

المثال التوضيحي (6) - تقرير المراجع عن أية منشأة، سواءً مدرجة أو غير مدرجة، والذي يحتوي على رأي معدل عند حصول المراجع على جميع المعلومات الأخرى قبل تاريخ تقريره ووجود قيد على النطاق فيما يتعلق ببند جوهري في القوائم المالية الموحدة يؤثر أيضاً على المعلومات الأخرى.

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

- مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية الموحدة لمنشأة، سواءً كانت مدرجة أو غير مدرجة، باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة هي مراجعة مجموعة (أي أن معيار المراجعة (600) (المحدث) منطبق).

...

- استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، استنتج المراجع أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024).

- تم الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة، وفقاً لمعيار المراجعة (701).

...

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

...

الرأي المتحفظ

...

أساس الرأي المتحفظ

...

الاستمرارية

لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالاستمرارية¹¹⁴*

في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وأثناء تكوين رأينا بشأنها، فإننا قد استنتجنا أنه من المناسب للإدارة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية الموحدة. واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فإننا لم نحدد وجود عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة.

واستنتاجاتنا هذه تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا وهي ليست ضماناً لقدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

...

¹¹⁴ هذا العنوان الفرعي الإضافي قد يكون مفيداً لتعزيز فهم المستخدمين المستهدفين لطبيعة الأمور التي يتناولها قسم "الاستمرارية" في تقرير المراجع.

* لأغراض التطبيق في المملكة، فإن هذا العنوان الفرعي ليس متطلباً وإنما إرشادياً يمكن للمراجع إضافته متى قدر أهمية ذلك.

المعلومات الأخرى [أو عنوان آخر إذا كان ذلك مناسباً مثل "معلومات أخرى بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها"]

...

المثال التوضيحي (7) - تقرير المراجع عن أية منشأة، سواءً مدرجة أو غير مدرجة، والذي يحتوي على رأي معارض عند حصول المراجع على جميع المعلومات الأخرى قبل تاريخ تقريره، وتأثير الرأي المعارض في القوائم المالية الموحدة أيضاً على المعلومات الأخرى.

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

• مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية الموحدة لمنشأة، سواءً كانت مدرجة أو غير مدرجة، باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة هي مراجعة مجموعة (أي أن معيار المراجعة (600) (المحدث) منطبق).

...

• استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، استنتج المراجع أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024).

• تم الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة، وفقاً لمعيار المراجعة (701).

...

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

الرأي المعارض

...

أساس الرأي المعارض

...

الاستمرارية

لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالاستمرارية¹¹⁵*

في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وأثناء تكوين رأينا بشأنها، فإننا قد استنتجنا أنه من المناسب للإدارة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية الموحدة. واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فإننا لم نحدد وجود عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة.

واستنتاجاتنا هذه تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا وهي ليست ضماناً لقدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

...

المعلومات الأخرى [أو عنوان آخر إذا كان ذلك مناسباً مثل "معلومات أخرى بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها"]

¹¹⁵ هذا العنوان الفرعي الإضافي قد يكون مفيداً لتعزيز فهم المستخدمين المستهدفين لطبيعة الأمور التي يتناولها قسم "الاستمرارية" في تقرير المراجع.

* لأغراض التطبيق في المملكة، فإن هذا العنوان الفرعي ليس متطلباً وإنما إرشادياً يمكن للمراجع إضافته متى قدر أهمية ذلك.

...

معييار المراجعة (800) "اعتبارات خاصة - عمليات مراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً لأطر ذات غرض خاص"

...

المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

...

الاعتبارات التي تؤخذ في الحسبان عند تكوين الرأي وإعداد التقرير (راجع: الفقرة 11)

13أ. يحتوي ملحق هذا المعيار على أمثلة توضيحية لتقارير المراجع المستقل عن قوائم مالية ذات غرض خاص. وقد تكون هناك أمثلة توضيحية أخرى لتقارير المراجع التي يمكن أن تكون ذات صلة بعملية التقرير عن القوائم المالية ذات الغرض الخاص (انظر على سبيل المثال، ملاحق معيار المراجعة (700) ومعيار المراجعة (705) 116 ومعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024) 117 ومعيار المراجعة (720) 118 ومعيار المراجعة (706) 119.

تطبيق معيار المراجعة (700) عند التقرير عن قوائم مالية ذات غرض خاص

...

الاستمرارية

15أ. قد يتم، أو لا يتم، إعداد القوائم المالية ذات الغرض الخاص وفقاً لإطار تقرير مالي يكون أساس الاستمرارية في المحاسبة ملائماً له (على سبيل المثال، لا يُعد أساس الاستمرارية في المحاسبة ملائماً لبعض القوائم المالية المعدة على أساس الضريبة في دول معينة). 120 وبناءً على إطار التقرير المالي المنطبق المستخدم في إعداد القوائم المالية ذات الغرض الخاص، فإن الوصف الوارد في تقرير المراجع لمسؤوليات الإدارة 121 فيما يتعلق بالاستمرارية قد يحتاج إلى تكيفه عند الضرورة. وقد يحتاج أيضاً الوصف الوارد في تقرير المراجع لمسؤوليات المراجع 122 إلى تكيفه عند الضرورة تبعاً لكيفية تطبيق معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024) في ظل ظروف الارتباط.

...

الملحق

(راجع: الفقرة 14)

أمثلة توضيحية لتقارير المراجع المستقل عن القوائم المالية ذات الغرض الخاص

116 معيار المراجعة (705) "التعديلات على الرأي في تقرير المراجع المستقل"

117 معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024) "الاستمرارية"

118 معيار المراجعة (720) "مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالمعلومات الأخرى"

119 معيار المراجعة (706) "فقرات لفت الانتباه وفقرات أمور أخرى في تقرير المراجع المستقل"

120 معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024)، الفقرة 2

121 معيار المراجعة (700)، الفقرتان 34(ب) و48أ

122 معيار المراجعة (700)، الفقرة 39(ب)(4).

المثال التوضيحي (1): تقرير مراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة، مُعدّة وفقاً لأحكام تقرير مالي لعقد ما (إطار التزام، لأغراض هذا المثال التوضيحي).

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

- تم إعداد القوائم المالية من قبل إدارة المنشأة وفقاً لأحكام تقرير مالي لعقد ما (بعبارة أخرى، إطار ذو غرض خاص). ولا تملك الإدارة إمكانية اختيار إطار التقرير المالي.
- استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، استنتج المراجع أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024).
- المراجع غير مطالب بالإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (701)، ولم يقرر الإبلاغ عنها على أي نحو آخر.

تقرير المراجع المستقل

[المخاطبون المعنيون]

الرأي

...

أساس الرأي

...

الاستمرارية

لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالاستمرارية¹²³*

في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وأثناء تكوين رأينا بشأنها، فإننا قد استنتجنا أنه من المناسب للإدارة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية. واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فإننا لم نحدد وجود عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

واستنتاجاتنا هذه تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا وهي ليست ضماناً لقدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

لفت انتباه – الأساس المحاسبي وتقييد التوزيع والاستخدام

نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح X المرفق بالقوائم المالية، الذي يوضح الأساس المحاسبي. وقد تم إعداد القوائم المالية لمساعدة الشركة في الالتزام بأحكام التقرير المالي للعقد المشار إليه أعلاه. ونتيجة لذلك، فإن القوائم المالية قد لا تكون مناسبة لأغراض أخرى. وتقريرنا مُعد فقط للشركة

¹²³ هذا العنوان الفرعي الإضافي قد يكون مفيداً لتعزيز فهم المستخدمين المستهدفين لطبيعة الأمور التي يتناولها قسم "الاستمرارية" في تقرير المراجع.

* لأغراض التطبيق في المملكة، فإن هذا العنوان الفرعي ليس متطلباً وإنما إرشادياً يمكن للمراجع إضافته متى قدر أهمية ذلك.

والشركة (ع)، ولا ينبغي توزيعه على، أو استخدامه من قبل، أي أطراف أخرى بخلاف الشركة أو الشركة (ع). ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية¹²⁴

...

المثال التوضيحي (2): تقرير مراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة، مُعدّة وفقاً لأساس محاسبة زكوي وضريبي في الدولة X (إطار التزام، لأغراض هذا المثال التوضيحي).

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

• مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية المعدة من قبل إدارة شركة تضامن، وفقاً لأساس محاسبة زكوي وضريبي في الدولة X (بعبارة أخرى، إطار ذو غرض خاص) لمساعدة الشركاء في إعداد إقرارات الزكاة وضريبة الدخل الخاصة بهم. ولا تملك الإدارة إمكانية اختيار إطار التقرير المالي.

...

• استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، استنتج المراجع أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024).

...

• المراجع غير مطالب بالإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (701)، ولم يقرر الإبلاغ عنها على أي نحو آخر.

...

تقرير المراجع المستقل

[المخاطبون المعنيون]

الرأي

...

أساس الرأي

...

الاستمرارية

لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالاستمرارية¹²⁵ *

¹²⁴ في جميع هذه الأمثلة التوضيحية لتقارير المراجع، قد يحتاج مصطلحا الإدارة والمكلفون بالحوكمة إلى استبدالهما بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية.

¹²⁵ هذا العنوان الفرعي الإضافي قد يكون مفيداً لتعزيز فهم المستخدمين المستهدفين لطبيعة الأمور التي يتناولها قسم "الاستمرارية" في تقرير المراجع.

* لأغراض التطبيق في المملكة، فإن هذا العنوان الفرعي ليس متطلباً وإنما إرشادياً يمكن للمراجع إضافته متى قدر أهمية ذلك.

في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وأثناء تكوين رأينا بشأنها، فإننا قد استنتجنا أنه من المناسب للإدارة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية. واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فإننا لم نحدد وجود عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

واستنتاجاتنا هذه تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا وهي ليست ضماناً لقدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

لفت انتباه – الأساس المحاسبي وتقييد التوزيع

نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح X المرفق بالقوائم المالية، الذي يوضح الأساس المحاسبي. وقد تم إعداد القوائم المالية لمساعدة الشركاء في شركة التضامن في إعداد إقرارات الزكاة وضريبة الدخل الخاصة بهم. ونتيجة لذلك، فإن القوائم المالية قد لا تكون مناسبة لأغراض أخرى. وتقريرنا مُعد فقط لشركة التضامن وشركائها، ولا ينبغي توزيعه على أي أطراف أخرى بخلاف شركة التضامن وشركائها. ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية¹²⁶

...

<p><u>المثال التوضيحي (3): تقرير مراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة مدرجة، مُعدّة وفقاً لأحكام تقرير مالي تم وضعه من جانب سلطة تنظيمية (إطار عرض عادل، لأغراض هذا المثال التوضيحي).</u></p> <p>لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:</p> <ul style="list-style-type: none">• مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة مدرجة، مُعدّة من قبل إدارة المنشأة، وفقاً لأحكام التقرير المالي التي وضعتها سلطة تنظيمية (بعبارة أخرى، إطار ذو غرض خاص) للوفاء بمتطلبات تلك السلطة. ولا تملك الإدارة إمكانية اختيار إطار التقرير المالي.• استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، استنتج المراجع أنه يوجد عدم تأكد جوهري وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024). ويُعد الإفصاح في القوائم المالية عن عدم التأكد الجوهري إفصاحاً كافياً.• المراجع مطالب من قبل السلطة التنظيمية بالإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (701).

...

...

...

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

الرأي

...

أساس الرأي

...

¹²⁶ خلال هذه الأمثلة التوضيحية لتقرير المراجع، قد يحتاج مصطلحا الإدارة والمكلفون بالحوكمة أن يتم استبدالهما بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية

لفت انتباه - الأساس المحاسبي

نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح Y المرفق بالقوائم المالية، الذي يوضح الأساس المحاسبي. وقد تم إعداد القوائم المالية لمساعدة الشركة في الوفاء بمتطلبات السلطة التنظيمية (ع). ونتيجة لذلك، فإن القوائم المالية قد لا تكون مناسبة لأغراض أخرى. ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

عدم التأكد الجوهرى المتعلق بالاستمرارية

نود أن نلفت الانتباه للإيضاح X المرفق بالقوائم المالية، الذي يشير إلى أن الشركة تكبدت صافي خسارة قدرها (س) خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 20x1، واعتباراً من ذلك التاريخ، تجاوزت الالتزامات المتداولة للشركة مجموع أصولها بمقدار (ص). ووفقاً لما هو مذكور في الإيضاح (6)، فإن هذه الأحداث أو الظروف، جنباً إلى جنب مع الأمور الأخرى المنصوص عليها في الإيضاح (6)، تشير إلى وجود عدم تأكد جوهرى، قد يثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

[وصف كيفية تقويم المراجع للتقييم الذي نفذته الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024)].

ووفقاً لما هو مذكور في الإيضاح X، فإن هذه الأحداث أو الظروف، جنباً إلى جنب مع الأمور الأخرى المنصوص عليها في الإيضاح X، تشير إلى وجود عدم تأكد جوهرى، قد يثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

وفي سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وأثناء تكوين رأينا بشأنها، فإننا قد استنتجنا أنه من المناسب للإدارة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية.

واستنتاجاتنا هذه تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا وهي ليست ضماناً لقدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

الأمر الرئيسة للمراجعة

الأمر الرئيسة للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المبنى، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور. وبالإضافة إلى الأمر الموضح في قسم "عدم التأكد الجوهرى المتعلق بالاستمرارية" أعلاه، حددنا الأمور الموضحة أدناه لتكون الأمر الرئيسة للمراجعة التي يلزم الإبلاغ عنها في تقريرنا.

[يتم وصف كل أمر من الأمور الرئيسة للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (701) وفقاً لما ينطبق على هذه المراجعة].

أمر آخر

...

معيار المراجعة (805) "اعتبارات خاصة - عمليات مراجعة قائمة مالية واحدة وعناصر أو حسابات أو بنود محددة في قائمة مالية"

...

المتطلبات

...

...

التقرير عن المجموعة الكاملة من القوائم المالية للمنشأة وعن قائمة مالية واحدة أو عنصر محدد في تلك القوائم المالية

...

14. إذا كان تقرير المراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة يتضمن:

- (أ) رأياً معدلاً وفقاً لمعيار المراجعة (705)؛ أو¹²⁷
- (ب) فقرة لفت انتباه أو فقرة أمر آخر، وفقاً لمعيار المراجعة (706)؛ أو¹²⁸
- (ج) قسماً بعنوان "عدم التأكد الجوهري المتعلق بالاستمرارية" وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024)؛ أو¹²⁹
- (د) إبلاغاً عن الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (701)؛¹³⁰ أو
- (هـ) عبارة تصف تحريفاً جوهرياً غير مصحح في المعلومات الأخرى وفقاً لمعيار المراجعة (720)؛¹³¹

فيجب على المراجع النظر في انعكاسات مثل هذه الأمور، إن وجدت، على مراجعة القائمة المالية الواحدة أو العنصر المحدد في إحدى القوائم المالية وعلى تقرير المراجع عنهما. (راجع: الفقرات 23أ-27)

...

المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

...

الاعتبارات التي تؤخذ في الحسبان عند قبول الارتباط

تطبيق معايير المراجعة (راجع: الفقرة 7)

...

6أ. إن الالتزام بمتطلبات معايير المراجعة ذات الصلة بمراجعة قائمة مالية واحدة أو عنصر محدد في إحدى القوائم المالية قد لا يكون ممكناً عملياً عندما لا يكون المراجع مكلفاً أيضاً بمراجعة المجموعة الكاملة من القوائم المالية للمنشأة. ففي مثل هذه الحالات، غالباً لا يكون فهم المراجع للمنشأة وبيئتها، بما في ذلك رقابتها الداخلية، هو نفس الفهم الذي يحظى به المراجع الذي يراجع أيضاً المجموعة الكاملة من القوائم المالية للمنشأة. ولا يملك المراجع أيضاً أدلة المراجعة عن الجودة العامة للسجلات المحاسبية أو المعلومات المحاسبية الأخرى التي كان سيتم الحصول عليها عند إجراء مراجعة للمجموعة الكاملة من القوائم المالية للمنشأة. وبناءً عليه، قد يحتاج المراجع إلى أدلة إضافية لتأييد أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها من السجلات المحاسبية. وفي حالة مراجعة عنصر محدد في قائمة مالية، فإن بعض معايير المراجعة

¹²⁷ معيار المراجعة (705) "التعديلات على الرأي في تقرير المراجع المستقل"

¹²⁸ معيار المراجعة (706) "فقرات لفت الانتباه وفقرات أمور أخرى في تقرير المراجع المستقل"

¹²⁹ معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024) "الاستمرارية"، الفتحة الفقرات 35-36-22

¹³⁰ معيار المراجعة (701) "الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة في تقرير المراجع المستقل"، الفقرة 13

¹³¹ معيار المراجعة (720) "مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالمعلومات الأخرى"، الفقرة 22(هـ) (2)

تتطلب أعمال مراجعة قد تكون غير متناسبة مع العنصر الذي تتم مراجعته. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن متطلبات معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024) من المرجح أن تكون ذات صلة بظروف مراجعة جدول للمبالغ مستحقة التحصيل، فإن الالتزام بتلك المتطلبات قد لا يكون ممكناً عملياً نظراً لجهد المراجعة المطلوب. وإذا خلاص المراجع إلى أن مراجعة قائمة مالية واحدة أو عنصر محدد في قائمة مالية وفقاً لمعايير المراجعة قد لا يكون ممكناً عملياً، فيمكن أن يناقش المراجع مع الإدارة ما إذا كان هناك نوع آخر من أنواع الارتباط من الممكن أن يكون عملياً بدرجة أكبر.

...

الاعتبارات التي تؤخذ في الحسبان عند التخطيط للمراجعة وتنفيذها (راجع: الفقرة 10)

10أ. إن تحديد مدى ملاءمة كل معيار من معايير المراجعة يتطلب نظراً متأنياً. وحتى عندما يقتصر موضوع المراجعة على عنصر محدد في قائمة مالية، فمن حيث المبدأ تعد معايير المراجعة مثل معيار المراجعة (240)¹³² ومعيار المراجعة (550)¹³³ ومعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024) ذات صلة. ويرجع ذلك إلى أن العنصر قد يكون محرفاً نتيجة لغش، أو لتأثير المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، أو التطبيق غير الصحيح لأساس الاستمرارية في المحاسبة في ظل إطار التقرير المالي المنطبق.

الاعتبارات التي تؤخذ في الحسبان عند تكوين الرأي وإعداد التقرير (راجع: الفقرة 11)

...

17أ. يحتوي الملحق الثاني على أمثلة توضيحية لتقارير المراجع المستقل عن قائمة مالية واحدة أو عنصر محدد في قائمة مالية. وقد تكون هناك أمثلة توضيحية أخرى لتقارير المراجع التي يمكن أن تكون ذات صلة بعملية التقرير عن قائمة مالية واحدة أو عن عنصر محدد في قائمة مالية (انظر على سبيل المثال، ملاحق معيار المراجعة (700) ومعيار المراجعة (705) ومعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024) ومعيار المراجعة (720) ومعيار المراجعة (706)).

تطبيق معيار المراجعة (700) عند التقرير عن قائمة مالية واحدة أو عن عنصر محدد في قائمة مالية

...

الاستمرارية

19أ. وبناءً على إطار التقرير المالي المنطبق المستخدم في إعداد القائمة المالية الواحدة أو العنصر المحدد في إحدى القوائم المالية، فإن الوصف الوارد في تقرير المراجع لمسؤوليات الإدارة¹³⁴ فيما يتعلق بالاستمرارية قد يحتاج إلى تكييفه عند الضرورة. وقد يحتاج أيضاً الوصف الوارد في تقرير المراجع لمسؤوليات المراجع¹³⁵ إلى تكييفه عند الضرورة تبعاً لكيفية تطبيق معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024) في ظل ظروف الارتباط.

...

الملحق الثاني

¹³² معيار المراجعة (240) "مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية"

¹³³ معيار المراجعة (550) "الأطراف ذات العلاقة"

¹³⁴ معيار المراجعة (700)، الفقرتان 34(ب) وأ48

¹³⁵ انظر معيار المراجعة (700)، الفقرة 39(ب)4.

أمثلة توضيحية لتقارير المراجع المستقل عن قائمة مالية واحدة وعن عنصر محدد في قائمة مالية

...

<p><u>المثال التوضيحي (1):</u> تقرير مراجع عن قائمة مالية واحدة لمنشأة غير مدرجة، مُعدّة وفقاً لإطار ذي غرض عام (إطار عرض عادل، لأغراض هذا المثال التوضيحي).</p> <p>لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:</p> <ul style="list-style-type: none">• مراجعة قائمة المركز المالي (بعبارة أخرى، قائمة مالية واحدة) لمنشأة غير مدرجة.• إطار التقرير المالي المنطبق هو إطار عرض عادل يهدف إلى تلبية الاحتياجات المشتركة من المعلومات المالية لقطاع عريض من المستخدمين.• استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، استنتج المراجع أنه يوجد عدم تأكيد جوهري وفقاً لمعيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024). ويُعد الإفصاح في القائمة المالية الواحدة عن عدم التأكيد الجوهري إفصاحاً كافياً.• المراجع غير مطالب بالإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (701) في سياق مراجعة قائمة المركز المالي، ولم يقرر الإبلاغ عنها لأي سبب آخر.
...

تقرير المراجع المستقل

[المخاطبون المعنيون]

الرأي

...

أساس الرأي

...

عدم التأكيد الجوهري المتعلق بالاستمرارية

نود أن نلفت الانتباه للإيضاح X المرفق بالقائمة المالية، الذي يشير إلى أن الشركة تكبدت صافي خسارة قدرها (س) خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 20x1، واعتباراً من ذلك التاريخ، تجاوزت الالتزامات المتداولة للشركة مجموع أصولها بمقدار (ص). ووفقاً لما هو مذكور في الإيضاح X، فإن هذه الأحداث أو الظروف، جنباً إلى جنب مع الأمور الأخرى المنصوص عليها في الإيضاح X، تشير إلى وجود عدم تأكيد جوهري، قد يثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

وفي سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وأثناء تكوين رأينا بشأنها، فإننا قد استنتجنا أنه من المناسب للإدارة استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القائمة المالية.

واستنتاجاتنا هذه تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا وهي ليست ضماناً لقدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القائمة المالية¹³⁶

...

المثال التوضيحي (2): تقرير المراجع عن قائمة مالية واحدة لمنشأة غير مدرجة، مُعدّة وفقاً لإطار ذي غرض خاص

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

• مراجعة قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية (بعبارة أخرى، قائمة مالية واحدة) لمنشأة غير مدرجة.

...

• إطار التقرير المالي المنطبق هو إطار عرض عادل يهدف إلى تلبية احتياجات مستخدمي محددين إلى المعلومات المالية.¹³⁷

...

• أساس الاستمرارية في المحاسبة غير ذي صلة عند إعداد قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية. استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، خلص المراجع إلى أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة وفقاً لمعيار المراجعة (570).

• المراجع غير مطالب بالإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (701) في سياق مراجعة قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية.

...

تقرير المراجع المستقل

[المخاطبون المعنيون]

الرأي

...

أساس الرأي

...

لفت انتباه - الأساس المحاسبي

نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح X المرفق بالقائمة المالية، الذي يوضح الأساس المحاسبي. وقد تم إعداد القائمة المالية لتوفير معلومات للدائن (ص). ونتيجة لذلك، فإن القائمة قد لا تكون مناسبة لأغراض أخرى. ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

¹³⁶ في جميع هذه الأمثلة التوضيحية لتقارير المراجع، قد يحتاج مصطلحا الإدارة والمكلفون بالحوكمة إلى استبدالهما بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية.

¹³⁷ يحتوي معيار المراجعة (800) على متطلبات وإرشادات بشأن شكل ومحتوى القوائم المالية المعدة وفقاً لإطار ذي غرض خاص.

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القائمة المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للأساس المحاسبي للمقبوضات والمدفوعات النقدية المبين في الإفصاح X؛ ويشمل هذا تحديد أن الأساس المحاسبي للمقبوضات والمدفوعات النقدية يُعد أساساً مقبولاً لإعداد القائمة المالية في ظل الظروف القائمة، وهي المسؤولة كذلك عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قائمة مالية خالية من التحريف الجوهرى، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القائمة المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعززم الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القائمة المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القائمة المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرى، سواءً بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهرى متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القائمة المالية.

توضح الفقرة 41(ب) من معيار المراجعة (700) أن هذا الجزء المظلل يمكن تضمينه في ملحق يُرفق بتقرير المراجع. وتوضح الفقرة 41(ج) من معيار المراجعة (700) أنه عندما تسمح الأنظمة أو اللوائح أو معايير المراجعة الوطنية صراحةً بذلك، فإنه يمكن أن تتم الإشارة إلى موقع إلكتروني خاص بسلطة معنية، يحتوي على وصف لمسؤوليات المراجع، بدلاً من تضمين هذه المواد في تقرير المراجع، بشرط أن يكون الوصف الموجود على الموقع الإلكتروني يتناول، ولا يتعارض مع، وصف مسؤوليات المراجع.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني، ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهرى في القائمة المالية وتقييمها، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. وتُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرى الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.¹³⁹
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة للأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهرى متعلق بأحداث أو ظروف قد تغير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلتنا إلى وجود عدم تأكيد جوهرى، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القائمة المالية. أو علينا أن نعدّل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية، إن وجدت، والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.

¹³⁸ خلال هذه الأمثلة التوضيحية لتقارير المراجع، قد يحتاج مصطلحا الإدارة والمكلفون بالحوكمة أن يتم استبدالهما بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية.

¹³⁹ يتم تعديل هذه الجملة، حسب مقتضى الحال، في الظروف التي يكون المراجع فيها مسؤولاً أيضاً عن إصدار رأي في فاعلية الرقابة الداخلية بالتزامن مع مراجعة القائمة المالية.

- تقويم العرض العام للقائمة المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القائمة المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
- ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

...

المثال التوضيحي (3): تقرير المراجع عن عنصر محدد في قائمة مالية لمنشأة مدرجة، مُعدّة وفقاً لإطار ذي غرض خاص.

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

- مراجعة جدول المبالغ مستحقة التحصيل (بعبارة أخرى، عنصر أو حساب أو بند في قائمة مالية).

...

- إطار التقرير المالي المنطبق هو إطار التزام يهدف إلى تلبية احتياجات مستخدمين محددين إلى المعلومات المالية.¹⁴⁰

...

أساس الاستمرارية في المحاسبة غير ذي صلة عند إعداد جدول المبالغ مستحقة التحصيل. استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، خلص المراجع إلى أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة وفقاً لمعيار المراجعة (570).

- المراجع غير مطالب بالإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (701) في سياق مراجعة جدول المبالغ مستحقة التحصيل، ولم يقرر الإبلاغ عنها لأي سبب آخر.

...

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

الرأي

...

أساس الرأي

...

لفت انتباه – الأساس المحاسبي وتقييم التوزيع

نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح X المرفق بالجدول، الذي يوضح الأساس المحاسبي. وقد تم إعداد الجدول لمساعدة الشركة في الوفاء بمتطلبات السلطة التنظيمية (ع). ونتيجة لذلك، فإن الجدول قد لا يكون مناسباً لأغراض أخرى. وتقريرنا مُعدّ فقط للشركة والسلطة التنظيمية (ع)، ولا ينبغي توزيعه على أي أطراف أخرى بخلاف الشركة أو السلطة التنظيمية (ع). ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

¹⁴⁰ يحتوي معيار المراجعة (800) على متطلبات وإرشادات بشأن شكل ومحتوى القوائم المالية المعدة وفقاً لإطار ذي غرض خاص.

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد الجدول وفقاً لـ [توضيح أحكام التقرير المالي الموضوعة من قبل السلطة التنظيمية]، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد الجدول بطريقة خالية من التحريف الجوهرى، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد الجدول، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعتمد الإدارة تصنيفية الشركة أو إتقان عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة الجدول

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كان الجدول ككل يخلو من التحريف الجوهرى، سواءً بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهريّة إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذا الجدول.

توضح الفقرة 41(ب) من معيار المراجعة (700) أن هذا الجزء المظلل يمكن تضمينه في ملحق يُرفق بتقرير المراجع. وتوضح الفقرة 41(ج) من معيار المراجعة (700) أنه عندما تسمح الأنظمة أو اللوائح أو معايير المراجعة الوطنية صراحةً بذلك، فإنه يمكن أن تتم الإشارة إلى موقع إلكتروني خاص بسلطة معنية، يحتوي على وصف لمسؤوليات المراجع، بدلاً من تضمين هذه المواد في تقرير المراجع، بشرط أن يكون الوصف الموجود على الموقع الإلكتروني يتناول، ولا يتعارض مع، وصف مسؤوليات المراجع.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني، ونتلزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهري في الجدول وتقييمها، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.¹⁴²
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خالصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نعدّل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية، إن وجدت، والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.

¹⁴¹ خلال هذه الأمثلة التوضيحية لتقارير المراجع، قد يحتاج مصطلح الإدارة والمكلفون بالحوكمة أن يتم استبدالهما بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية.

¹⁴² يتم تعديل هذه الجملة، حسب مقتضى الحال، في الظروف التي يكون المراجع فيها مسؤولاً أيضاً عن إصدار رأي في فاعلية الرقابة الداخلية بالتزامن مع مراجعة الجدول

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

ونفيد أيضاً المكلفين بالحوكمة بأننا قد التزمنا بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبليهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، وعند الاقتضاء، نبليهم بالتصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.

...

معييار المراجعة (810) "الارتباطات لإعداد التقارير عن القوائم المالية الملخصة"

...

المتطلبات

...

تقرير المراجع عن القوائم المالية الملخصة

...

الإشارة إلى تقرير المراجع عن القوائم المالية المُراجَعة (راجع: الفقرة 231)

19. عندما يتضمن تقرير المراجع عن القوائم المالية المراجعة:

(أ) رأياً متحفظاً وفقاً لمعييار المراجعة (705):¹⁴³ أو

(ب) فقرة لفت انتباه أو فقرة أمر آخر، وفقاً لمعييار المراجعة (706):¹⁴⁴ أو

(ج) قسماً بعنوان "عدم التأكد الجوهرى المتعلق بالاستمرارية" وفقاً لمعييار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024):¹⁴⁵ أو

(د) قسماً بعنوان "الاستمرارية" وفقاً لمعييار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024) عند ممارسة الإدارة لاجتهادات مهمة أثناء التوصل إلى الاستنتاج المتعلق بعدم وجود حالة عدم تأكد جوهرى فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة:¹⁴⁶ أو

(هـ) إبلاغاً عن الأمور الرئيسة للمراجعة وفقاً لمعييار المراجعة (701):¹⁴⁷ أو

(و) عبارة تصف تحريفاً جوهرياً غير مصحح في المعلومات الأخرى وفقاً لمعييار المراجعة (720):¹⁴⁸

¹⁴³ معيار المراجعة (705) "التعديلات على الرأي في تقرير المراجع المستقل"

¹⁴⁴ معيار المراجعة (706) "فقرات لفت الانتباه وفقرات أمور أخرى في تقرير المراجع المستقل"

¹⁴⁵ معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024) "الاستمرارية"، الفقرة الفترات 35-36-22

¹⁴⁶ معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024)، الفقرة 34(ب)

¹⁴⁷ معيار المراجعة (701) "الإبلاغ عن الأمور الرئيسة للمراجعة في تقرير المراجع المستقل"

¹⁴⁸ معيار المراجعة (720) "مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالمعلومات الأخرى"

وكان المراجع مقتنعاً بأن القوائم المالية الملخصة مُتسقة، من جميع الجوانب الجوهرية، مع القوائم المالية المُراجعة أو أنها تُعد ملخصاً عادلاً لها، وفقاً للضوابط المطبقة، فإن تقرير المراجع عن القوائم المالية الملخصة يجب أن يتضمن ما يلي، إضافة إلى العناصر الواردة في الفقرة 16:

(1) النص على أن تقرير المراجع عن القوائم المالية المُراجعة يتضمن رأياً متحفظاً، أو فقرة لفت انتباه، أو فقرة أمر آخر، أو قسماً بعنوان "عدم التأكد الجوهري المتعلق بالاستمرارية"، أو قسماً بعنوان "الاستمرارية" يشير إلى الاجتهادات المهمة التي مارسها الإدارة أثناء التوصل إلى الاستنتاج المتعلق بعدم وجود حالة عدم تأكد جوهري، أو إبلاغاً عن الأمور الرئيسية للمراجعة، أو عبارة تصف تحريفاً جوهرياً غير مصحح في المعلومات الأخرى؛ (راجع: الفقرة 21أ)

(2) وصفاً لما يلي: (راجع: الفقرة 22أ)

- أ. أساس الرأي المتحفظ في القوائم المالية المُراجعة وتأثير ذلك، إن وجد، على القوائم المالية الملخصة؛ أو
- ب. الأمر المشار إليه في فقرة لفت الانتباه، أو فقرة الأمر الآخر، أو قسم "عدم التأكد الجوهري المتعلق بالاستمرارية"، أو قسم "الاستمرارية" الذي يشير إلى الاجتهادات المهمة التي مارسها الإدارة أثناء التوصل إلى الاستنتاج المتعلق بعدم وجود حالة عدم تأكد جوهري، في تقرير المراجع عن القوائم المالية المُراجعة وتأثير ذلك، إن وجد، على القوائم المالية الملخصة؛ أو
- ج. التحريف الجوهري غير المصحح في المعلومات الأخرى وتأثير ذلك، إن وجد، على المعلومات المُضمَّنة في أي مستند يحتوي على القوائم المالية الملخصة وتقرير المراجع عنها. (راجع: الفقرة 15أ)

الملحق

(راجع: الفقرة 23أ)

أمثلة توضيحية لتقارير المراجع المستقل عن القوائم المالية الملخصة

- المثال التوضيحي (1): تقرير مراجع عن قوائم مالية ملخصة مُعدَّة وفقاً لضوابط مفروضة. وقد تم إبداء رأي غير معدل في القوائم المالية المُراجعة. وتقرير المراجع عن القوائم المالية الملخصة مؤرخ بعد تاريخ تقرير المراجع عن القوائم المالية التي اشتمت منها القوائم المالية الملخصة. ويتضمن تقرير المراجع عن القوائم المالية المُراجعة قسماً بعنوان "عدم التأكد الجوهري المتعلق بالاستمرارية" وإبلاغاً عن أمور رئيسة أخرى للمراجعة.

المثال التوضيحي (1):

تتضمن الظروف ما يلي:

- تم إبداء رأي غير معدل في القوائم المالية المُراجعة لمنشأة مدرجة.
- ...
- يتضمن تقرير المراجع عن القوائم المالية المُراجعة قسماً بعنوان "عدم التأكد الجوهري المتعلق بالاستمرارية".

تقرير المراجع المستقل عن القوائم المالية الملخصة

[المخاطبون المعنيون]

الرأي

...

القوائم المالية الملخصة

...

القوائم المالية المُراجعة وتقريرنا عنها

لقد أبدينا رأي مراجعة غير معدل في القوائم المالية المُراجعة في تقريرنا المؤرخ في 15 فبراير 20×2. ويتضمن ذلك التقرير أيضاً:

- قسماً بعنوان "عدم التأكد الجوهرى المتعلق بالاستمرارية" والذي يلفت الانتباه إلى الإيضاح X في القوائم المالية المُراجعة. ويشير الإيضاح X في القوائم المالية المُراجعة إلى أن الشركة (أ) تكبدت صافي خسارة قدرها (س) خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 20×1، واعتباراً من ذلك التاريخ، تجاوزت الالتزامات المتداولة للشركة مجموع أصولها بمقدار (ص). وتشير هذه الأحداث أو الظروف، جنباً إلى جنب مع الأمور الأخرى المنصوص عليها في الإيضاح X من القوائم المالية المُراجعة إلى وجود عدم تأكد جوهرى قد يثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة. وقد تم تناول هذه الأمور في الإيضاح (5) المرفق بالقوائم المالية الملخصة.¹⁵⁰
- الإبلاغ عن الأمور الرئيسية الأخرى¹⁵¹ للمراجعة. [الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية].¹⁵²

...

مذكرة ممارسات المراجعة الدولية (1000) اعتبارات خاصة عند مراجعة الأدوات المالية

...

الملحق

(راجع: الفقرة 14)

أمثلة لأدوات الرقابة المتعلقة بالأدوات المالية

...

¹⁴⁹ كما هو موضح في الفقرة 15 من معيار المراجعة (701). فإن عدم التأكد الجوهرى المتعلق بالاستمرارية يُعد بطبيعته أحد الأمور الرئيسية للمراجعة ولكن يلزم التقرير عنه في قسم منفصل في تقرير المراجع وفقاً للفقرات 35-36 من معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024).

¹⁵⁰ قد يقوم المراجع بتضمين وصف إضافي بشأن كيفية تقييمه للتقييم الذي نفذته الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة وفقاً للفقرة 35(ب) من معيار المراجعة (570) (المحدث في عام 2024).

¹⁵¹ في الظروف التي لا يوجد فيها عدم تأكد جوهرى متعلق بالاستمرارية، فلن يكون من الضروري إدراج كلمة "أخرى" في القائمة للإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة.

¹⁵² قد يضمن المراجع شرحاً إضافياً عن الأمور الرئيسية للمراجعة التي تُعد مفيدة لمستخدمي تقرير المراجع عن القوائم المالية الملخصة.

17. يمكن أن تنطوي الأدوات المالية على الخطر المصاحب لها المتمثل في احتمالية تكبد خسارة تتجاوز مبلغ قيمة الأداة المالية، إن وجد، المثبت في قائمة المركز المالي. فعلى سبيل المثال، قد يجبر الهبوط المفاجئ في سعر السوق لسلعة ما المنشأة على تكبد خسائر لإغلاق مركز آجل في تلك السلعة بسبب متطلبات الضمان الرهني أو الهامش. وفي بعض الحالات، قد تشير الخسائر المحتملة إلى حدث أو ظرف قد يثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. وقد تقوم المنشأة بإجراء تحليلات حساسية أو تحليلات للقيمة المعرضة للخطر لتقييم التأثيرات المستقبلية الافتراضية على الأدوات المالية المعرضة لمخاطر السوق. لكن تحليل القيمة المعرضة للخطر لا يعكس بشكل كامل مدى المخاطر التي من الممكن أن تؤثر على المنشأة؛ وقد يكون تحليل الحساسية وتحليل السيناريوهات خاضعين أيضاً لبعض القيود.

...

Copyright	حقوق التأليف والنشر
<p>“This International Standard On Auditing (ISA) 570 (Revised 2024), <i>Going Concern</i> of the International Auditing and Assurance Standards Board published by the International Federation of Accountants in April 2025 in the English language, has been translated into Arabic by the Saudi Organization for Chartered and Professional Accountants in February 2026, and is reproduced with the permission of IFAC. The process for translating the International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements was considered by IFAC and the translation was conducted in accordance with “Policy Statement—Policy for Translating Publications of the International Federation of Accountants.” The approved text of all the International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements is that published by IFAC in the English language. IFAC assumes no responsibility for the accuracy and completeness of the translation or for actions that may ensue as a result thereof.</p>	<p>“قامت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في فبراير 2026 بإعداد الترجمة العربية للمعيار الدولي للمراجعة (570) (المحدث في عام 2024) “الاستمرارية” الذي أصدره مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد، ونشره الاتحاد الدولي للمحاسبين في أبريل 2025 باللغة الإنجليزية. وتم إعادة نشر هذا المعيار بإذن من الاتحاد الدولي للمحاسبين. وقد نظر الاتحاد الدولي للمحاسبين في آلية ترجمة المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، والتي تمت ترجمتها وفقاً لسياسة الاتحاد المنشورة بعنوان “بيان السياسات: سياسة ترجمة مطبوعات الاتحاد الدولي للمحاسبين”. والنسخة المعتمدة من جميع المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة هي النسخة التي أصدرها الاتحاد الدولي للمحاسبين باللغة الإنجليزية. ولا يتحمل الاتحاد الدولي للمحاسبين أية مسؤولية عن دقة واكتمال الترجمة أو التصرفات التي قد تنجم عنها.</p>
<p>English language text of the International Standard On Auditing (ISA) 570 (Revised 2024), <i>Going Concern</i> © 2025 by IFAC. All rights reserved.</p>	<p>حقوق التأليف والنشر للنص الإنجليزي من المعيار الدولي للمراجعة (570) (المحدث في عام 2024) “الاستمرارية” محفوظة للاتحاد الدولي للمحاسبين © 2025. جميع الحقوق محفوظة.</p>
<p>Arabic language text of the International Standard On Auditing (ISA) 570 (Revised 2024), <i>Going Concern</i> © 2026 by IFAC. All rights reserved.</p>	<p>حقوق التأليف والنشر للنص العربي من المعيار الدولي للمراجعة (570) (المحدث في عام 2024) “الاستمرارية” محفوظة للاتحاد الدولي للمحاسبين © 2026. جميع الحقوق محفوظة.</p>
<p>Original title: [International Standard On Auditing (ISA) 570 (Revised 2024), <i>Going Concern</i>] ISBN: [Insert original ISBN number, if any, in format xxx-x-xxxxxx-x]</p>	<p>العنوان الأصلي: [International Standard On Auditing (ISA) 570 (Revised 2024), <i>Going Concern</i>] ISBN: [Insert original ISBN number, if any, in format xxx-x-xxxxxx-x]</p>
<p>Contact Permissions@ifac.org for permission to reproduce, store or transmit, or to make other similar uses of this document.”</p>	<p>اتصل على permission@ifac.org للحصول على إذن بإعادة النشر أو التخزين أو النقل أو أي استخدامات أخرى مماثلة لهذا المستند.”</p>

إن المعايير الدولية للمراجعة والمعيير الدولي لمراجعة القوائم المالية للمنشآت الأقل تعقيداً والمعايير الدولية لارتباطات الفحص والمعايير الدولية لتأكيد الاستدامة والمعايير الدولية لارتباطات التأكيد والمعايير الدولية للخدمات ذات العلاقة والمعايير الدولية لإدارة الجودة ومذكرات ممارسات المراجعة الدولية ومسودات العرض على العموم والأوراق الاستشارية وسائر المنشورات الخاصة بمجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد حقوق تأليفها ونشرها محفوظة للاتحاد.

ولا تتحمل المؤسسة الدولية لأخلاقيات المهنة والمراجعة[™] (IFEA[™]) ولا مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد[®] (IAASB) ولا الاتحاد الدولي للمحاسبين[®] (IFAC) المسؤولية عن الخسائر التي تلحق أي شخص يتصرف، أو يمتنع عن التصرف، اعتماداً على محتوى هذا المنشور، سواءً كانت هذه الخسارة بسبب الإهمال أو غير ذلك.

إن "مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد" و"المعايير الدولية للمراجعة" و"المعيير الدولي لمراجعة القوائم المالية للمنشآت الأقل تعقيداً" و"المعايير الدولية لارتباطات الفحص" و"المعايير الدولية لتأكيد الاستدامة" و"المعايير الدولية لارتباطات التأكيد" و"المعايير الدولية للخدمات ذات العلاقة" و"المعايير الدولية لإدارة الجودة" و"مذكرات ممارسات المراجعة الدولية" والاختصارات "IAASB" و"ISA" و"ISA for LCE" و"ISRE" و"ISSA" و"ISAE" و"ISRS" و"ISQM" و"IAPN" وشعار مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد هي علامات تجارية للاتحاد الدولي للمحاسبين، أو علامات تجارية وعلامات خدمة مسجلة للاتحاد الدولي للمحاسبين في الولايات المتحدة وسائر الدول. واسم "المؤسسة الدولية لأخلاقيات المهنة والمراجعة" والاختصار "IFEA" هي علامات تجارية للمؤسسة أو علامات تجارية وعلامات خدمة مسجلة للمؤسسة في الولايات المتحدة وسائر دول العالم.



IAASB™

International Auditing and Assurance Standards Board
AN IFEA BOARD

COPYRIGHT OF:



International
Federation
of Accountants®